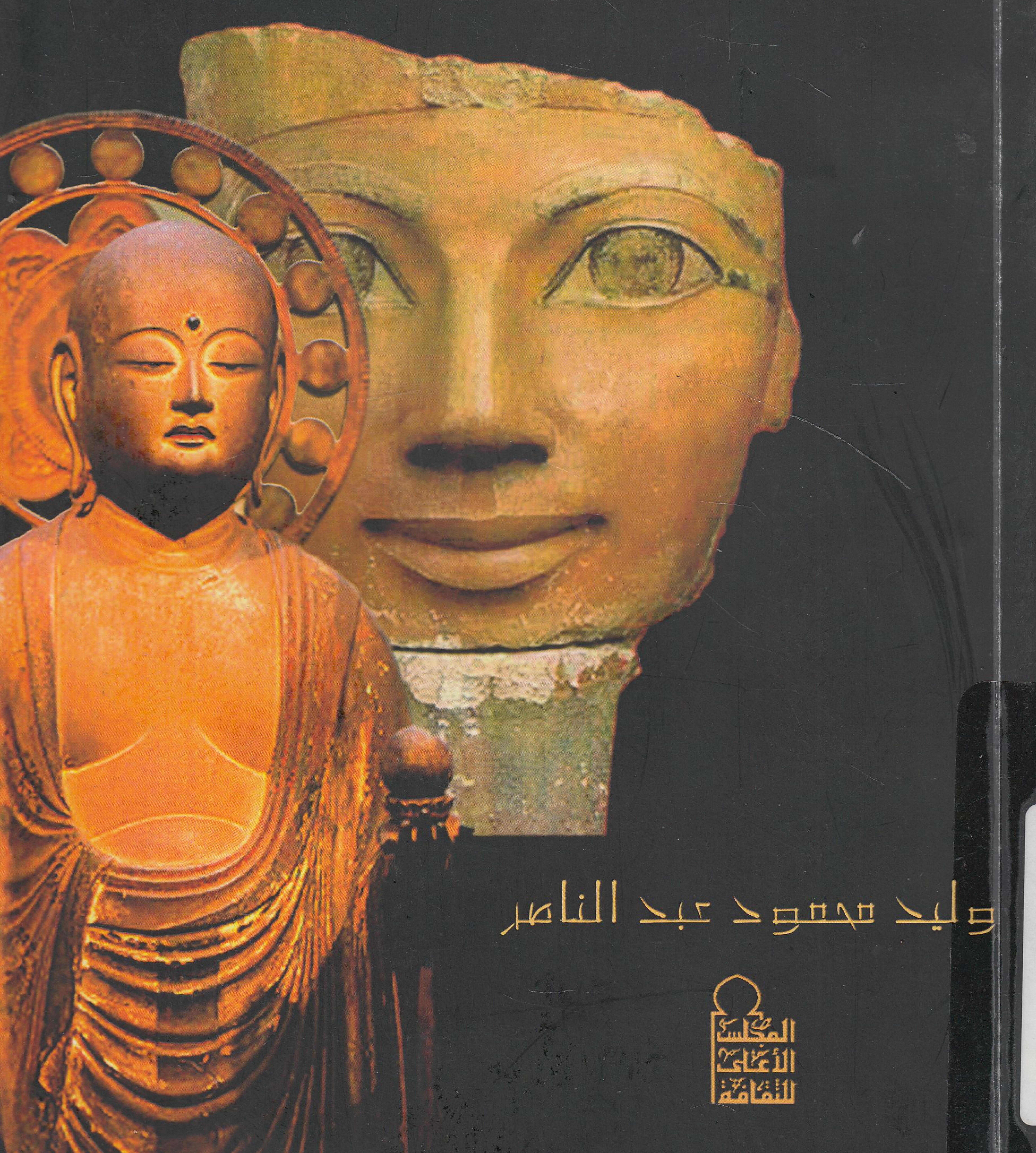
دبلوماسية الثقافة

مصر واليابان.. دراسة حالة



وليد محمود عبد الناصر

المجلس الأعلى للثقافة

المجلس الأعلى للثقافة

دبلوماسية الثقافة

مصر واليابان .. دراسة حالة

وليد محمود عبد الناصر



٢٠١٠

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد الناصر، وليد محمود

دبلوماسية الثقافة: مصر واليابان.. دراسة حالة / تأليف :

وليد محمود عبد الناصر

القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ط ١ ، ٢٠١٠ .

١٤٠ص ؛ ٢٤ سم

١- مصر - العلاقات الثقافية - اليابان.

٢- اليابان - العلاقات الثقافية - مصر.

(أ) العنوان ٣٠٣,٤٨٢

رقم الإيداع ٢٠١٠/٨٥٦٣

الترقيم الدولي I.S.B.N.978-977-704-051-8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٢٧٣٥٨٠٨٤

El- Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 27352396 **Fax :** 27358084

www.scc.gov.eg

إهداء

إلى أمي وأبي رحمهما الله

جزاء لما استثمراه في تربيتي وتعليمي

وإلى رجال ونساء يابانيين عرفتهم يسعون للتواصل مع

الاخر الثقافي ، خاصة المصري والعربي والإسلامي

المحتويات

مقدمـــة

بالرغم من أن ما بات يعرف بـ "دبلوماسية الثقافة" هو في حقيقة الأمر موجود منذ قرون طويلة، وبالتأكيد متبلور منذ فجر العصر الحديث في التاريخ الإنساني، فإننا سمعنا عن هذا التعبير بتعريف محدد في عالمنا العربي والإسلامي فقط في العقد الأخير من القرن العشرين والألفية الثانية.

وأخذ هذا التعبير أشكالاً متعددة وتداخل مع مفاهيم عديدة وارتبط ببعضها واعتمد على بعضها الآخر، ومن هذه المفاهيم "القوة الناعمة" و"الدبلوماسية العامة" وغير ذلك العديد من المفاهيم والتعبيرات الأخرى ذات الصلة.

وفي هذا الكتاب نقدم جهداً متواضعًا لعرض وتحليل صور متعددة من صور "دبلوماسية الثقافة" نمزج فيها بين النظري والعملي، وبين العام والخاص، وإن حرصنا خلال الكتاب على إعطاء نماذج وأمثلة محددة لكل من هذه الصور.

وقد اعتمدنا في هذا المجال على تجربة العلاقة بين مصر واليابان، خاصة خلال العامين ونيف الماضيين، من واقع تجربة واقعية ومشاهدة فعلية ومشاركة عملية ومراقبة عميقة لأحداث ذات دلالة في هذه العلاقة في مجالات مرتبطة بموضوع "دبلوماسية الثقافة"، سواء في مجالات الثقافة، من معارض الكتب والآثار، أو الفنون، بما فيها السينما والفنون الشعبية والمسرح، أو الحوار الحضاري بين اليابان وكل من العالمين العربي والإسلامي، أو العلوم والتكنولوجيا، أو الرياضة، بما فيها الرياضة الشعبية الأولى في مصر كرة القدم والرياضة التقليدية العريقة في اليابان "السومو"، وغيرها.

ونأمل أن يؤدى هذا الكتاب إلى المأمول منه، وهو تعريف القارئ المصرى والعربي بماهية "دبلوماسية الثقافة" ومضامينها ودلالاتها وأهميتها بالنسبة لنا في مصر والعالمين العربي والإسلامي نظراً لما نملكه من عناصر قوة من مصادر "القوة الناعمة" التي يمكن توظيفها لخدمة مصالحنا وغاياتنا في إطار "دبلوماسية الثقافة".

الفنون اليابانية بين التقليدية والحداثة وتفاعلها مع مصر

يتسم الشعب الياباني بخاصية تميزه عن غالبية شعوب الأرض الأخرى، وأعني بها هذا العشق المتناهي واللا محدود للفنون، وهذا التذوق رفيع الحس لكل تنويعاتها. يصدق هذا على الفنون التقليدية والحديثة على حد سواء، كما يصدق على الصغار والكبار، الرجال والنساء، الأغنياء والفقراء، أهل الريف وسكان الحضر. ويقول البعض إن هذا الولع بالفنون ناتج عن كون اليابانيين ينتمون إلى حضارة عريقة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، وبالتالي فهم، مثل المصريين، لديهم تراكم تاريخي من إتقان الفنون، أداء ومتابعة ومشاهدة وتفاعلاً، والانجذاب إليها والإحساس بها والتوحد معها في تجربة شعورية متكاملة واندماج عاطفي نشيط.

ولذلك كان من الطبيعي أن تتفاعل مصر واليابان حضاريًا وثقافيًا عبر بوابة الفنون، قديمها الأصيل وحاضرها المعاصر. ولدينا الكثير من الأمثلة التي لا تعد ولا تحصى على هذا التفاعل. ولكننا سنكتفي هنا بثلاثة أمثلة على سبيل المثال لا الحصر لفنون يابانية أجادها اليابانيون عبر التاريخ ولتفاعلها المبدع والخلاق مع مصر بشأن هذه الفنون الثلاثة، أولها فن تقليدي ياباني هو مسرح "النوه"، أو فن الأقنعة، أما الفنان الآخران فهما معاصران وهما السينما والموسيقى الحديثة.

أولاً: مسرح النوه اليابانى وجدل العلاقة بين المطلق والمعاش:

يتميز الشعب الياباني بقدرته على الحفاظ على موروث ثقافي وفني ثري ومتنوع في آن واحد. حافظ اليابانيون على هذا الموروث، بل وطوروه وسعوا للترويج له في بقية

أنحاء العالم عبر تطبيق عملي لمفهوم "دبلوماسية الثقافة"، وذلك بالرغم من جهودهم التحديثية التي بدأت في القرن التاسع عشر، وأيضًا بالرغم من الحديث عن تعرضهم لرياح التغريب بقوة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويضم هذا الموروث الثقافي نطاقًا متنوعًا من الأنشطة والفنون، من بينها "مسرح الأقنعة"، نظرًا لأن المؤدين الرئيسيين فيه يرتدون أقنعة تمثل وجوه الشخصيات التي من المفترض أنهم يؤدونها مع تواجد أعضاء فرقة العزف الموسيقى بالآلات التقليدية المصاحبة للعرض وبعض المؤدين الفرعيين دون أقنعة، وهو فن يطلق اليابانيون عليه أيضًا تعبير مسرح "النوه". وقد جاء هذا الفن أصلاً إلى اليابان قادمًا من الصين في القرن الرابع عشر الميلادي، وجاء ملتصقًا بشكل واضح بالديانة البوذية، التي جاءت بدورها أيضًا من الصين ضمن دول أخرى وردت البوذية إلى اليابان منها، مثل كوريا والهند ومنغوليا وأفغانستان. وبالرغم من هذه الأصول البوذية لمسرح "النوه"، فإنه سرعان ما اختلط في اليابان بالديانة الأصلية لليابانيين، ألا وهي الشينتوية، بحيث أصبح يخلط في موضوعاته بين المعابد البوذية والأضرحة الشينتوية وبين الحديث عن حكمة بوذا وتعاليمه وتماثيله من جهة وبين "آلهة" و"أرواح" الديانة الشينتوية من جهة أخرى.

وتميز فن "النوه" منذ البداية حتى الآن بعدم لعب النساء أي دور فيه، اللهم إلا العزف الموسيقي في الخلفية ضمن الجوقة الموسيقية المصاحبة للعرض والمتواجدة عادة في خلفية خشبة المسرح أو أحد جانبيها. ولا يعني هذا عدم وجود شخصيات نسائية في العرض ذاته، ولكن يؤدي أدوار هذه الشخصيات النسائية رجال يرتدون أقنعة نسائية بحسب طبيعة وخصائص الشخصية المطلوب أداء دورها.

ويقترب هذا الفن من جهة من فن الأوبرا أكثر من اقترابه من فن المسرح التقليدي، وذلك نظرًا لأن مسرح "النوه" يوظف خليطًا متناغمًا من الموسيقى والغناء والرقص هادىء الخطوات، ولكنه راسخها، مع اللجوء أيضًا على فترات إلى الحوار الذي يتراوح بين الحوار المسرحي والتقليدي والحوار الأوبرالي. إلا أنه بالمقابل، وعلى

الصعيد الموضوعي، فبينما ترتبط فصول الأوبرا ببعضها البعض بوحدة الموضوع، فإن مسرح "النوه" يقدم في كل فصل من فصوله قصة مختلفة غير ذات صلة بالقصتين أو أكثر اللتين يتم تناولها في بقية فصول نفس العرض.

كما يتصف الآداء على خشبة مسرح "النوه" بخصوصية أخرى هي أن خطوات المؤدين على الارض يفترض أنها تعكس انطلاق أصوات الرعد في السماء، وهو أمر يعود مرة أخرى، في جزء منه على الاقل، إلى الطابع الديني الأصلي لفن "النوه". كما أن عدد هذه الخطوات تعتبر ذات دلالة في سياق العمل الفني المقدم على المسرح. كذلك يصف المتخصصون في فن "النوه" بداية العمل المعروض بأنه يتسم بالرتابة وطول المقدمة والتمهيد مما يصيب أحياناً بعض المشاهدين بقدر من الملل قبل أن يصبح العرض جاذباً للانتباه والتشويق.

وتتعدد الموضوعات التي تتناولها عروض فن "النوه" المسرحي، فهناك بالطبع الموضوعات ذات الطابع الديني، وهو أمر مفهوم في ضوء المنشأ الديني لهذا الفن أصلاً، ولكن حتى عندما تتناول العروض موضوعات دينية، فإنها تربطها في الغالب بموضوعات دنيوية، وقليلاً ما تقيد الموضوعات في حدود المطلق المنفصل الصلة عن الواقع المعاش. ومن أمثلة المزج بين الديني والمعاش، إبراز أن تجول رجال الدين – سواء بوذيين أو شينتويين (وهما الديانتين الرئيسيتين في اليابان) – في أنحاء اليابان لا يأتي فقط بغرض زيارة معابد بوذية أو أضرحة شينتوية في مدن أو قرى أخرى في مناطق مختلفة من اليابان، وإنما باعتبارها جزءاً من رحلة رجال الدين هؤلاء للبحث عن الحكمة والتطلع للمزيد من المعرفة، بالإضافة إلى التعرف على عادات وتقاليد دينية، ولكن أيضاً ثقافية واجتماعية، لسكان أقاليم من اليابان غير الإقليم الذي أتى منه أصلاً رجل الدين الذي يقوم بالتجول.

وهناك أيضاً هدف الاطلاع على حقائق جغرافية واقتصادية في بقية أنحاء البلاد، مثل ملامح الأنشطة التي تجري على ضفاف الأنهار، أو بين سكان المناطق الجبلية.

ونجد في هذا السياق في بعض النصوص وصفًا فنيًا راقيًا لمدى سرعة تدفق المياه في مجاري الأنهار ولتحول المياه من مجرى جارف إلى قطرات متفرقة ومشهد ذوبان الجليد على قمم الجبال ثم تدفق المياه عبر السفوح لتصب في مجاري الأنهار وتغير شكل الشلالات. وكذلك نتعرف على دور الرجال والنساء والشباب وكبار السن في تلك الأنشطة التي تجرى في البلدات الأخرى.

ولكن بالإضافة إلى الموضوعات ذات البعد الديني، فهناك حزمة أخرى من القضايا التي يتناولها مسرح "النوه"، من بينها القصص التاريخية القديمة من تاريخ اليابان، وهناك أيضًا قصص الحب الرومانسية الخالدة في اليابان، خاصة أن اليابانيين يعتزون بأن أقدم قصة حب شهيرة في تاريخ آسيا – على وزن قصة "روميو وجولييت" الشهيرة في الذاكرة التاريخية الغربية والعالمية – جاءت من اليابان وليس من الصين، بل وقبل أهم قصة حب في تاريخ الصين بفترة تمتد من حوالي قرنين إلى ثلاثة قرون.

وبجانب قصص التاريخ والحب فهناك موضوعات تعالجها وتقدمها عروض "النوه" مستوحاة من قصص خيالية أقرب للروايات وليس لها أساس تاريخي أو ديني. ومن الموضوعات التي يتم تناولها في هذا النوع من المسرح هى تلك ذات الطابع الكوميدي، وهي بدورها غير مقطوعة الصلة بما سبق، أى أنها يمكن أن تكون كوميدية مستوحاة من وقائع تاريخية، أو من وحي قصص خيالية، بل قد تكون ذات صلة بموضوعات دينية. وأخيراً هناك موضوعات تتصل بالعلوم وكذلك بالرياضات القتالية، وهي موضوعات مهمة في المجتمع، بحسب اليابانيين، منذ آلاف السنين.

وسنعرض هنا لثلاثة موضوعات كنماذج لما يتم تناوله من قصص في عروض مسرح "النوه". أما النموذج الأول فيتعلق برحلة كاهن شينتوي ترك الضريح الشينتوي الذي يعمل ويتعبد به ليتوجه في رحلة طويلة ومرهقة أملاً في الوصول إلى ضريح شينتوي آخر بعيداً عن موقعه الأصلي يزوره لأول مرة للتعبد فيه. وتستهدف الرحلة البحث عن الحكمة، وهو مسعى نجده مشتركًا لدى مختلف الأديان ولدى رجال

الدين على تعدد انتماءاتهم وأزمنتهم. ويصطحب رجل الدين الشينتوي معه في رحلته اثنين من مريديه وتلاميذه ممن يتطلعون إلى التعلم منه. ويشرح الكاهن الشينتوي لتابعيه كيف أن التضرع إلى الله يفترض وجود نية صادقة لدى الداعي ويقيناً بأن الله قادر على إزالة الشرور من العالم وجعل الأمور على الارض تسير وفق المعايير السليمة والحقة.

وعندما يصل رجل الدين الشينتوي إلى منتهى رحلته، فإنه يعرب عن سعادته بالوصول وزيارة الضريح الشينتوي المقصود بالرحلة، كما يبدي إعجابه بما وجده من مظاهر احتفالات على ضفاف النهر في البلدة التي يوجد بها هذا الضريح، ولكنه أيضاً يستفسر عن مغزى ارتداء النساء للون الأبيض على ضفاف النهر وعما إذا كان لهذا الأمر مدلولات دينية يهمه التعرف عليها والاستفادة منها. وعلى الجانب الآخر، فإن كهنة الضريح المقصود بالزيارة يبدون سعادتهم بزيارة الكاهن وتابعيه لضريحهم ويعتبرون ذلك الامر مصدر فخر لهم، ويبدأون في الرد على أسئلة الكاهن الزائر، ليس فقط من خلال سرد المسائل الدينية، بل اختلاطها بخصائص جغرافية واقتصادية للمنطقة التي يوجد بها الضريح والملامح المميزة لسكانها وطبيعتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأنشطتهم الاقتصادية.

ولا تقتصر الردود على إجابات الكاهن الزائر على كهنة الضريح والمعتنين به، بل تظهر "الأرواح" و"الآلهة" الشينتوية ترتدي الأقنعة المختلفة الدالة على ما يجسده كل منها في العقيدة الشينتوية، وتبدأ بدورها في التفاعل مع الكاهن الزائر ومريديه. وبالتالي نجد بوضوح في هذه القصة، أنه بالرغم من أساسها الديني، فإن الأبعاد الدنيوية تتداخل بالبعد الديني، ويختلط المقدس بالدنيوي، حيث نرى خلال العرض ظهور لبعض "الآلهة" أو "الأرواح" بحسب المعتقدات الشينتوية.

أما النموذج الثاني فيتناول موضوعاً كوميدياً، ولكنه ليس منقطع الصلة بالدين، ولكن هذه المرة يتعلق بالديانة البوذية وليس بالشينتوية. وتكمن القصة هنا في شخص قروي، محدود الخبرة، لم يغادر قريته من قبل، مؤمن بالبوذية عن صدق واقتناع

راسخ، إلى درجة أنه قام ببناء معبد بوذي في قريته، ولكن يلزمه تماثيل لوضعها في المعبد، ولم يجد في قريته أو القرى المحيطة نحاتًا قادرًا على نحت تمثالاً كبيرًا لبوذا أو لحراس المعبد، الأمر الذي دفعه إلى التوجه إلى المدينة بحثًا عن ضالته. ويلتقي هناك بشخص "محتال" يوهمه أنه نحات متخصص في تماثيل "بوذا" وحراس المعابد، ويطلب منه سداد قيمة التماثيل مقدمًا حتى يتسنى له تسليمه التماثيل المطلوبة، ويوهمه أنه يستطيع تسليمه التماثيل في اليوم التالي مباشرة(!) ويذهب إلى حد تخيير القروي بين أوضاع مختلفة لبوذا لاختيار ما يفضله منها بحيث يجسده النحات في التمثال الذي سينحته.

ويصدق القروي ما تقدم، ليعود في اليوم التالي ليكتشف بشكل تدريجي ما تعرض له من خديعة على يد المحتال، وتنتابه الصدمة للحظات من جراء ذلك ولكنه لا يلبث أن يمسك بالمحتال الذي ادعى أنه نحات ويشبعه ضربًا انتقامًا منه. وهكذا نرى في هذه القصة الاحتيال باسم الدين، وهو أمر ليس مقصورًا على البوذية بل موجود في كل الأديان، سواء كان هذا الاحتيال لأغراض الكسب المادي أو لتحقيق زعامة سياسية أو سيطرة فكرية أو ثقافية على عقول البشر. كما نجد في القصة أيضًا رؤية للعلاقة بين الحضر والريف وسكان كل منهما وخصائصهم، مع انتقاد ضمني للاحتيال من جانب وللبراءة المبالغ فيها التي تقترب إلى حد السذاجة في بعض الأحيان من جانب آخر.

وثالث النماذج التي نعرض لها هنا في إطار تصفح قصص تقدم ضمن انتاج مسرح "النوه" الياباني، هو قصة حب قديمة دارت في إطار العائلة الامبراطورية اليابانية في زمن بعيد سابق، حيث نشهد معاناة سيدة تنتمي إلى الأرستقراطية وتتصف بالجمال والأناقة والشباب، ولكنها عانت من هجر حبيبها، ويجيئ إليها الناس ليستمعوا إلى قصتها، وكلما روت للمستمعين قصة حبها وما تعرضت له من جفاء الحبيب وتآمر امرأة أخرى تنافسها على حب نفس الرجل، ساءت حالتها المعنوية

والنفسية أكثر. ويسعى أحد الكهنة الشينتويين إلى علاج المرأة باعتبار أنه وصف حالتها بأن المرأة التي تنافسها قامت بإعداد "سحر" أو "عمل" لها جعلها مسكونة بالأرواح الشريرة. ويغرض القضاء على مفعول هذا "العمل"، يطلب الكاهن مجيئ كاهن آخر متخصص في إخراج الارواح الشريرة من أجساد البشر.

ويقوم هذا الكاهن الآخر بدوره باستدعاء الأرواح الخيرة والآلهة لإخراج الأرواح الشريرة من داخل السيدة. ونجد على خشبة المسرح السيدة الارستقراطية وبداخلها الأرواح الشريرة لا تزال تتصرف بنعومة ورقي وذوق بالرغم من الشيطان الذي بداخلها، وتبرير ذلك في القصة أن "الارواح الشريرة" من الذكاء بحيث تقلد الطريقة المعتادة لتصرف وحديث السيدة الأرستقراطية في الظروف العادية حتى لا تثير الشكوك حول وجودها بداخل السيدة. وهنا، وللمرة الثالثة، نرى التداخل في المعالجة الدرامية بين الديني والعاطفي والإنساني والتاريخي والطبقي. كما نتعرف على الدسائس داخل الطبقة الأرستقراطية وفيما بين أفرادها، بما فيها العائلة الامبراطورية ذاتها، خلال حقبة مهمة سابقة من تاريخ اليابان.

وبالطبع نرى في العديد من قصص "النوه" التداخل مع الواقع السياسي أيضًا، ويعود ذلك أولاً للعلاقة بين الدين واسياسة في اليابان القديمة، حيث كان ينظر إلى الامبراطور باعتباره ذي طبيعة إلهية، وإلى رعاية الامبراطور للدين والحفاظ عليه وحمايته من التهديدات المحيطة به. أما السبب الثاني فهو السعي لاستخدام الدين من جانب البعض للدفاع عن الامبراطور، ثم السبب الثالث وهو اعتبار العائلة الامبراطورية رمزاً للارستقراطية بما يعنيه ذلك من السعي لتقليد طريقة تحدث وسلوك هذه العائلة رجالاً ونساءً باعتبار ذلك منتهى الرقي. ولكن على الجانب الآخر، يبحث مسرح "النوه" في المؤامرات التي تحاك داخل العائلة الامبراطورية والضغائن الموجودة بين أفرادها.

ويظهر تأثير التفاعل مع الأديان والثقافات الأخرى واضحًا بالنسبة لمسرح "النوه" عندما نرى نصًا يعرض يتناول حالة امرأة انطلق سهم مجهول المصدر على برميل المياه الخاص بها فانتزعته ووضعته فوق سقف منزلها، فإذا بالمرأة تحمل جنينًا في أحشائها بالرغم من عدم وجود علاقة بينها وبين رجل تؤدي بها إلى هذا الحمل. وأنجبت هذه المرأة طفلاً ذكرًا، وعندما بلغ ابنها سن الثالثة سئل "من هو أبوك؟"، فأشار إلى السهم، وفسر الناس ذلك بأن هذا الولد هو "ابن الإله" باعتبار أن هذا السهم المجهول المصدر جاء من عند "الإله"، ومن ثم اكتسبت الأم أيضًا نوعًا من القداسة واعتبرها البعض "إلهة". وهنا يبدو جليًا تأثير العقائد المسيحية، مع بعض الاختلافات بالطبع، علمًا بأن هذه القصة اليابانية تعود إلى القرن الحادي عشر الميلادي. كما أننا في أحد عروض "النوه" نجد امرأة تعظ الآخرين بأن المسح من مياه النهر الذي يمر بالقرية على جبهة الإنسان يؤدي إلى تطهير القلب، وهى قناعة نراها أيضًا في عدد آخر من العقائد الدينية المعروفة.

وخلال مختلف عروض فن "النوه"، فإننا نلحظ ولا نخطيء اعتزاز الشعب الياباني بجذوره التاريخية وإسهامه الحضاري وحسه الثقافي والفني المرهف، والجمع بين ذلك وبين السعي للامتاع والاتقان التقني للعمل من جميع جوانبه.

ويبقى أن نقول إن مسرح "النوه" تم تقديمه في مصر عام ٢٠٠١، وتحديداً أمام تمثال أبو الهول بمنطقة الأهرامات بمحافظة الجيزة. وقد جسد ذلك أن كلاً من فن "النوه" التقليدي وأبو الهول ينتميان إلى الإرث الإنساني العالمي المشترك، وتم تقديم هذا العرض ذي الجذور الحضارية والتاريخية التي تعود إلى أكثر من سبعة قرون أمام أبي الهول الذي يمثل إحدى أقدم وأعرق الحضارات الإنسانية وأكثرها إسهامًا في إثراء البشرية وتقدمها والتي تعود بجذورها إلى أكثر من سبعة آلاف سنة، ألا وهى الحضارة الفرعونية المصرية القديمة. وتجري محاولات حاليًا لتقديم عروض مسرح "النوه" في مصر في مكانين آخرين، الأول هو ساحة معبد الكرنك الأثري

الشهـير بمديـنة الأقصـر، والثانـي في شـبـه جزيـرة سيناء، وتحديداً بالقرب من جبل موسى.

ثانياً : عن تفاعل السينما المصرية واليابانية:

وننتقل الآن إلى فن حديث ومعاصر، وأقصد الفن السابع، أو فن السينما، حيث احتفل مهرجان طوكيو السينمائي الدولي بمرور عشرين عاماً على انطلاقه في أكتوبر ٢٠٠٧، وتزامن ذلك مع تقدم الوضعية الدولية والإقليمية لهذا المهرجان. فقد أضحى مهرجان طوكيو أكبر مهرجان سينمائي في آسيا، كما أنه بات يصنف كواحد من أهم مهرجانات السينما في العالم في مصاف مهرجانات كان وفينيسيا وبرلين وغيرها من كبريات مهرجانات السينما العالمية. وبهذه المناسبة شهد المهرجان في دورته العشرين، بالإضافة إلى الدورة المعتادة لمسابقة الجوائز لأفلام من مختلف أنحاء العالم، مهرجانات متنوعة فرعية اختلفت في كيفية التناول من حالة لأخرى.

وقد شهد عدد كبير من الفنانين العالميين واليابانيين والسفراء والدبلوماسيين الأجانب والنقاد والصحفيين بالإضافة إلى المشاهدين المتابعين للفن السابع وكافة المهتمين به حفل افتتاح مهرجان طوكيو السينمائي الدولي العشرين وفعالياته التالية. كذلك تميزت لجنة التحكيم للمهرجان بالتنوع بين جنسيات تنتمي لدول مختلفة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك تجمع بين تخصصات مختلفة ما بين ممثلين وكتاب سيناريو ومنتجين ومخرجين ونقاد، وهم السيد/ Alan Ladd (رئيس لجنة التحكيم) من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضوية كل من السيد/ Serg Losique (كندا)، والسيد/ Nicola Piovani (إيطاليا)، والسيد/ Wu Nieu-Jen (الصين)، والسيدة/ Kyoko Kagawa (اليابان)، والسيد/ Yasuo Furuhata (اليابان) .

وكان رئيس المهرجان لهذه الدورة قد أشار لدى افتتاحه له أنه قد أصبح يعرض به ٣٥٠ فيلماً في ظل المسابقات المختلفة التي تتم في إطاره، كما أن عدد مشاهدي

أفلام المهرجان فاق الـ ٣٠ ألف مشاهد، وأن المهرجان بات يصنف ضمن المهرجانات الكبرى على مستوى العالم، كما أن عدد الرعاة للمهرجان قد تزايد وتضاعفت مساهماتهم فيه في ضوء نجاحه المتواصل وصاروا يضمون شركات عالمية ويابانية كبرى.

وقد شهد مهرجان طوكيو السينمائي الدولي تطويراً كبيراً على صعيد زيادة عدد النجوم اليابانيين والعالميين المشاركين فيه بالإضافة إلى التنوع الكبير للأفلام المعروضة من خلاله حيث شملت كلاً من الأفلام الروائية القصيرة والطويلة والتسجيلية وكذلك الأفلام الكارتونية المصورة (المانجا/ (Animation) والتي تتمتع بشعبية كبيرة في اليابان، سواء بين الكبار او الصغار على حد سواء، وكذلك غيرها من الأفلام.

وفي إطار المسابقة الرسمية تم عرض خمسة عشر فيلماً، نذكر منهم تحديداً فيلمين من الإنتاج المشترك فيهما طرف غير عربي من الشرق الأوسط، وهما فيلم إسرائيلي فرنسي مشترك، وآخر إيراني ياباني مشترك، وهو أمر يدعو السينما المصرية للعودة من جديد للاستفادة القصوى من فرص وإمكانيات الانتاج المشترك وما يتيحه من مزايا وفوائد تمويلية وفنية وتجارية وجماهيرية، وبالطبع مع التمسك برفض أي مشروطيات ذات طابع قيمي.

وضمن المهرجانات الفرعية كان هناك مهرجان للأفلام ذات الإنتاج الياباني الصيني المشترك، عرض لتطور هذا الإنتاج المشترك، سواء مع الصين ككل أو مع هونج كونج، كما سمح بتحليل تطور هذا الإنتاج المشترك من حيث عوامل الإنتاج وأدواته المختلفة، ومساهمة كل جانب في هذا الانتاج المشترك وطبيعته وعناصره، وذلك بحسب تميز كل من الدولتين في المجالات المختلفة.

كما كان هناك مهرجان فرعي ثاني قدم رؤية بانورامية لتطور السينما اليابانية، والتي شهدت بدورها طفرة للامام خلال العقود الماضية، وفي العقد الأخير على وجه الخصوص، سواء من حيث الموضوعات التي يتم تناولها أو القدرات الفنية أو الإمكانيات المادية أو النجوم من الممثلين والمخرجين وغيرهم.

كما تم تنظيم مهرجان فرعي ثالث للافلام التي تناولت العاصمة اليابانية طوكيو. وكان الهدف من هذا المهرجان الفرعي الثالث هو رصد التطور الحضري والجمالي والإيكولوجي والمجتمعي بمدينة طوكيو، بما في ذلك تطور أنماط العلاقات الأسرية والاجتماعية، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية من إنتاجية وخدمية، بالإضافة إلى احتفالات العاصمة وأهلها.

أما المهرجان الفرعي الرابع والأخير الذي أقيم على هامش فعاليات مهرجان طوكيو السينمائي الدولي العشرين، فكان مخصصاً لسينما آسيا والشرق الأوسط وهو الذي شاركت مصر من خلاله بفيلمي "أحلى الأوقات" و" قص ولصق" وكليهما من إخراج الفنانة المبدعة هالة خليل. كما دعا المهرجان المخرجة للحضور كأحد ضيوف شرف المهرجان. هذا، وقد ساهمت إدارة المهرجان في تعريف المشاهد الياباني بالسينما المصرية الراهنة، بل وبمجمل تطور الفنون والثقافة والمجتمع في مصر المعاصرة بشكل عام، وذلك عبر ترجمة الفيلمين إلى اللغة اليابانية. وكانت آخر مشاركة لأفلام مصرية في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي عام ١٩٩٨ بمشاركة فيلم "المصير" من إخراج الفنان الكبير يوسف شاهين، وبحضور المخرج يوسف شاهين نفسه وإلى جانبه كل من نجمي الفيلم الفنانين هاني سلامة ومحمد منير.

وعاد المهرجان في دورته الحادية والعشرين في أكتوبر ٢٠٠٨ ليعرض فيلم "باب الحديد" من إخراج الفنان يوسف شاهين بمناسبة رحيله، وكان لي شرف تقديم الفيلم والتعليق عليه وعلى أهميته، سواء في سياق سينما يوسف شاهين أو في إطار مجل نمط تطور السينما المصرية. والشيء بالشيء يذكر، فهناك إنتاجان سينمائيان مشتركان بين مصر واليابان، هما فيلم "عاصفة العرب" بطولة الفنانة الكبيرة "شادية"، وبعده بسنوات طويلة فيلم "النيل" بطولة الفنانة "رانيا يوسف"، والذى شارك في بطولته عالم المصريات الياباني الشهير "يوشيمورا"، والذى مثلت ابنته "كانان" بدورها في عدة أعمال درامية مصرية في السنوات الأخيرة.

ونعود إلى الدورة العشرين لمهرجان طوكيو السينمائي الدولي فنقول إنه قد تم عرض الفيلم المصري "أحلى الأوقات" في نفس يوم الافتتاح وهو ما ساهم في تحقيق نسبة مشاهدة عالية، كما امتلأت قاعات العرض أيضًا عندما تم عرض فيلم "قص ولصق"، وقد لاقى الفيلمان المصريان إعجاب عدد كبير من الجمهور الياباني المتابع لفعاليات المهرجان، وقد أعقب عرض الفيلمين عدد من الندوات وحلقات النقاش حولهما شاركت فيها مخرجة الفيلمين ونقاد سينمائيون وإعلاميون بشكل فعال كان من شأنه التعريف بالتطور الذي حدث في مختلف الميادين المتصلة بالسينما المصرية للشعب الياباني، بما في ذلك فعاليات نظمتها السفارة المصرية بطوكيو ومكتبها الثقافي.

وقد تناولت المخرجة هالة خليل في حديثها خلال هذه الندوات والحلقات النقاشية موقع الفيلمين في السياق العام لحاضر ومستقبل السينما المصرية. وقد تنوع الحضور في هذه الفعاليات بين المواطنين اليابانيين المهتمين بالثقافة والفن المصري وأفراد من أبناء الجاليتين المصرية والعربية المقيمين في اليابان. وتطرقت المخرجة هالة خليل في معرض الإجابة على استفسار من أحد المشاركين اليابانيين حول رؤيتها للسينما اليابانية المعاصرة، إلى ضرورة تحقيق مزيد من التعاون الثقافي في مجال التعريف بالسينما المعاصرة في كل من مصر واليابان، لأنها تجد أن معلوماتها عن السينما اليابانية - حتى مع كونها متخصصة - تقف عند حدود ما درسته عن الأفلام القديمة للمخرج اليابانى العالمي الشهير "أكيرا كيروساوا" خلال دراستها في معهد السينما بأكاديمية الفنون المصرية. وبعد أسابيع من هذا الحديث استضافت القاهرة أسبوعًا للأفلام اليابانية بالقاهرة، وكأنه تلبية مباشرة لما عبرت عنه الفنانة هالة خليل من احتياج.

ولا شك أن المشاركة المصرية في المهرجان والفعاليات الثقافية والفنية المرتبطة به وتلك التي أقيمت على هامشه بعد طول انقطاع قد أسهمت في تحقيق مزيد من التواصل بين النخب الثقافية والفنية على تعددها وتنوعها في المجتمعين المصرى والياباني، كما أنها قدمت صورة عن المجتمع المصري المعاصر بما يعمل على زيادة

وعى المجتمع الياباني بما يجرى فيه، وبما يتجاوز ويضيف إلى حالة الولع الياباني بمصر الفرعونية، وهو ولع يستطيع المرء بسهولة تبينه من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام اليابانية من برامج وأفلام وثائقية وتسجيلية عن الحضارة المصرية القديمة وإنجازاتها وآثارها.

كما كانت مصر حاضرة بشكل غير مباشر في الجائزة النهائية للمسابقة الرسمية حيث إن الفيلم الفائز كان من انتاج فرنسي إسرائيلي مشترك بعنوان "زيارة الفرقة الموسيقية"، وهو من إنتاج عام ٢٠٠٧ من تأليف وإخراج المخرج الإسرائيلي "إيران كوليرين" (٣٤ سنة) ويصنف على أنه يجمع بين الكوميديا والدراما، ويتناول الفيلم قصة خيالية عن زيارة فرقة موسيقية مصرية إلى إسرائيل لتقديم عروض موسيقية هناك إلا أنها تضل الطريق في الصحراء بعدما لا تجد أحداً في استقبالها بالمطار، ويلتقي أعضاء الفرقة مع سكان قرية منعزلة عن العمران وتتصاعد الأحداث بين الجانبين، ويدور معظم الحوار في الفيلم إما باللهجة المصرية للغة العربية أو باللغة الانجليزية. ومن الجدير بالذكر أن الفيلم سبق له الفوز بعدة جوائز في عدد من المهرجانات الدولية آخرها مهرجان كان السينمائي الدولي في مايو ٢٠٠٧، وأشار المخرج الإسرائيلي للفيلم في تصريحات له للصحافة ووسائل الإعلام اليابانية أن فكرة هذا الفيلم جاءت نتيجة تأثره بمشاهدة العديد من الأفلام المصرية خلال حقبة الثمانينات من القرن العشرين.

ولم يقتصر التفاعل الياباني المصري على الصعيد السينمائي على الدورة العشرين لمهرجان طوكيو السينمائي الدولي، حيث انه ضمن أنشطة المؤتمر العربي اليابانى الموسع الأول الذي استضافته مكتبة الاسكندرية في نوفمبر ٢٠٠٧، كان قد تم الاتفاق على عرض فيلم روائي سينمائي ياباني وآخر مصري. وبالفعل تم عرض فيلم "ساموراي الغروب" للمخرج الياباني الشهير "يامادا" وبحضور المخرج ذاته، كما عرض معه فيلم "المومياء" للراحل الكبير شادى عبد السلام. وعقد نقاش حول الفيلمين

عقب عرضهما مباشرة بإدارة الدكتور اسماعيل سراج الدين مدير المكتبة ورئيس المهرجان وبمشاركة كل من المخرج "ياما دا" والناقد السينمائي المصري سمير فريد. كذلك شارك كل من "ياما دا" والفنان المصري حسين فهمي ومشاركون آخرون في ورشة عمل حول دور السينما في تقديم صورة كل طرف للآخر فيما يتعلق بالتفاعل السينمائي ومجمل التبادل الفني والثقافي بين العرب واليابان.

ويعتبر فيلم "ساموراي الغروب" هو الرد الياباني على فيلم هوليود الشهير "الساموراي الأخير" الذي قام ببطولته النجم السينمائي "توم كروز"، حيث يقدم الرؤية السينمائية اليابانية المعاصرة، ذات الجذور في التقاليد اليابانية، مقابل الرؤية السينمائية الغربية، خاصة الأمريكية، لهذه الفئة المهمة والمؤثرة في تاريخ اليابان. وكان فيلم "المومياء" هو أفضل مقابل للفيلم الياباني المعروض لأنه قدم بدوره رؤية مصرية معاصرة، ولكنها أصيلة، للتفاعل داخل المجتمع المصري مع الآثار الفرعونية وحقيقة الارتباط بين الحقبة الفرعونية بمعطياتها الحضارية وبين المواطن المصري الحديث والمعاصر.

ثالثاً: عاطف حليم: عازف موسيقى مصري في اليابان وجسر للتواصل بين ثقافتين:

الفنان عاطف حليم فنان مصري أصيل ولد في مدينة الإسكندرية لأب مصري وأم فرنسية وعشق الموسيقى منذ نعومة أظافره، وتطلع إلى أن تكون هوايته وعمله وحياته كلها، ولكنه رأى أن طموحه في تعلم وإجادة واحتراف العزف الموسيقي – خاصة الكمان – لا تلبيه الإمكانيات الموجودة في الثغر السكندري، بل وفي مصر بأسرها. واستمر يتشبث بهذا الأمل – الحلم، وعندما بلغ سن الثالثة عشر كان قد نجح في جمع قيمة تذكرة السفر إلى فرنسا عن طريق البحر، وتحديداً لشراء أرخص التذاكر وأقلها قيمة، وهو ما مكنه من أن يحظى بغرفة شديدة التواضع على متن إحدى السفن المتجهة من الاسكندرية إلى أحد الموانيء الفرنسية.

وخلال هذه الرحلة البحرية فوجئ قبطان السفينة بأن عاطف حليم ابن الثلاثة عشر ربيعًا يسافر على السفينة بمفرده ودون أن يكون مصاحبًا لشخص آخر بالغ مسافر على نفس الرحلة. وسأل القبطان الفتى لماذا يغامر ويسافر وحده إلى فرنسا؟ وكان رد الفتى بسيطًا وواضحًا وقاطعًا في نفس الوقت: بأنه يجيد العزف على الكمان ولكنه يأمل في أن يصل في عزف هذه الآلة إلى القمة، وأنه يعتبر أن فرنسا هي بوابته لتحقيق هذه الغاية. ويدخله القبطان في تحدٍ: ويعرض عليه أن يقدم عزفًا منفردًا في قاعة الطعام والحفلات على سطح السفينة، وفي حالة إذا ما حاز على إعجاب المشاهدين ينقله إلى إحدى افخم وأفخر الغرف دون أن يطلب منه دفع الفارق. وبالفعل، أدى عاطف حليم العزف وكان محل تقدير الحاضرين، ومن جانبه وفى القبطان بوعده ونقل عاطف حليم إلى واحدة من أفخر الغرف على سطح السفينة حتى وصلوا إلى فرنسا.

وفى مطلع عقد التسعينيات من الألفية المنصرمة انتقل الفنان عاطف حليم للإقامة والاستقرار في اليابان إثر تزوجه بواحدة من أشهر مقدمات البرامج التليفزيونية باليابان، وهى نفسها التي تحولت بعد ذلك إلى منتج تنفيذي للفنان ومديرة لأعماله تتولى الاتفاق على الحفلات التي يقدمها والترويج الإعلامي له والعلاقات العامة اللازمة لانتشاره الفني وما إلى ذلك من أنشطة مرتبطة ببزوغ نجم عاطف حليم في سماء العاصمة اليابانية طوكيو ثم اليابان بأكملها. ويقر اليابانيون المقربون من الفنان عاطف حليم وأسرته والذين عرفوه منذ وصوله لليابان منذ أكثر من خمسة عشر عامًا بأنه أمضى بضعة سنوات لا يجد الإقبال الكافي على حفلاته، إلا أنه طور نفسه وآداءه صعودًا بحيث صار الآن بالتأكيد من أشهر عازفي الكمان في العاصمة اليابانية.

وقد حضرت بالفعل لأول مرة إحدى حفلاته والتى أقيمت بمسرح "إوينو"، وهو واحد من أكبر وأعرق المسارح بطوكيو. وشاهدت بأم رأسي المسرح الذي يسع ألف متفرجًا ، وهو ممتلئ عن آخره بالجمهور الياباني من مختلف الأعمار والفئات

ولا يوجد فيه موطئ لقدم. وعلمت أن هذا الحضور الجماهيري المكثف هو قاسم مشترك لكافة حفلات عاطف حليم خلال السنوات الأخيرة. ومن جهة أخرى، تتسم حفلات عاطف حليم بأنها لا تقتصر على العزف المنفرد فقط، بل تشهد عزفًا مشتركًا يختلف من حالة لأخرى، أحيانًا مع عازفة بيانو وأحيانًا أخرى مع عازف كمان آخر أو عازفي آلات أخرى.

كما أن الحضور الجماهيري لحفلات الفنان يتنوع في فئاته العمرية ما بين الأطفال والشباب والبالغين والكهول والشيوخ، وكذلك يتوازن الحضور ما بين الذكور والإناث. بل إن بعض العائلات تأتي إلى حفلات الفنان عاطف حليم، خاصة تلك التي تنظم في منتصف النهار خلال أيام العطلات الوطنية اليابانية أو عطلات نهاية الأسبوع، كوسيلة للترفيه الجماعي والراقي لكافة افراد الأسرة معًا، على تنوع مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يخرجون جميعًا في نهاية الأمر مشبعين بوجبة فنية وثقافية وروحية دسمة وثرية ومتنوعة تسمو بالروح وتزكي النفس وتفعل العقل وتزيل في ذات الوقت ضغوط الحياة اليومية ورتابتها، أو على الأقل تخفف منها. كما أن الإقبال على حفلات وعزف الفنان عاطف حليم لا يقتصر على اليابانيين، ولكنه يمتد للأجانب المقيمين على أرض اليابان على اختلاف خلفياتهم اللغوية والثقافية وعلى تعدد انتماءاتهم الجغرافية والإقليمية.

ومن مزايا الفنان عاطف حليم أنه يجيد اللغة اليابانية حديثًا وفهمًا وكتابة وقراءة، بجانب إجادته بالطبع لكل من اللغتين العربية والفرنسية، وبالتالي صار متعدد اللغات، وبالتالي الثقافات، وهو ما أثرى آفاقه ونوع مصادر ثقافاته وينابيع المدارس الفنية التي يستلهمها في إبداعاته وآدائه الموسيقي. وعندما يعزف الفنان في حفلاته، فإن المقطوعات التي يعزفها تتنوع ما بين الغربي لبيتهوفن وغيره والشرقي المصري والعربي والشرقي الياباني، ويجيدها جميعًا بل ينبغ ويبدع ويتفوق على نفسه في كل مرة يؤديها. وبالنسبة للكثير من المقطوعات التي يعزفها، فإنه صار يحفظها عن ظهر قلب ويتألق في آدائها إلى حد أنه بات يؤديها دون الحاجة إلى النوتة الموسيقية

أمامه، ويتفاعل معها وجدانياً بشكل يلحظه المشاهد، ودون أن ينال ذلك من حرفيته. فقد رأيت اليابانيين يغمضون أعينهم ويتأملون ويتيهون في هذا النغم المنبعث من عزف عاطف حليم على الكمان كفنان على أعلى مستوى عالمي من الحس الفني والإبداع الموسيقي.

كما أن من حسن طالع الفنان عاطف حليم أنه يعيش في اليابان، ذلك البلد الذي يتسم بدرجة عالية من التسامح تجاه، بل والإقبال على، التعددية الثقافية والفنية، نظراً لانفتاحه ومرونته تجاه "الآخر" معرفيًا وقيميًا ومنهجيًا، بل ويشجع الإنسان الياباني من تنوع الانتاج الثقافي والأدبي والفني ويتقبله ويقبل عليه. كذلك فإن المجتمع الياباني، مثله مثل المجتمع المصري، يعتز بتاريخه الضارب بجذوره في التاريخ، ويفخر بإسهامه الحضاري لإثراء مسيرة البشرية عبر مراحل تطورها الطويلة، ويؤمن بأن التواصل مع العطاء الإنساني عبر العالم وإبداعاته المختلفة المشارب والمآرب يحقن في أوصاله الحيوية ويبعث من جديد قدرته على اكتساب ما لدى الآخرين من خبرات وتجارب يستفيد منها اليابانيون على الصعيدين الفردي والمجتمعي. والمواطن الياباني، أيًا كان موقعه أو وظيفته، ذواق للفنون عموماً، وللموسيقى على وجه الخصوص، لأنها تمثل جزءًا لا يتجزأ من تراثه ومن تربيته، بل ومن تكوينه الروحي وتشكيله النفسي. فالموسيقى حاضرة في الموروث الحضاري الياباني بأطواره المتوالية، سواء كانت موسيقى منفردة أو مرتبطة بأداء مسرحي تمثيلي أو راقص.

كما أن التربية الموسيقية مكون أساسي في المناهج الدراسية في كل المراحل التعليمية للطفل الياباني منذ دخوله إلى مرحلة الحضانة حتى مرحلة متقدمة في مشواره الدراسي. كذلك تمثل الأنشطة الموسيقية، سواء على مستوى التذوق أو التعلم أو العزف، بنداً ثابتًا على جدول أعمال برامج وفعاليات المكتبات العامة ومراكز الخدمة المجتمعية المنتشرة في احياء المدن أو الريف على امتداد الأرض اليابانية، خاصة فيما يتعلق بالأطفال. ولا ينحصر هذا الاهتمام في الموسيقى اليابانية، بل يمتد إلى كل

مناهل الموسيقى العالمية، بدءاً بالوسيقى المصرية القديمة في عهد الفراعنة، ووصولاً إلى وقتنا الراهن في مختلف أرجاء المعمورة، مروراً بالكثير والمتنوع فيما بين الاثنين وبشكل متلازم مع أو موازٍ لأى منهما.

ووجود الفنان عاطف حليم وحياته الطويلة وبزوغ نجمه في سماء العاصمة اليابانية طوكيو لم يحل دون ارتباطه بوطنه الأم مصر، بل إنه حرص على إحياء حفل بأحد مسارح دار الأوبرا المصرية بالعاصمة المصرية القاهرة منذ أكثر من خمس سنوات، كما حرص على إحياء حفل مماثل في دار السفارة المصرية بطوكيو منذ عقد كامل من الزمن، وأبدى استعداده ورغبته في استئناف التعاون الفني مع مصر ومع السفارة المصرية باليابان أيًا كانت المناسبة أو الحدث، وبات يتردد بانتظام على الاحتفالات التي تقيمها السفارة المصرية في طوكيو. وبالفعل نجحت السفارة المصرية في اليابان بالتعاون مع كل من دار الأوبرا المصرية ومكتبة الاسكندرية في ترتيب حفلين متتاليين له بكل من دار الاوبرا بالقاهرة ثم بمكتبة الاسكندرية في أبريل ٢٠١٠ لتمكينه من التواصل من جديد مع جمهوره المصري.

وحرص الفنان على التواصل مع وطنه واستمرار الارتباط به لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه، حيث يصر خلال التقديم لأي من حفلاته داخل اليابان أو خارجها على أن يتم تقديمه باعتباره مصري الموطن سكندري النشأة شرقي الهوى متوسطي المزاج. كما أنه في أي حديث إعلامي أو صحفي معه يؤكد على ما يسميه فضل الإسكندرية عليه من حيث الوحي الفني والموسيقي الذي استلهمه من عبق الثغر وما تمثله من هجين متناغم ومنسجم وله شخصيته الثقافية المتميزة وخصوصيته الحضارية وإن تنوعت مصادرها وتعددت. كذلك يؤكد دائمًا على تأثير الفن الشرقي عمومًا، والمصري على وجه الخصوص، على إبداعاته الفنية وآدائه الموسيقي. وأخيراً، وليس آخراً، يعتز دائمًا بهويته المصرية ويفخر بها. هذا إذًا هو الفنان المصري عاطف حليم البازغ نجمه في سماء اليابان.

وهكذا نرى أن الإبداعات الفنية اليابانية، سواء ما يرتبط منها بالماضي ويستند إليه أو ما ينطلق من الواقع الحاضر محليًا وتفاعلاته الإقليمية والعالمية، عكست إسهامًا يابانيًا متميزًا في إثراء مسيرة الفنون العالمية وذوقًا إنسانيًا رفيعًا في استيعاب الفنون والتفاعل معها، وأخيرًا مدى الارتباط والتواصل بين مصر واليابان من جهة الفنون اليابانية القديمة والحديثة والحضور المصري الفعال فيها، بل والمشاركة المصرية الإيجابية في فعاليات تلك الفنون وأحداثها، مما يرسخ العلاقة الحضارية والثقافية بين الشعبين المصرى والياباني.

من تنويعات دبلوماسية الثقافة :

معارض الآثار

لا شك أننا نعيش في زمن تزداد فيه مصادر القوة الناعمة تأثيراً في علاقات الدول ببعضها البعض وفي صياغة وضعية الدولة ورسم ملامح مكانتها على الصعيد الدولي، وتتشعب هذه التأثيرات وتتداخل في انعكاساتها، فلم تعد تقتصر على المجال الذي يغطيه هذا المصدر أو ذاك للقوة الناعمة، مثل الثقافة والفن والرياضة، بل صارت عبر قطاعية تترك بصماتها بالتأكيد على التبادل الثقافي بين الشعوب وما يوفره من تحسين الفهم المتبادل، ولكنها تمتد أيضاً إلى إيجاد فرص للتعاون الاقتصادي، ممثلاً في مشروعات مشتركة أو تدفقات استثمارية أو جذب السائحين، وبناء أرضية للتفاعل الاجتماعي بين قوى المجتمع المدني في المجتمعات المختلفة، وأخيراً وليس آخراً، إيجاد مناخ يساهم في تحقيق التقارب السياسي بين الحكومات.

ومن الأشكال التي تأخذها "دبلوماسية الثقافة"، وهو التعبير الذي صار ذائع الصيت في عالمنا العربي والإسلامي منذ تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من وجوده وممارسته فعلياً منذ ما قبل ذلك بفترة طويلة، تنظيم معارض الآثار التابعة لحضارة قديمة لدولة ما بحيث تجوب بلدان العالم الأخرى ليتعرف عليها أبناء ثقافات وحضارات أخرى بشكل مباشر، بمن فيهم من لا يقدر على السفر للبلد موطن هذه الحضارة القديمة لمشاهدة كافة آثار هذه الحضارة على الطبيعة وفي بيئتها الأصلية. وبالإضافة إلى ما تجلبه هذه المعارض من موارد مالية تعود بالنفع على الدولة التي تقوم بتصدير هذه المعارض، إذا جاز لنا استخدام تعبير "تصدير" في هذا المقام

الثقافي بالأساس، فإن الأهم هو المردود الخاص بصورة هذه الدولة لدى مواطني الدول الأخرى الذين يترددون على هذه المعارض أو يشاهدون برامج تليفزيونية عنها في محطات البث ببلدانهم، حيث تكتسب الدولة التي تخرج منها هذه الآثار هالة من المجد وتصبح مدعاة للتبجيل والتقدير والإعجاب من مواطني الدول الأخرى.

ومن نافلة القول أن نذكر أن مصر من أهم، إن لم تكن أهم، دول العالم التي لها ميزة نسبية وتنافسية عالية، إذا جاز لنا استعارة تعبيرات الاقتصاديين هنا، في احتضان أرضها لإحدى أهم وأقدم وأعرق الحضارات الإنسانية التي تطلق عليها تعبير "حضارات العالم القديم"، وهي الحضارة الفرعونية، بالإضافة إلى أنها موطن الحضارة البطلمية التي سعت للجمع بين الحضارة الفرعونية القديمة والحضارة الإغريقية، ثم كان لها إسهامها في سياق الحضارة الرومانية، مع تميز خاص لكونها منشأ ومقر قيادة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ومن بعد ذلك دورها المميز والقائد في سياق نشأة وتطور الحضارة العربية الإسلامية.

ولذا كان من الطبيعي أن تقوم مصر منذ وقت مبكر، وبالإضافة لما هو معروض بصفة دائمة من آثارها في أكبر متاحف العالم، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، بتنظيم معارض لآثارها في الخارج. وما زلنا جميعًا نذكر إرسال معرض "توت عنخ آمون" ليجوب عدداً من مدن العالم في عقد الستينيات من القرن العشرين بغرض توفير الموارد اللازمة لإنقاذ معبد أبو سمبل ومعابد فيلة من الغرق وقت بناء السد العالي في أسوان، وكيف لاقت هذه المعارض إقبالاً خرافيًا منقطع النظير عبر العالم.

وقد أتيحت لي فرصة المشاركة في مراسم افتتاح معرض للآثار الفرعونية في ولاية "تكساس" الأمريكية في نوفمبر من عام ٢٠٠٢، ورأيت مدى الانبهار لدى المواطنين الأمريكيين، على تنوع مستوياتهم الاجتماعية أو خلفياتهم التعليمية أو حتى توجهاتهم السياسية، عندما يرون تلك الآثار ويدركون دلالاتها. واطلعت بالطبع، عبر زيارات متعددة لي لفرنسا أو صلات بأصدقاء فرنسيين أو من خلال قراءة كتابات

فـرنسـيـة أو عن الفـرنسـيين، على مـا يسـمى بحـالة "الولـع" الفـرنسي بمصـر أو "الإيجيبتومانيا" كما يطلق عليها أحيانًا، وهو أمر غير مستغرب في ضوء أن اكتشاف حجر رشيد الذي كشف لنا أسرار الحضارة الفرعونية القديمة عبر فك رموز اللغة الهيروغليفية جاء على يد العالم الفرنسي "شامبيليون" كما يذكر لعلماء فرنسيين عديدين آخرين دورهم في الكشف عن جانب أو آخر من تاريخ مصر القديمة.

إلا أن التجربة الأكثر ثراءً لي في التعرف على عمق واتساع تأثير معارض الآثار المصرية على فكر ووجدان المشاهدين من أبناء شعب وثقافة وحضارة أخرى، وكيفية توظيفها كأداة من أدوات "دبلوماسية الثقافة" كانت في اليابان عبر العامين ونيف الماضيين. فالشعب الياباني، على تنوع أطيافه وأذواقه، في حالة "ولع" بالحضارة المصرية القديمة، أكاد أجزم بأنها تفوق حالة "الولع" الفرنسي بتلك الحضارة التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة، حيث تجد هذه الحالة لدى الأطفال الصغار الذين يدرسون الحضارة المصرية القديمة في مدارسهم باستفاضة، وتجدها بنفس الدرجة أو تزيد لدى كبار السن، الذين يعتبرون أن أحد أمانيهم، بل ربما أهم هذه الأماني، هي أن تتاح لهم فرصة زيارة مصر ولو لمرة واحدة في حياتهم ومشاهدة أهرامات الجيزة وتمثال أبي الهول ومعبد أبو سمبل وغيره من المقابر والمعابد الفرعونية على الطبيعة. كما أن الحلم ذاته يراود من هم في أواسط العمر، وهو توفير المدخرات اللازمة للقيام برحلة إلى مصر منبع الحضارة الإنسانية. وعندما يتعرف المرء على أي مواطن ياباني، وعندما يعرف هذا المواطن أن جنسية هذا الشخص مصرية يزداد احترامًا له على احترام أصلي، ويبدأ في الحديث عن الحضارة المصرية "العظيمة" و"العريقة" التي وجهت الإنسانية بأسرها نحو التقدم والرفاه.

ولليابان إسهام خاص بها في مجال الاكتشافات الأثرية المتعلقة بالحضارة المصرية القديمة. فمنذ أكثر من أربعين عامًا أنشىء معهد للمصريات في جامعة "واسيدا"، إحدى أكبر وأعرق جامعتين يابانيتين بالعاصمة طوكيو، ورأس هذا المعهد أحد أكبر أساتذة علم المصريات في اليابان وآسيا، وهو البروفيسير "ساكوجي

يوشيمورا"، والذي قاد وما زال، بالتنسيق مع المجلس المصرى الأعلى للآثار، بعثات استكشافية وتنقيبية كثيرة في مصر عبر أكثر من أربعة عقود، شملت مناطق عديدة من البلاد. وتقديراً لجهود واكتشافات بعثات جامعة "واسيدا" والبروفيسير" يوشيمورا"، فقد قرر الدكتور زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار تخصيص قسم خاص بالمتحف المصرى بميدان التحرير منذ يوليو ٢٠٠٩ لعرض ما اكتشفته بعثات التنقيب عن الآثار التابعة لجامعة "واسيدا" برئاسة البروفيسير "يوشيمورا".

كذلك يذكر للبروفيسير "يوشيمورا" أنه اكتشف مركب الشمس الثانية الموجودة في منطقة الأهرامات، كما قدمت الحكومة اليابانية مؤخراً إسهاماً ماليًا للمساعدة في معالجتها وإخراجها سليمة من تحت الأرض حيث توجد حاليًا، ربما تمهيداً لوضعها في المتحف المصرى الكبير الذي يجري العمل في بنائه منذ عام ٢٠٠٧ ويؤمل الانتهاء منه عام ٢٠١١، وتساهم وكالة التعاون الدولى اليابانية في بنائه وبناء المعمل الملحق به بقرض يقترب من مبلغ الثلاثمائة مليون دولار أمريكي. وقد أنشأ البروفيسير "يوشيمورا" قسماً للمصريات أيضاً في الجامعة التي يرأسها حاليًا وتسمى جامعة "سايبر"، كما أن ما تقدم لا ينفي وجود بعثات تنقيب تابعة لجامعات ومعاهد يابانية أخرى تعمل في مصر، ولكنها ربما أقل شهرة ونطاقاً من بعثات جامعة "واسيدا".

ولكي نتعرف أكثر وعن قرب على حالة الولع الياباني تلك بالحضارة المصرية القديمة، نشير إلى حقيقة أنه في صيف ٢٠٠٩ كان يوجد خمسة معارض للآثار المصرية تجوب في أنحاء اليابان. وتعود الأصول التاريخية لتنظيم معارض الآثار المصرية القديمة في اليابان زمنيًا إلى الوقت الذي نظمت مصر فيه معرضاً لكنوز الملك "توت عنخ آمون" في العاصمة اليابانية طوكيو في عقد الستينيات من القرن العشرين و في إطار الجهد الدولي الذي قامت به مصر حينذاك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لإنقاذ معابد النوبة التي كانت مهددة بالغرق من جراء بناء السد العالي كما عرضنا في مقدمة هذا الفصل.

وما زال العديد من اليابانيين ممن هم في الخمسين من العمر أو أكثر يذكرون ويحكون لنا عن الطوابير الطويلة بلا نهاية من المواطنين اليابانيين الذين اصطفوا في ذلك الوقت لشراء التذاكر ومشاهدة كنوز تنتمي للحضارة الفرعونية، حيث قدر عدد الزائرين اليابانيين للمعرض حينئذ بمئات الآلاف، وكانت عوائد معرض "توت عنخ آمون" في اليابان هى الأعلى ضمن عوائد المعرض في عدد من دول العالم من القارات المختلفة آنذاك. ومنذ ذلك الوقت هناك مساع متتالية لا تتوقف لجذب معرض كنوز توت عنخ آمون مرة أخرى لليابان، وتحديداً للعاصمة طوكيو ومدينة أوساكا، الميناء الرئيسى والمدينة التجارية والصناعية الكبرى في الغرب الياباني.

أما المعارض الخمسة التي تواجدت في اليابان في صيف ٢٠٠٩، فأولها يسمى معرض "الحياة الأبدية" وينظمه البروفيسير "يوشيمورا" ويضم مزيجاً من اكتشافات بعثات جامعة "واسيدا" التي يرأسها ومقتنيات من المتحف المصرى، ويجوب منذ أكثر من عامين بمختلف مدن ومناطق اليابان، وكان مقرراً له أن ينتهي بنهاية أغسطس ٢٠٠٩، ولكن نظراً للإقبال الجماهيري الواسع عليه وطلب المزيد من المدن والمقاطعات اليابانية نيل حظ انتقال المعرض إليها، فقد حصل البروفيسير "يوشيمورا" على موافقة الدكتور زاهي حواس أمين المجلس الأعلى للآثار في مصر على مد فترة وجود المعرض في اليابان لفترة سنة أخرى لتلبية الطلب الشعبى الواسع لإبقائه باليابان فترة إضافية.

وقد شاهدت بأم رأسي في عدد من المدن اليابانية في الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط مدى الشغف لدى اليابانيين لمشاهدة المعرض ومحتوياته واصطحاب الأطفال والأزواج فيما يشبه رحلة تثقيفية للأسرة بأكملها، وكذلك حرص كبار المسؤولين ورجال الأعمال والأكاديميين والإعلاميين على زيارته. وحتى شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٩، كان قد تردد على المعرض أكثر من ٢ مليون زائر.

وثاني المعارض كان استضافه مركز المؤتمرات الكبرى بمدينة "يوكوهاما" القريبة من العاصمة طوكيو، وكان لي فرصة المشاركة في مراسم افتتاحه في ٢٦ يونيو

٢٠٠٩، واستمر حتى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك تحت اسم "آثار مصر الغارقة"، حيث يشمل مئات القطع التي اكتشفتها، وما زالت تكتشفها، بعثة فرنسية يقودها "فرانك جوديو"، تعمل منذ أكثر من عشر سنوات في المياه المشاطئة لمدينة الإسكندرية وفي جوارها المباشر، خاصة منطقة أبو قير، وذلك بهدف التنقيب عن آثار الحقبة البطلمية، حيث كانت الإسكندرية هي العاصمة، من تماثيل وجدران معابد وقطع معدنية وغير ذلك، حيث يقول المؤرخون أن زلزالاً ضرب هذه المنطقة في القرن السابع الميلادي وتلاه "تسونامي" عظيم أتى على الأرض وما عليها وصار كل ما فوقها تحت المياه، واستغرق الأمر كل هذه القرون حتى تبدأ رحلة اكتشاف هذا الرصيد الثمين من إحدى أهم مراحل الحضارة المصرية القديمة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٧٠٠ ألف زائر ترددوا على المعرض الذي رعته جريدة "أساهي" اليابانية اليومية الأوسع انتشاراً بجانب عدد من الرعاة اليابانيين والدوليين الآخرين، وزارته الأميرة "تاكامادو" من الأسرة الإمبراطورية والرئيسة الفخرية للجمعية اليابانية/المصرية.

أما المعرض الثالث فقد أخذ شكل افتتاح متحف خاص في منطقة "شيبويا" المعروفة بمنطقة الشباب في العاصمة اليابانية، ويضم هذا المتحف الخاص مقتنيات من آثار الحضارة الفرعونية جمعها أحد اليابانيين من هواة اقتناء الآثار المصرية القديمة عبر شراء هذه القطع من مواطنين يابانيين كثيرين كانوا قد حصلوا عليها أو ورثوها عن أسرهم في أوقات سابقة. وقد استغل صاحب هذا المتحف الأزمة الاقتصادية التي عصفت باليابان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي وحاجة بعض أصحاب هذه القطع إلى المال في ذلك الوقت وقام بشراء هذه القطع من هؤلاء الجامعين على مدار أكثر من خمسة عشر عامًا، حتى افتتح هذا المتحف في منتصف عام ٢٠٠٩. وقد حرص في هذا المتحف على جعله جاذبًا للأطفال على وجه الخصوص، من حيث ربط بعض المعروضات من القطع الأثرية بأسئلة مبسطة للأطفال عن الحضارة الفرعونية، وكذلك ألعاب لهم للبحث عن قطع فرعونية ما في إحدى قاعات المتحف مقابل جوائز رمزية، وذلك بهدف جذب رحلات جماعية لأطفال المدارس اليابانية إلى هذا المتحف.

وركز المعرض الرابع الذي أقيم في قلب العاصمة اليابانية على موضوع "المرأة في مصر منذ ١٨٠٠ عام"، وأقيم بالتعاون مع متحف "اللوفر" الفرنسي الشهير، حيث عرضت مقتنيات من متحف اللوفر في شكل صور لسيدات مصريات في الحقبة الرومانية من تاريخ مصر وتحديداً في القرنين الأول والثاني الميلادي، تنتمين إلى مختلف الطبقات الاجتماعية والأقاليم الجغرافية المصرية في ذلك الوقت. ولكن الشريك اليابانى في تنظيم هذا المعرض أضاف معطيات التكنولوجيا اليابانية المتميزة، بحيث أصبح المعرض تفاعليًا، فالزائر يجلس على جهاز كمبيوتر ويختار إحدى الصور المعروضة ويقوم بتحليل "افتراضي" على الكمبيوتر لمكونات الصورة، بدءاً من حلي السيدة ومروراً بتسريحة شعرها ثم وجهها وانتهاءً بإطار الصورة نفسه.

وفى السياق نفسه، يتيح المعرض للزائر اختيار إحدى الصور والسعي للتعرف على خلفية اسم صاحبتها، هل هو فرعوني أم روماني أم خليط من الاثنين؟ وكذلك طبيعة الزي الذي ترتديه، ومما صنع، ومرة أخرى هل هو من طراز فرعوني أم روماني أم هجين من الاثنين؟ وغير ذلك من معلومات مفيدة وهامة تركز على التفاعل الحي بين الحضارتين الفرعونية والرومانية كما تعكسه صور أولئك السيدات المصريات التي تعود إلى أكثر من ثمانية عشر قرنًا من الزمان، وتم اكتشافها في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وأخيراً شهدت طوكيو أيضًا في صيف ٢٠٠٩ افتتاح معض للمقتنيات المصرية لمتحف "تورينو" الإيطالي، وذلك بالتعاون مع مؤسسة "إن إتش كي" اليابانية الإعلامية، وهي أكبر المؤسسات الإعلامية في اليابان.

وهكذا نرى الزخم المتولد عن تعدد وتنوع المعارض في اليابان عن الحضارة المصرية القديمة بروافدها الفرعونية والإغريقية/البطلمية والرومانية، مما يولد صورة لدى المواطن الياباني عن إبداع الشعب المصري ودوره الرئيسي في إثراء مسيرة الحضارة الإنسانية لآلاف السنين، ويزداد الإكبار لمصر وشعبها، بإسهاماته العبقرية

في العمارة والبناء والهندسة والفنون والطب والثقافة وغير ذلك. ويشكل كل ذلك رصيداً لا ينضب يتم توظيفه والبناء عليه للترويج لمصر في اليابان، كما هو الحال في دول أخرى في مختلف أرجاء العالم، عبر وضع معارض الآثار ضمن خريطة "دبلوماسية الثقافة" المصرية النشيطة في أرجاء المعمورة.

من تنويعات دبلوماسية الثقافة :

معارض الكتب

نتناول هنا دراسة حالة ومثال في إطار كيفية استخدام المنتج الثقافي، على تنوعه، ضمن أدوات العمل الدبلوماسي الدولي، الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء.

فقد شهدت العاصمة اليابانية طوكيو في الفترة من ٩ إلى ١٢ يوليو ٢٠٠٩ حدثًا غير مسبوق في أحد أهم جوانب أنشطتها الثقافية، وأقصد فعاليات معرض طوكيو الدولي للكتاب، وتحديداً في دورته السادسة عشر، والتى عقدت، كما هو الحال في الدورات السابقة لذات المعرض، في موقع "بيج سايت" الواقع في ضواحي مدينة طوكيو العاصمة. وكان هذا الحدث هو مشاركة مصر كضيف شرف المعرض لهذا العام، وذلك في أول حالة من نوعها لدولة عربية وأفريقية منذ نشأة هذا المعرض المهم، بل ربما الأهم في القارة الآسيوية، بالرغم من الحداثة النسبية لعمره.

وجاءت هذه المشاركة لتتوج ما يقرب من عام من الاتصالات والنقاشات بين السفارة المصرية في اليابان من جانب وبين إدارة المهرجان من جانب آخر، أتت بدورها بعد تنسيق مكثف بين السفارة وكل من وزارة الثقافة، خاصة المجلس الأعلى للثقافة، والهيئة المصرية العامة للكتاب، واتحاد الناشرين المصريين، وذلك بعد أن منح السيد الوزير الفنان فاروق حسني إشارة الموافقة على بدء هذا المسعى الذي كلل بالنجاح في نهاية الأمر.

لمعرض طوكيو الدولي للكتاب أكثر من وجه للخصوصية، الأول أنه بالرغم من أن الجهات القائمة على تنظيمه جهات يابانية خاصة وليست حكومية، وهي تحديداً اتحاد الناشرين اليابانيين ومؤسسة "ريد" اليابان، فإنه يحظى بالرعاية سنويًا على أعلى مستوى في اليابان، حيث دائمًا ما يفتتحه عضو بارز بالعائلة الإمبراطورية اليابانية، وقد افتتحه في دورتيه الخامسة عشر والسادسة عشر الأمير "أكيشينو"، الابن الثاني للإمبراطور، وقرينته الأميرة "أكيشينو".

والأمر الثاني هو أن عدد الدول المشاركة فيه وصل خلال دورته السادسة عشر إلى ثلاثين دولة، وبإجمالي ثمانمائة دار نشر من مختلف أنحاء العالم. والأمر المهم الثالث في هذا المعرض ليس فقط كميات وأحجام وتنوع موضوعات الكتب المعروضة، بل أيضًا حجم ومستوى الاتفاقيات الخاصة بالطبع والنشر والتسويق والتوزيع التى تتم فيما بين الناشرين المشاركين على هامش المعرض وخلال أيام تنظيمه، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالترجمة فيما بين مختلف بلدان العالم، خاصة فيما بين اللغة اليابانية ولغات العالم الأخرى. كما أن المعرض يشهد مشاركة بمنتجات ثقافية تؤدي نفس مهمة الكتاب، ومن ذلك مثلاً أجنحة للوسائل الإعلامية (الميديا) متعددة الوسائط، والمخطوطات والكتابات على الأوراق بأنواعها المختلفة، خاصة القديمة والتقليدية منها، والأفلام الوثائقية والتسجيلية وأفلام الـ "دي في دي"، والصور كوثائق، والموسيقى عبر الـ "سي دي".

ولم تكن هذه السنة هي الأولى للمشاركة المصرية في المعرض، بل سبقها مشاركة للسفارة المصرية في طوكيو واحد معاهد البرديات الخاصة في مصر في الدورة الخامسة عشر لمعرض طوكيو الدولي للكتاب في يوليو ٢٠٠٨ كما أن مشاركة الهيئة المصرية العامة للكتاب ومعها مطبوعات أربعة دور نشر مصرية خاصة أخرى في الدورة السادسة عشر كانت على مساحة ١٦٠ مترًا مربعًا، وعزز منها مشاركة السفارة والمكتب السياحي التابع لها على مساحة ٢٥ متراً، خاصة في ضوء أن عام ٢٠٠٩ هو عام الترويج السياحي لمصر في اليابان، وأن المشاركة المصرية في المعرض

كضيف شرف هي إحدى فعاليات عام الترويج السياحي لمصر في اليابان، وبدعم من وزارة السياحة المصرية وهيئة تنشيط السياحة وكل من شركة مصر للطيران وشركة مصر للسياحة، بهدف تقديم مصر الحديثة والمعاصرة للمواطن الياباني بنفس القدر الذي تقدم له مصر الفرعونية القديمة.

كذلك شاركت مؤسسة البروفيسير/يوشيمورا، أشهر علماء المصريات اليابانيين، في المعرض، بناء على توصية من السفارة المصرية في اليابان، بجناح بلغ ٢٠ متراً مربعاً. كما ستتلوها مشاركة أخرى للهيئة المصرية العامة للكتاب والسفارة المصرية في اليابان تم الاتفاق مبدئيًا عليها في معرض طوكيو الدولي السابع عشر للكتاب في يوليو ٢٠١٠.

وكان من الأهداف المتقدمة على جدول أعمال المشاركة المصرية كضيف شرف في معرض طوكيو الدولي السادس عشر للكتاب موضوع الترجمة للكتب بين اللغتين العربية واليابانية، وتحديداً فيما بين الكتب المصرية واليابانية، خاصة أن تاريخ الترجمة للكتب بين البلدين يتسم بعدم الانتظام والانقطاع لفترات طويلة، مما يقلل من تأثير حركة الترجمة على تجسير الهوة بين الشعبين بشكل عام على صعيد الفهم المتبادل والاطلاع على المعطيات التى تشكل ثقافته الاجتماعية، وخاصة بين المثقفين والمفكرين والأدباء والفنانين والمبدعين على الجانبين. وخلال السنوات الماضية، نجد أن عملية الترجمة كانت في أغلبها من اللغة اليابانية إلى اللغة العربية، وكانت تتم بتمويل ياباني، وتحديداً في معظم الحالات من جانب "مؤسسة اليابان"، وهى جهة حكومية يابانية، بمثابة الذراع في مجال العلاقات الثقافية الخارجية للدبلوماسية اليابانية.

ومن الكتب المترجمة، كانت كتب لامبراطورة اليابان "ميتشيكو"، وللأميرة "تاكامادو"، وهي من أميرات العائلة الامبراطورية اليابانية ورئيس شرف حوالي ٢٨ منظمة غير حكومية يابانية منها مثلًا الجمعية المصرية اليابانية واتحاد كرة القدم الياباني. وهذه الكتب مثلاً تدور حول أدب الطفل، ولكن هناك كتب أخرى مولت

ترجمتها ونشرها "مؤسسة اليابان"، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى، مثل بعض الأعمال الروائية والقصصية لعدد من كبار الأدباء اليابانيين، سواء المعاصرين أو الراحلين، ونشرتها عدة دور نشر مصرية. كذلك تم ترجمة كتب تتضمن كتابات تاريخية واجتماعية يابانية للغة العربية وتم طبعها ونشرها وتسويقها وتوزيعها بواسطة دور نشر مصرية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ذاتها، ودار الشروق، ودار ميريت وغيرها.

وعلى الجانب الآخر، تمت ترجمة عدد محدود من الكتب المصرية من اللغة العربية إلى اللغة اليابانية، وفي مقدمتها روايات ومجموعات قصص قصيرة للأديب المصرى العالمي الراحل الحائز على جائزة نوبل للأدب نجيب محفوظ. إلا أن الهدف هذه المرة كان الدفع لإيجاد بيئة ملائمة للقاءات مباشرة بين ناشرين من الجانبين للاتفاق على آليات تتصف بالدوام والدورية للترجمة، بما في ذلك موضوعات الكتب التي ستخضع للترجمة، مثل الكتابات الأدبية والفنية والتاريخية وأدب الطفل، على الأقل كبداية، وكذلك الاتفاق على عدد متساوٍ من الكتب من كل جانب تخضع للترجمة سنوياً لعدد متواصل ومتفق عليه من السنوات.

ولم تقتصر المشاركة المصرية على الهيئة المصرية العامة للكتاب، بل إن وفد الهيئة الذي رأسه رئيس الإدارة المركزية للمعارض ووكيل الوزارة بالهيئة الأستاذ أحمد صلاح زكي، ومعه الأستاذ ثروت صليب، إلى طوكيو حمل معه كتبًا ومطبوعات لعدد من دور النشر الأخرى بجانب كتب ومطبوعات الهيئة.

كما أن المشاركة لم تقتصر على عرض الكتب والمطبوعات، بل كان لها أبعاداً ثقافية وفنية مهمة، تمثلت في برنامج ثقافي بالجناح المصرى على مدى يومين كاملين من أيام المعرض الأربعة، وهما تم اختيارهما بعناية ليكونا يومي العطلة الأسبوعية باليابان، أي السبت والأحد، لضمان حشد أكبر عدد ممكن من جمهور الزائرين للمعرض والمترددين عليه والمشاركين فيه على حد سواء.

ولإقامة مثل هذا البرنامج الثقافي الحاشد، كان من الضروري تواجد كوكبة من الأساتذة الأجلاء المتخصصين في مختلف مناحي التاريخ والفكر والثقافة، وكذلك المعنيين بالشأن الياباني والعالمين به وبالعلاقات المصرية/اليابانية، بحيث لا يقتصر الأمر على حديث عن مصر وحدها، بل حديث مقارن عن مصر واليابان معًا، ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً. وبالتالي، كان في صفوف الوفد المصرى، الذي لعب دور المنسق له الأستاذ الدكتور عماد بدر الدين أبو غازى، وكيل الوزارة ثم أمين عام المجلس الأعلى للثقافة والمتخصص في الوثائق واستخدامها كمصدر للتاريخ، السفير وهيب المنياوى سفير مصر الأسبق في اليابان، والأستاذ الدكتور عصام حمزة رئيس قسم اللغة اليابانية بكلية الآداب بجامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور أحمد فتحي الأستاذ بنفس القسم.

كما كان هناك من المؤرخين الأستاذ الدكتور محمد عفيفي رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة، ومن المتخصصين في الأدب الأستاذ الدكتور خيرى أبو دومة، ومن المتخصصين في الفن السابع (السينما) الأستاذة الدكتورة سلمى مبارك، ومن المتخصصين في الآثار الأستاذ الدكتور علاء شاهين، عميد كلية الآثار بجامعة القاهرة، والصحفي والإعلامي المتميز الأستاذ علاء عبد الهادي نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار والمستشار الإعلامي لوزارة الثقافة، وأستاذ الفنون الجميلة والفنان التشكيلي والرسام وفنان الجرافيك البارز الأستاذ الدكتور صلاح المليجي، بالإضافة إلى كاتب هذه السطور ليس فقط بصفته كسفير لمصر لدى اليابان ولكن ايضًا كمفكر ومثقف مصري معني بالحالة الفكرية والثقافية والمجتمعية والفنية العامة في مصر.

وتضمنت ندوات البرنامج الثقافي ندوة عن دراسة مقارنة عن إشكالية النهضة في التاريخ الحديث والمعاصر لكل من مصر واليابان والعلاقة فيما بين التجربتين والدولتين، وأخرى عن مصر في الفكر الياباني واليابان في الفكر المصرى، وندوتين عن تاريخ السينما المصرية وعلاقتها بكل من الأدب والتاريخ، وندوة حول كنوز الحضارة

المصرية القديمة، وندوة عن فنون مصر في الطور الإسلامي من مسيرتها الحضارية، وندوة حول أدب الأديب والكاتب الراحل نجيب محفوظ ودوره في تطور الرواية العربية، شارك فيها السفير هاناوا، سفير اليابان الأسبق لدى كل من دولة قطر وسلطنة عمان، والذي سبق له ترجمة ستة روايات ومجموعات قصص قصيرة للأديب الراحل الحاصل على جائزة نوبل في الأدب، وندوة عن الفن التشكيلي في مصر وتطورها ومذاهبها واتجاهاتها، وندوة حول الترجمة وعلاقتها بالتفاعل الثقافي بين الدولتين.

ثم كان هناك عرض لموسيقى مصرية تقليدية وحديثة على حد سواء تنم عن مراحل التطور لهذا الفن الجميل في مصر الحديثة والمعاصرة على السواء، وعرض لأفلام تسجيلية ووثائقية مهمة عن مصر، سواء من الجانب التاريخي أو الثقافي أو الفني أو الترويجي الاقتصادي أو السياحي أو غير ذلك، بما يعكس صورة المجتمع المصرى في أطواره المتتالية، وأخيراً، وليس آخراً بالطبع، كان هناك المعرض للخط العربى الجميل للفنان المتميز الأستاذ أوس الأنصاري، والذي جذب طوابير طويلة اصطفت من اليابانيين، كباراً وصغاراً، شيوخًا وأطفالاً، حتى يحظوا بأسمائهم مكتوبة بالحروف العربية على ورق البردي المصري الذائع الصيت في اليابان، كما في بقية أرجاء المعمورة. وقد بدأ هذا الإقبال الجارف على فن الخط العربى بالأمير "أكيشينو" نفسه وزوجته الأميرة، حيث أبديا إعجابهما بهذا الفن الراقي الجميل، وأكدا أنهما سيحتفظان دومًا بإسميهما باللغة العربية كما خطهما الأستاذ أوس الأنصاري.

وكان الإقبال من جانب الجمهور اليابانى المتردد على المعرض، خاصة مثقفيه وكتابه وفنانيه وأدبائه، على الجناح المصرى والبرنامج الثقافي وركن الخط العربي، منقطع النظير وغير مسبوق، خاصة أن البرنامج الثقافى شهد ترجمة احترافية على أعلى مستوى بين اللغتين العربية واليابانية مما وفر أجواء مشجعة للجمهور الياباني على الحضور وحسن المتابعة.

وهكذا، كانت مشاركة مصر كضيف شرف في معرض طوكيو الدولي السادس عشر للكتاب علامة بارزة على قدرة مثل هذه المشاركات على توظيف عناصر القوة الناعمة أو القوة الذكية للدولة في الترويج للوطن ومصالحه وثقافته ومجتمعه وصورته بصورة عامة في الخارج، وهنا نتحدث عن الحالة اليابانية، ووفرت نموذجًا فائق النجاح وقابل للاحتذاء به على ما جرى على تسميته بالدبلوماسية الثقافية، ودرس عملي فيما يعرف في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي بالدبلوماسية العامة.

الفنون الشعبية .. من مصادر القوة الناعمة

الفنون الشعبية معروفة منذ قديم الأزل: نرى رسومها على جدران المعابد الفرعونية في صعيد مصر، كما نجد هذه الرسوم في المعابد البوذية والأضرحة الشينتوية في اليابان. ومن هذه الفنون الغناء التقليدي، الفردي والجماعي، ومنها الرقص القديم، سواء أداه الرجال أو النساء، وكذلك ضمن الفنون الشعبية غير ذلك مما لا يتسع له المقام هنا، حيث ما قصدناه هو مجرد أمثلة.

وفي عهد تزدهر فيه دبلوماسية الثقافة، ونستمع إلى مختلف الأطروحات التي تتعلق بما صار يسمى بـ "القوة الناعمة" أحياناً و"القوة الذكية" أحياناً أخرى، أصبح للفنون الشعبية دوراً لا ينسى في تعريف الشعوب الأخرى بثقافات الشعب وإسهاماته الحضارية والفنية كجزء من عطائه الإنساني لإثراء مسيرة البشرية ككل. ومن منا يمكن أن ينسى الدور الذي لعبته فرقة باليه البولشوي في الترويج غير المباشر للاتحاد السوفيتي السابق على الصعيد العالمي في أوج الحرب الباردة ونموذجه الأيديولوجي والثقافي والاجتماعي لعقود طويلة، وصارت تلعبه منذ عام ١٩٩١ للاتحاد الروسي، وربما دول أخرى مما ورثت الاتحاد السوفيتي السابق.

وسنتناول هنا مثالاً محدداً لدور الفنون الشعبية في تعريف الآخر بثقافة وطن وخصوصية شعب وتعميق الفهم الإنساني له بعيداً عن الصور النمطية المتداولة إعلامياً أو سياسياً أو تعليمياً، ونقصد أنواع عديدة ومختلفة من الفنون الشعبية المصرية التي تم تنظيم جولات لها في اليابان خلال العامين ونيف الماضيين بشكل منظم ومكثف في إطار برنامج ممنهج للترويج لمصر المعاصرة، ثقافة وأدباً وفكراً وفناً، لدى الشعب الياباني بمختلف فئاته، من مواطن عادي ومثقف ورجل أعمال وفنان وناشط اجتماعي،

ومن رجال ونساء وشباب وأطفال، ولموازنة حجم المعرفة الغزيرة والمتنوعة التي توجد لدى اليابانيين بمختلف فئاتهم وأعمارهم عن مصر القديمة، حضارة وثقافة وفكراً وديناً، خاصة مصر الفرعونية، ولإعطاء الشعب الياباني نبضاً حياً من مجتمع مصري فعال وديناميكي وفي حالة حراك دائم.

وكانت البداية في أكتوبر ٢٠٠٧، حيث قامت السفارة المصرية بطوكيو بالتعاون مع مكتبها الثقافي وقطاع العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة بتنظيم جولة لفرقة الشرقية للفنون الشعبية في حوالي ستة مدن يابانية من مختلف مناطق اليابان وسطاً وغرباً وشمالاً. وتصادف وجود الفرقة في مدينة أوساكا، ثالث المدن اليابانية من حيث عدد السكان، وأحد أكبر المراكز التجارية والصناعية باليابان، مع وصول المنتخب القومي المصرى لكرة القدم إلى نفس المدينة للقاء نظيره اليابانى في لقاء ودي باعتبار منتخب مصر كان بطل كأس الأمم الأفريقية التي استضافتها القاهرة في عام ٢٠٠٦، وباعتبار اليابان بطل آسيا حينذاك.

وتحولت أجواء مدينة أوساكا إلى أجواء احتفالية أحيتها فرقة الشرقية للفنون الشعبية وشارك في تنظيمها بجانب السفارة والمكتب الثقافي الجمعية اليابانية المصرية التي تتولى الأميرة تاكامادو – من العائلة الامبراطورية اليابانية – رئاستها الفخرية والأستاذ مصطفى عيسى مدير عام الفندق الذي كانت تقيم به بعثة المنتخب، وكان المحتفى به هو منتخب مصر لكرة القدم بأجهزته الفنية والإدارية والطبية ونجومه. ولكن جولة الفرقة، برئاسة الفنان الشاعر مصطفى السعدني، لم تقتصر على أوساكا، بل شملت العديد من المدن اليابانية ورافقها المستشار الثقافي الدكتور كرم خليل فيما أشبه بالقافلة الثقافية التي تضيئ الطريق للشعب اليابانى للتعرف على الفنون الشعبية المصرية من إحدى المحافظات خارج العاصمة القاهرة. وكان الإقبال الياباني على حفلات الفرقة غير مسبوق، وصل إلى الآلاف في بعض المحطات، بالرغم من أنها كانت المرة الأولى لمعظم هؤلاء اليابانيين لمشاهدات الرقصات التقليدية المصرية.

وبعد أشهر قليلة، وتحديداً في أبريل ٢٠٠٨، كان انعقاد الدورة الثامنة لمجلس الأعمال اليابانى المصرى في طوكيو، ونظم الجانب المصرى في المجلس برئاسة الدكتور عبد المنعم سعودي حفلاً بهذه المناسبة في أحد فنادق العاصمة اليابانية للجانبين المصرى واليابانى ولمسؤولي المؤسسات والشركات اليابانية العاملة في مصر في مجالات التجارة والاستثمار، أو الراغبة في العمل هناك، وعدد ضخم من رجال الأعمال اليابانيين، وكان من أحيا هذا الاحتفال الكبير هذه المرة هي فرقة رضا للفنون الشعبية، أقدم فرق الفنون الشعبية، ليس في مصر فقط، بل في العالم العربى بأسره، وبحضور مؤسس الفرقة الفنان محمود رضا، وقدمت الفرقة الكثير من رقصاتها المعروفة والقديمة ذات الشعبية الواسعة عبر العالم، بالإضافة إلى رقصات جديدة. ومرة أخرى كان الإعجاب الجماهيري الياباني يفوق كافة التوقعات. ومن هنا بدأت السفارة المصرية الترتيب لجولة أكبر لفرقة رضا في اليابان يتم التخطيط لها مبكراً وبالتعاون مع أكثر من جهة يابانية ومصرية، وهو ما سيأتي ذكره لاحقًا.

وبحلول نهاية مايو ٢٠٠٨، كانت فرقة النوبة للفنون الشعبية قد حلت على اليابان في سياق مهمة مختلفة هذه المرة تندرج ضمن الإطار العام لدبلوماسية الثقافة وتوظيف مصادر القوة الناعمة لمصر، ليس فقط للترويج لمصر المعاصرة في اليابان، ولكن أيضًا في إطار تنافسي عريض. فالمناسبة هذه المرة كانت انعقاد مؤتمر القمة الرابع للتيكاد (قمة اليابان أفريقيا، أو المعروفة بمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية)، والذي ينعقد مرة كل خمس سنوات، وانعقد في ٢٠٠٨ بمدينة يوكوهاما المجاورة للعاصمة طوكيو، وهى ثاني المدن اليابانية من حيث عدد السكان، وأحد أهم موانىء اليابان. وفي هذا السياق الأكبر والأعم، كان هناك اتفاق بين الجانب الياباني ومجلس السفراء الأفارقة في طوكيو على تنظيم مهرجان أفريقي للفنون الشعبية تشارك فيه فرق من مختلف دول وأرجاء القارة السمراء.

ومرة أخرى، بدأت السفارة المصرية ومكتبها الثقافى التنسيق مع قطاع العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة المصرية الاتصالات لضمان مشاركة مصرية متميزة من جهة وجديدة بالنسبة لليابان من جهة ثانية ومتسقة مع الإطار الأفريقي للاحتفالية من جهة ثالثة. وجاءت المشاركة هذه المرة لفرقة النوبة للفنون الشعبية في يوكوهاما وسط حضور جماهيرى تعدى ثلاثة آلاف يابانى، لم يكتفوا بالإعجاب بالعروض من رقص وموسيقى وغناء نوبي مصرى جميل وأصيل، ولكنهم قرروا المشاركة في العرض وعلى مسرح مفتوح على شاطيء يوكوهاما وفى ظهيرة يوم حار من أيام مايو، ودخل الجمهور في حالة من النشوة التي دفعت لأن تكون فترة العرض المصري ضعف فترة العرض المقرر لأي فرقة لدولة أفريقية أخرى.

وللبناء على هذا الانجاز الرائع، تم ترتيب ورشة عمل للجمهور اليابانى بيوكوهاما تالية للعرض الاستعراضي الموسيقي الغنائي الراقص، بحيث يتم تعريف هذا الجمهور بفلسفة الرقص الشعبي النوبي وحركاته وتناغم الموسيقى مع الرقص والغناء وتطوير التذوق لذلك كله مجتمعًا ومنسجمًا مع ذاته. وانتهزت السفارة والمكتب الثقافي فرصة وجود الفرقة في اليابان لترتيب عدة حفلات لها في عدد من مدن اليابان، وفى كل منها لاقت فرقة النوبة إعجابًا وتقديرًا منقطع النظير ومشاركة جماهيرية واسعة من مختلف الأعمار والخلفيات والمناطق.

أما عام ٢٠٠٩ فكانت له خصوصية، حيث أنه كان قد تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية واليابانية بأن يكون عامًا للترويج السياحي لمصر في اليابان، بعد مبادرة طرحها السيد الوزير زهير جرانة وزير السياحة خلال زيارته لليابان في فبراير ٢٠٠٨، وتابعتها السفارة المصرية في طوكيو حتى تم التوصل لاتفاق حول إعلان العام في أكتوبر ٢٠٠٨ وضمن خطط هذا العام من السفارة المصرية باليابان ومكتبها السياحى، كان حدثان مهمان يندرجان ضمن توظيف الفنون الشعبية كأداة للدبلوماسية العامة.

أما الحدث الأول، فكان ما أشرت له آنفًا من استضافة جولة لفرقة رضا للفنون الشعبية في اليابان، تمثلت هذه المرة في ثلاثة حفلات، وليس حفلاً واحداً كما في أبريل ٢٠٠٨، وأيضًا الفنان الكبير محمود رضا مؤسس الفرقة والأستاذ إيهاب حسن مدير الفرقة. وكان الحفل الأول في إطار أول أسبوع عربي في اليابان نظمه مجلس السفراء العرب في طوكيو في نهاية مارس ومطلع أبريل ٢٠٠٩، حيث كان العرض على مسرح متحف "إدو" العريق والشهير في آن واحد، والذي يقع في منطقة "أوينو" في قلب المدينة القديمة بطوكيو، وبحضور كافة السفراء العرب في اليابان وحوالي ألف مشاهد ياباني.

أما الحفل الثاني فكان في إطار البازار السنوي لجمعية زوجات السفراء العرب في اليابان (سواج)، والذي نظم في ساحة مفتوحة في قلب طوكيو الجديدة أسفل مبنى "أرك هيلز" العملاق لصاحبه "موري" الذي حاز على لقب أهم رجل أعمال في آسيا عام ٢٠٠٧، وهنا كان الحضور بالآلاف، ومرة أخرى، وكما من قبل مع فرقة النوبة للفنون الشعبية، تفاعل الجمهور مع العرض الذي تم ظهراً وشارك في الرقصات يابانيون صغار وكبار، رجال ونساء، افراد وجماعات، وهم في انتشاء مما يشاهدون وغير مصدقين درجة الإشباع الفني والثقافي والإنساني التي يشعرون بها من جراء الإبداع الفني المصري المعاصر.

وثالث العروض تم خارج طوكيو، وتحديداً في مدينة "أوهيرا"، حيث تم تنظيمه بالتعاون مع إحدى الجمعيات الثقافية غير الحكومية بالمدينة وهو جمعية "نيجي" للفنون التقليدية، والتي لها باع طويل في التعاون مع السفارة المصرية بطوكيو ومكتبها الثقافي، وبحضور عمدة المدينة ونوابه ورئيس المجلس المحلي بها وأعضاء المجلس، وحوالى خمسة آلاف من المشاهدين اليابانيين، الذين جاءوا من المدينة ومن حولها. واستمر الحفل الذي كان مقرراً له أصلاً ساعة ونصف لمدة ثلاث ساعات متصلة، نتيجة الإعجاب الشديد من الحاضرين من جهة، ثم صعودهم على خشبة المسرح ومشاركتهم في الرقصات من جهة أخرى.

أما الحدث الثاني ضمن فعاليات عام الترويج السياحي لمصر في اليابان التي شهدت ترويجًا لمصر عبر استخدام الفنون الشعبية، فلم تكن متصلة بالرقص الشعبى هذه المرة، بل بالموسيقى والغناء، وتمثلت في ترتيب السفارة المصرية ومكتبها الثقافي لقدوم فرقة التخت العربى التابعة لدار الأوبرا المصرية، عبر ترتيب مع كل من دار الأوبرا ومرة أخرى وليست أخيرة قطاع العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة، وهذه المرة بالتعاون مع مؤسسة "مين أون" الموسيقية والثقافية اليابانية غير الحكومية، والتي قامت بتنظيم جولة للفرقة في ١٣ مدينة يابانية، وتقديم عرضين في كل من هذه المدن. وكان عرض العاصمة طوكيو مبهرًا بحضور عدة آلاف من المشاهدين اليابانيين الذين تمايلوا طربًا مع الموسيقى المصرية الجميلة، بل ومع كلمات الأغاني والألحان بالرغم من عدم فهمهم لكلمات الأغاني باللغة العربية.

وفي كل هذه الحالات، كان الترويج الثقافى والسياحي والفني لمصر لا يقتصر على من حضروا هذه الحفلات فقط، بل على وسائل الإعلام اليابانية، المقروءة والمسموعة والمرئية، والتي سعت السفارة المصرية في طوكيو ومكتبها الإعلامي للتواصل معها مبكرًا، للتمهيد لهذه الاحتفاليات والحديث عنها قبل قدوم هذه الفرق إلى اليابان بوقت كاف لإعداد الأرضية اللازمة لتحضير الجماهير لضمان إقبالها على هذه الحفلات، وانتهاز هذه الفرص لنشر مواد ترويجية وتعريفية عن مصر الحديثة والمعاصرة، مجتمعًا وثقافة وشعبًا وفنونًا، وكذلك توزيع هذه المواد على القادمين لمشاهدة هذه العروض. ثم واصلت وسائل الإعلام تلك التغطية لزيارات وجولات هذه الفرق خلال وجودها في اليابان من خلال مواكبة الحفلات باستمرار وعقد اللقاءات مع نجوم هذه الفرق ومسؤوليها والمشاهدين اليابانيين لعروضها في مختلف وسائل الإعلام اليابانية، وبعد ذلك متابعة ما تركته من صدى لدى الجمهور الياباني بعد مغادرة هذه الفرق كلية لليابان.

وهكذا، كان توظيف الفنون الشعبية المصرية في سياق دبلوماسية الثقافة المصرية في اليابان مدخلاً مهمًا لتعريف الشعب الياباني بوجه مهم ومشرق من أوجه إبداعات المصري الحديث والمعاصر الذي يمثل امتداداً تاريخيًا وثقافيًا وفنيًا للمصرى القديم الذي أنتج حضارة سيظل يذكر فضلها على الإنسانية في كل انحاء العالم حتى نهاية هذا العالم.

مصر في اليابان بعيون سينمائية

ينظر اليابانيون دائمًا باهتمام للتراث والأداء المصري في الفنون المختلفة، باعتبار أن الفنون المصرية هي التي تترك البصمة الأكبر على الشعوب العربية كافة، بل تشكل وجدان هذه الشعوب وتؤثر على تكوينها الثقافي.

ومن أهم الفنون التي كان لمصر الريادة فيها عالميًا، وليس مجرد عربيًا وأفريقيًا ومتوسطيًا، هي الفن السابع أو فن السينما.

وفي اليابان، تنتج صناعة السينما سنويًا ٧٠٠ فيلم، وهم يقدرون تمامًا أن مصر هي أقدم صناعة سينما في المنطقتين العربية والأفريقية تنتج في المتوسط مائة فيلم، وأنها صناعة السينما الأكبر في المنطقة، بل إنها صناعة السينما الوحيدة في العالم العربى، حيث إن ما عداها في الوطن العربى لا يعدو أن يكون تجارب سينمائية أكثر منها صناعة سينما، حيث لا تتعدى كونها إنتاج متقطع لأفلام عبر سنوات، أو على الأكثر إنتاج فيلم أو عدد أقل من أصابع اليد الواحدة من الأفلام سنويًا.

وقد بدأ الاهتمام بالتعاون السينمائي المشترك بين مصر واليابان مبكرًا، وكانت التجربة الأولى في عام ١٩٦١، حيث أنتجت شركة الإنتاج السينمائي اليابانى الشهيرة "نيكاتسو" فيلمًا بعنوان "صخرة العرب"، واختارت لبطولته الفنانة الكبيرة شادية.

ولكن هذه التجربة، وإن كانت الأولى لم تكن الأخيرة بأى حال من الأحوال، ففي عام ١٩٩٢ كان لقاء السينما اليابانية هذه المرة مع النجم المصرى العالمي عمر الشريف. وكان اسم الفيلم اليابانى: "تنجوكو نو تايزاي"، وبالعربية يعني "الجريمة

الكبرى في السماء". ومنذ ذلك الوقت، يحظى الفنان عمر الشريف بشهرة كبيرة وشعبية جارفة في اليابان، ويرتبط في ذهنهم بالسينما المصرية، بالرغم من انتقاله إلى العالمية منذ فترة مبكرة.

وكان اللقاء الثالث للشعب الياباني مع السينما المصرية هو هذه المرة مع المخرج المصري العالمي الراحل يوسف شاهين. فقد اختارت اللجنة المنظمة لمهرجان طوكيو السينمائي الدولي في أكتوبر ١٩٩٧ فيلم "وداعًا بونابرت" من إخراج الراحل يوسف شاهين للمشاركة في المهرجان. وحقق الفيلم نجاحًا بين النقاد وعلى المستوى الجماهيري على حد سواء. وقد شكل هذا النجاح دافعًا للتسويق التجاري للأفلام المصرية في اليابان، ومن الطبيعي أن يكون التركيز على أفلام المخرج الكبير الراحل يوسف شاهين. وتمثل ذلك في عرض فيلم "المصير" تجاريًا عام ١٩٩٨، وفي العام نفسه تم الاحتفاء بالفيلم من خلال دعوة المخرج وكذلك الفنان محمد منير والفنان هاني سلامة والأخيرين من أبطال فيلم المصير، للحضور لليابان بمناسبة العرض الأول لفيلم المصير في دور العرض السينمائية اليابانية.

ولكن ما بين التاريخين، قامت شركة "توي" اليابانية الشهيرة في مجال الانتاج السينمائي بإنتاج فيلم بعنوان "النيل"، وكتب له السيناريو عالم المصريات الياباني الشهير "ساكوجي يوجيمورا"، وكانت البطولة النسائية فيه للنجمة المصرية الصاعدة في ذلك الوقت "رانيا يوسف"، وتم عرض الفيلم تجاريًا في اليابان على نطاق واسع.

وفي مارس ٢٠٠٧، نظمت "مؤسسة اليابان"، وهي الذراع الثقافي للسياسة الخارجية اليابانية، مهرجانًا للفيلم العربي ضم ١٨ فيلمًا، وكما هو متوقع كان نصيب الأسد في المشاركة من حيث عدد الأفلام لصالح السينما المصرية، فهي الأقدم والأهم والأكثر تأثيرًا في العالم العربي. وعرض عدد من الأفلام تمثل مراحل تاريخية مختلفة في مسيرة السينما المصرية. وشارك من مصر في هذا المهرجان كل من المخرج الكبير داود عبد السيد، والأستاذ علي أبو شادي رئيس المركز القومي للسينما في ذلك الوقت

وأمين عام المجلس الأعلى للثقافة فيما بعد، وأخيراً وليس آخراً المؤرخة والناقدة الرائعة للسينما المصرية الأستاذة ماجدة واصف.

ولكن في الاستعداد لمهرجان طوكيو السينمائي الدولي العشرين في أكتوبر ٢٠٠٧، كانت قد دارت جهود اللحظة الأخيرة في شهر سبتمبر من نفس العام من جانب السفارة المصرية في طوكيو والمكتبين الثقافي والإعلامي التابعين لها مع إدارة المهرجان لتضمين فيلمين مصريين في المهرجان. وكان المدخل للنجاح في هذا الجهد هو حث إدارة المهرجان على عرض أفلام لمخرجات من الجيل الجديد في السينما المصرية والنظر إذا ما كانت أفلام مخرجات الجيل الجديد تتكلم عن قضايا المرأة المصرية فقط، أم تتخذها مدخلاً لتناول كافة قضايا المجتمع المصري بفئاته المختلفة، أم تتناول مباشرة قضايا مجتمعية تخص كافة المصريين، رجالاً ونساءً.

ومن هنا جاء الاتفاق على دعوة المخرجة الموهوبة والمتميزة "هالة خليل" لحضور المهرجان، وعرض فيلميها حتى ذلك التاريخ وهما "أحلى الأوقات" و"قص ولصق". وقد لاقى الفيلمان إقبالاً جماهيرياً مثيراً للانتباه، كما لقيا تقديراً من النقاد. وبالإضافة إلى الندوة التي نظمتها إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي للمخرجة هالة خليل بعد عرض فيلميها بإحدى دور العرض التي تعرض أفلام المهرجان، فقد نظمت السفارة المصرية والمكتب الثقافي التابع لها ندوة للمخرجة بمقر المكتب الثقافي. وقد شهدت الندوتان إقبالاً كبيراً وحضوراً متميزاً من نقاد وكتاب ومثقفين يابانيين، بالإضافة إلى بعض الصحفيين والإعلاميين المعنيين بالفن السابع، وكذلك من أبناء الجاليتين المصرية والعربية في اليابان، علماً بأن نسبة كبيرة من هؤلاء هم من الدارسين للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه بالجامعات اليابانية، أي أنهم بدورهم من أبناء النخبة المثقفة لمصر والبلدان العربية.

وكان هناك محطة أخرى مهمة في تاريخ التعرف الياباني على السينما المصرية، وجاءت في مارس ٢٠٠٨، حيث نظمت "مؤسسة اليابان"، وللعام الثاني على التوالي، مهرجاناً للفيلم العربي تم خلاله أيضاً عرض أفلام مصرية، كانت جميعاً من إخراج

الفنان والمخرج المخضرم محمد خان، وفي مقدمتها آخر أفلامه في ذلك الوقت "فى شقة مصر الجديدة". ولذا كان من الطبيعي أن تتم دعوة المخرج محمد خان للمشاركة في فعاليات المهرجان. ومرة أخرى، اهتمت السفارة المصرية بطوكيو والمكتب الثقافى التابع لها بتنظيم أنشطة للمخرج الكبير، إضافة لما نظمته له مؤسسة اليابان من فعاليات.

وفي أغسطس ٢٠٠٨ رحل عن عالمنا المخرج المصري العالمي يوسف شاهين، وكان من الطبيعي أن تسعى السفارة المصرية بطوكيو للتنسيق مع إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي الحادى والعشرين في أكتوبر ٢٠٠٨ لإحياء ذكرى المخرج الراحل بشكل يتناسب مع مكانته العالمية، وكذا في اليابان ذاتها، بناء على سابق عرض أفلام له في اليابان والنجاح الكبير الذي لاقته، سواء فنيًا أو جماهيريًا، وتحديداً "اسكندرية ... ليه"، "وداعًا بونابرت" و"المصير". وبالفعل تفاعلت إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي إيجابيًا مع هذا المسعى، وتم الاتفاق على عرض فيلم "باب الحديد"، الذي يمثل علامة بارزة، ليس فقط في تاريخ الأستاذ يوسف شاهين رحمه الله، بل في تاريخ ومسار السينما المصرية ككل.

ولم يتم الاكتفاء بعرض الفيلم في ثلاثة عروض بدور عرض في مناطق متنوعة في العاصمة اليابانية، ولكن تم أيضًا تنظيم ندوة كبيرة شهدت مشاركة مكثفة وإيجابية من فنانين ونقاد ومشاهدين يابانيين معنيين بالسينما عمومًا، وبالتأكيد بالسينما المصرية على وجه الخصوص، عن الفنان الراحل يوسف شاهين، تحدث فيها السيد "إيشيزاكا"، منسق العلاقات الدولية بإدارة المهرجان عن بصمات المخرج يوسف شاهين على السينما المصرية والعربية والعالمية، وعن معرفة الشعب اليابانى بالمخرج الراحل وعطائه، سواء عبر زيارته الفنية لليابان في عام ١٩٩٨، أو من خلال أفلامه التي عرضت في اليابان، سواء في مهرجانات سينمائية أو في عروض تجارية.

ثم دعاني السيد "إيشيزاكا" للتحدث في هذه الندوة أيضًا، حيث عرضت لموجز وتطور تاريخ سينما الأستاذ يوسف شاهين وخصائصها وإفرازاتها من الأفكار والنجوم من ممثلين ومخرجين وغير ذلك، وما أثارته من قضايا وإشكاليات في مراحل مختلفة بالإضافة إلى خصوصيتها التي أهلتها للوصول إلى المهرجانات العالمية والحصول على عدد من الجوائز فيها، وتنوع هذه المدرسة وعطائها ورمزية دلالاتها في العديد من الأفلام.

ولكن هذه النجاحات جميعًا اتصفت بالطابع الجزئي، ومن ثم نمت وتبلورت بالتدريج فكرة تنظيم مهرجان للسينما المصرية في اليابان. وهنا ثار عدد من التساؤلات: هل يكون المهرجان مستقلاً وقائمًا بذاته بكل ما يحمله ذلك من تكلفة مالية وعبء تنظيمي ودعائي ضخم؟ أم يكون في إطار مهرجان أكبر، خاصة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي السنوي، بما يجعله يستفيد من البنية التحتية الموجودة والمتجذرة أصلاً لهذا المهرجان وماكينته الدعائية وقدراته التنظيمية؟ وارتبط هذا الخيار بين بديلين بدوره بخيار آخر: هل تنظم هذا المهرجان للفيلم المصري جهات مصرية وحدها، بكل ما يحمله ذلك من احتمال ظهور أوجه قصور لا تتصل بالتقصير بل ببساطة بعدم المعرفة الكافية بذوق المشاهد الياباني وأفضلياته وكيفية الاقتراب منه والتفاعل معه؟ أم يتم التنظيم عبر تطوير شراكة مع جهة يابانية تكون لها خبرتها في مجال تنظيم المهرجان السينمائية، خاصة لدول خارج اليابان، ولها سجل جيد من التجارب الناجحة المتراكمة في هذا السياق؟ ويقودنا هذا الخيار بدوره إلى تساؤل ثالث ولا يقل أهمية، وأعنى هنا كيفية اختيار الأفلام المصرية التي ستعرض في هذا المرجان للفيلم المصرى في اليابان وعددها والموضوعات التي تتناولها وتاريخ إنتاجها وغير ذلك من خصائص مهمة وذات دلالة؟ ويرتبط السؤال الأخير بالضرورة والطبيعة بسؤال آخر حول تشكيل الوفد المصري القادم من القاهرة لطوكيو للمشاركة في هذا المهرجان ومكوناته والتوازن فيما بينها؟

ولم يكن الرد على هذه التساؤلات بالأمر الهين أو اليسير. وكانت نقطة البداية تحديداً منذ مهرجان طوكيو السينمائي الدولي الحادي والعشرين الذي دار في أكتوبر ٢٠٠٨، حيث بدأ التفكير في تنظيم مهرجان للسينما المصرية في اليابان. وجاءت الإمكانية أولاً من منطلق اتفاق الحكومتين المصرية اليابانية على أن يكون عام ٢٠٠٩ عامًا للترويج السياحي لمصر في اليابان. وقد طرح الفكرة للمرة الأولى السيد زهير جرانة وزير السياحة خلال زيارة رسمية لليابان في فبراير ٢٠٠٨، وتابعت السفارة المصرية في اليابان الأمر مع السلطات اليابانية حتى تم التوصل لاتفاق بين الحكومتين على أن يكون عام ٢٠٠٩ عام الترويج السياحي لمصر في اليابان، وذلك في أكتوبر ٢٠٠٨.

وبالتالي، ترتب على ذلك إدراج تنظيم مهرجان سينمائي مصرى ضمن فعاليات هذا العام. وكان لهذا الاختيار منطقه. فالشعب اليابانى، بكافة فئاته العمرية وعلى تنوع خلفياته التعليمية والثقافية والاجتماعية، يعلم الكثير جداً عن مصر الفرعونية، حضارة وثقافة، فالصغار يتعلمون عن الحضارة المصرية القديمة في مناهج الدراسة بالمدارس الابتدائية، والكبار يشاهدون عنها الكثير في برامج التليفزيون الياباني وفى معارض الآثار المصرية في مختلف المدن اليابانية. ولكن بالمقابل، فإن اليابانيين لا يعلمون الكثير عن أوجه الحياة في مصر الحديثة والمعاصرة، وما يعلمونه يأتى غالبًا من خلال الصحافة ووسائل الإعلام الغربية، التي يكون لها بدورها في العديد من الأحيان تحيزاتها أو افتراضاتها المسبقة التي قد لا تكون بالضرورة إيجابية تجاه هذه الأوجه من الحياة المعاصرة في مصر. ومن هنا جاءت فكرة تنظيم هذا المهرجان للسينما المصرية بهدف توظيف ذلك كوسيلة لتعريف المواطن الياباني بمعطيات الحياة في المجتمع المصري حاليًا من خلال عرض أفلام سينمائية تعرض رؤى لهذه الحياة وتجذبه أيضًا لزيارة هذا المجتمع والتعرف عليه عن قرب.

وعندما تقرر تنظيم المهرجان بواسطة السفارة المصرية في طوكيو تحت رعاية السيد وزير السياحة وبالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة المصرية والمكتب السياحي

بالسفارة بطوكيو، وبمشاركة المكاتب التجاري والثقافي والإعلامي بالسفارة ومكتب شركة مصر للسياحة بطوكيو، بدأ البحث عن إجابات للأسئلة المذكورة بعاليه. كما تم تأمين الدعم اللازم من جانب كل من قطاع العلاقات الثقافية الدولية بوزارة الخارجية المصرية وقطاع العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة المصرية.

وبدراسة البدائل الخاصة بتنظيم المهرجان بشكل منفرد أو بالتعاون مع جهة يابانية أخرى، وعما إذا كانت الشراكة في التنظيم ستشمل أطراف يابانية أيضاً، فإنه بالبحث والدراسة تبين أنه من الأفضل تنظيم المهرجان بالتعاون مع جهة يابانية متخصصة لها خبرتها في هذا الميدان. وكان الاختيار في ضوء سابق التعاون مع كل من إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي ومع "مؤسسة اليابان" في هذا المجال بين كل من الجهتين.

وجاء التفضيل للتعاون مع إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، بل والخلوص إلى أنه من الأوفق أن يكون مهرجان السينما المصرية جزءاً من فعاليات مهرجان طوكيو السينمائي الدولي الثاني والعشرين في أكتوبر ٢٠٠٩. وكان المنطق وراء السعي لهذه الشراكة هو الاستفادة من التاريخ الطويل والرصيد الضخم لمهرجان طوكيو السينمائي الدولي من القدرات الإدارية والمهارات التنظيمية واللوجيستيكية التي تسمح بضمان خروج مهرجان السينما المصرية على أفضل نحو ممكن.

كما أن لإدارة مهرجان طوكيو علاقات مؤسسية ومستدامة مع شبكة واسعة من الصحفيين والنقاد والكتاب والإعلاميين اليابانيين المعنيين بالسينما وقضاياها بما يسمح باستكمال ما لدى السفارة المصرية بطوكيو ومكتبها الإعلامي من اتصالات وعلاقات في هذا المضمار.

كذلك فإن إدارة مهرجان طوكيو لا شك أنها بمرور الوقت صارت على دراية بتفضيلات الجمهور الياباني واهتماماته وأولوياته فيما يتعلق بنوعية الأفلام التي يقبل

على مشاهدتها والموضوعات التي تسترعي انتباهه. ومن تعدد تجارب التفاعل مع الجمهور الياباني تولدت لدى إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي المعرفة بميول المشاهد الياباني وتوقعاته والأسس والمعايير التي يبني عليها النقاد السينمائيون اليابانيون تقييمهم لمختلف الأعمال والتجارب السينمائية.

وجاءت المرحلة الثانية ممثلة في التوصل إلى الصيغة المثلى لتنظيم مهرجان السينما المصرية في إطار مهرجان طوكيو السينمائي الدولي. وتمثلت تلك الصيغة في أن يكون المهرجان باسم "بانوراما السينما المصرية"، وأن يكون داخل سياق ما يسمى بـ "رياح آسيا والشرق الأوسط"، وهو قسم ثابت سنوياً ضمن فعاليات مهرجان طوكيو السينمائى الدولي، على أن تكون مصر ضيف شرف مهرجان طوكيو السينمائي الدولي في دورته الثانية والعشرين.

كما تم الاتفاق بين السفارة المصرية وإدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولى على ألا تقتصر العلاقة بين الطرفين على كون إدارة مهرجان طوكيو مجرد جهة منفذة لبانوراما السينما المصرية، بل أن تتصف العلاقة بالشراكة الكاملة، بحيث تشارك إدارة مهرجان طوكيو السينمائى في تحمل التكاليف المالية لهذه البانوراما بما يجعل لها مصلحة مباشرة في ضمان أفضل إنجاح للبانوراما وفعالياتها واهتمام النقاد بها وإقبال المشاهدين عليها، وقبل ذلك كله الترويج الإعلامي الواسع لها من خلال الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية الدولية (الإنترنت)، والمنتديات والنوادي والمحافل المختلفة للمعنيين بالشأن السينمائي في اليابان، بل والملصقات في الشوارع ومحطات القطارات والحافلات ومترو الأنفاق، وداخل المدارس والجامعات ومواقع العمل، وكذلك المنشورات التي تطبعها وتوزعها إدارة المهرجان بالآلاف في النوادى الخاصة والمطاعم والمقاهي والفنادق وغيرها من الأماكن التي يرتادها اليابانيون داخل طوكيو الكبرى، بل وخارجها أيضاً.

وكان من الطبيعي الانتقال لمرحلة تالية في الإعداد للمشاركة المصرية المتميزة في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، وهى معايير اختيار الأفلام المصرية التي سيتم اختيارها لتمثيل السينما المصرية في تلك البانوراما التي ستتم في طوكيو. وهنا تداخلت العديد من الاعتبارات.

أما الاعتبار الأول فكان أنه كما سبق أن أوضحنا، فلأسباب كثيرة سبق عرضها وتناولها كان الأكثر شهرة من رموز السينما المصرية لدى الجمهور الياباني هما تحديداً الفنان الكبير عمر الشريف والمخرج الراحل يوسف شاهين، وبالتالي كان يتعين أخذ ذلك في الاعتبار عند اختيار الأفلام التي ستشارك في المهرجان. ولكن تزامن ذلك مع الحاجة لضمان تجنب التكرار، أى اختيار أفلام لم يسبق عرضها في اليابان، سواء في مهرجانات أو في عروض تجارية، حتى لو كانت هذه الأفلام من بطولة الفنان عمر الشريف أو من إخراج الفنان الراحل يوسف شاهين.

أما الاعتبار الثاني فكان الرهان بالمقابل على عرض عنصر التسلسل التاريخي في تطور مسيرة السينما المصرية بهدف تعريف الجمهور الياباني بتطورها التاريخي ومراحله المختلفة وخصائص كل مرحلة من حيث الموضوعات التي تم تناولها ومدارس الإخراج والتمثيل وغيرها من الفنون ذات الصلة بالسينما التي برزت أو تميزت أو غلبت في كل مرحلة. وكان لهذا الطرح دلالته، من حيث أن تنظيم بانوراما السينما المصرية في إطار مهرجان طوكيو السينمائي الدولي تزامن مع الاحتفال بمئوية السينما المصرية، وهى مئوية كان قد سبق أن أعدت المؤرخة والناقدة السينمائية المصرية الأستاذة ماجدة واصف عملاً موسوعيًا ووثائقيًا وتحليليًا رائعًا صدر في مجلد ضخم عن معهد العالم العربي في باريس.

وبالتالي كانت هذه الذكرى مناسبة ملائمة لأن تكون الأفلام المصرية المشاركة في مهرجان طوكيو معبرة عن هذا الزخم الثرى من العطاء الفني والثقافي، بل والاجتماعي والحضاري، للسينما المصرية عبر تاريخها الطويل. إلا أنه بالمقابل، فإن هذا المنهج التاريخي كان قد اتبع بالفعل في اختيار الأفلام المصرية التي شاركت في مهرجان

السينما العربية الذي كانت قد نظمته "مؤسسة اليابان" في مارس ٢٠٠٧، كما عرضنا من قبل.

وكان الاعتبار الثالث هو ضرورة انتهاز هذه الفرصة، وهي الأولى من نوعها من حيث تنظيم مهرجان مكرس بالكامل للسينما المصرية في اليابان، بل لأول مرة تكون دولة عربية أو أفريقية ضيف شرف في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، لعرض تجارب جديدة في السينما المصرية وتعريف المشاهد الياباني بمخرجين وممثلين وممثلات يمثلون نجومًا في سماء السينما المصرية والعربية، استمرارًا للنهج الذي تكرس منذ الدورة العشرين لمهرجان طوكيو السينمائي الدولي في أكتوبر ٢٠٠٧، والتي سبق التعرض لها، والذى انعكس في استضافة المخرجة هالة خليل وعرض فيلمين لها.

وتمثل الاعتبار الرابع في محاولة أن يتم استغلال هذه المناسبة أيضًا لعرض فيلم أو أكثر من الأفلام الوثائقية والتسجيلية التي باتت أكثر انتشارًا وشهرة، بل وشعبية، في السينما المصرية خلال السنوات الماضية، وحصل الكثير منها على جوائز في مهرجانات دولية وعربية، وعلى تقدير وتثمين من النقاد داخل مصر وخارجها.

وفى هذا المضمار دار حوار ثرى بين السفارة المصرية بطوكيو من جهة وإدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي من جهة أخرى، ودار بشكل مواز حوار آخر لا يقل ثراءًا بين السفارة المصرية في طوكيو وبين الجهات المصرية المعنية، وفى مقدمتها اللجنة القومية العليا لمهرجانات السينما برئاسة الأستاذ الدكتور فوزي فهمي، ومعها المركز القومي للسينما برئاسة الدكتور خالد عبد الجليل، وأيضًا لاحقًا مع جهاز السينما بمدينة الإنتاج الإعلامي برئاسة الأستاذ ممدوح الليثي.

وفى نهاية الأمر، ونتيجة نصائح الشريك الياباني في تنظيم بانوراما السينما المصرية في اليابان، وهي إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، تم الانحياز للجمع

بين الخيارات الأول والثالث والرابع، أي التركيز على عرض أفلام للمخرج الراحل الاستاذ يوسف شاهين، لا تكون قدر الإمكان قد عرضت من قبل، وتمثل سياقًا متصلاً يساعد المشاهد على تتبع إسهامه السينمائي ورؤيته لتطور المجتمع المصري في إطار ما يعرف باسم "سينما يوسف شاهين".

وبرزت أيضًا أهمية عرض أفلام للممثل المصري العالمي عمر الشريف، تكون لمرحلة ما بعد عودته للسينما المصرية وتكون حديثة نسبيًا، وتعرض أيضًا لقضايا مجتمعية تتناول حياة الشعب المصري، والجمع بين ما تقدم وبين عرض أعمال لمخرجين ينتمون لأجيال تالية للأستاذ يوسف شاهين، ومن هنا نشأت فكرة أن يكون بعض هؤلاء المخرجين ممن تتلمذوا على يد الأستاذ يوسف شاهين، بحيث يتمكن المشاهد من المقارنة والمفارقة ومعرفة أوجه التماثل والشبه والتباين والاختلاف بين "الأستاذ" والتلميذ"، وأخيراً إدماج عرض أفلام تسجيلية أو وثائقية مصرية في سياق هذه المنظومة المتكاملة.

وجاء هذا الاختيار بشكل أكثر تحديداً ممثلاً في رباعية الفنان يوسف شاهين التي تمثل رؤيته السينمائية لسيرته الذاتية، وهى أفلام "حدوتة مصرية"، "إسكندرية ... ليه"، "إسكندرية ... كمان وكمان"، وأخيراً "إسكندرية ... نيويورك".

أما بالنسبة لأفلام لمخرجين من جيل تال للفنان عمر الشريف ولكنهم في الوقت ذاته من تلاميذه، فكان من المنطقي اختيار المخرج "خالد يوسف" الذي بقى مع الفنان الراحل يوسف شاهين حتى النهاية، بل وشارك معه في إخراج آخر أفلام يوسف شاهين "هي فوضى"، برغم إصرار الأستاذ خالد يوسف على أن هذا كان تكريم له من الفنان يوسف شاهين وأنه كان مصراً على رفض ذلك ولكنه قبله من منطلق عرفانه وامتنانه لتقديره أستاذه له، وكان الاختيار ضمن أفلام المخرج خالد يوسف هو لفيلم "خيانة مشروعة" الذي كان قد سبق أن شاهده مدير مهرجان طوكيو السينمائي الدولي في مهرجان أبو ظبى السينمائي الدولي منذ عامين وأعجب به بدرجة كبيرة.

ولم تقتصر اختيار الأفلام الجديدة نسبيًا على فيلم الأستاذ خالد يوسف، بل تم اختيار فيلمين آخرين لمخرجين من جيل تال للأستاذ يوسف شاهين أيضًا، الأول هو "ألوان السما السبعة" للمخرج سعد هنداوى، وأيضًا فيلم "واحد صفر" للمخرجة كاملة أبو ذكري ومن إنتاج جهاز السينما بمدينة الإنتاج الإعلامي. وبالنسبة للفنان عمر الشريف، كان من الطبيعي أن يأتى اختيار فيلم "حسن ومرقص" الحديث نسبيًا والذي يتناول مسألة مهمة في تاريخ المجتمع المصري المعاصر، وهي العلاقة بين المواطنين المسلمين والمواطنين الأقباط.

أما فيما يتعلق بالأفلام الوثائقية والتسجيلية، فكان اختيار فيلم حديث للغاية هو "حق مر" للمعدة والمخرجة والكاتبة زينب عبد الرزاق، وهو يتناول معاناة المرأة المصرية على أرض الواقع في حالة تعرضها للطلاق للحصول على حقوقها كما تقررها لها القوانين وأحكام المحاكم.

وبعد هذا الحسم بالنسبة للأفلام المشاركة كان لابد من الاتفاق على قائمة قوية لتشكيل الوفد المصرى المشارك في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي بمناسبة تنظيم بانوراما السينما المصرية، بحيث تمثل مختلف فئات المساهمين في نهضة الفن السابع في مصر اليوم، ويكون لها أيضًا صلة بالأفلام المعروضة في بانوراما السينما المصرية. وفى هذا السياق تم صياغة قائمة موسعة من جانب كافة الجهات المصرية واليابانية المشاركة في التنظيم لتوجيه الدعوة إليها للمشاركة في الوفد المصرى رفيع المستوى للمهرجان.

وعلى مستوى النجوم من الممثلات والممثلين، ضمت القائمة أسماء بحجم الفنانة ليلى علوي، وهي بطلة فيلم "ألوان السما السبعة" ومن قبل بطلة فيلم "المصير" للمخرج الكبير الراحل يوسف شاهين، والذي سبق عرضه تجاريًا ونجاحه جماهيريًا في اليابان عام ١٩٩٨ كما ذكرنا من قبل، والفنانة إلهام شاهين بطلة فيلم "واحد صفر"، بالإضافة إلى عدد كبير من الأفلام في تاريخ السينما المصرية عبر أكثر من عقدين من الزمان.

كذلك كان هناك الفنانة يسرا، والتي لعبت بطولة عدد من أفلام الراحل يوسف شاهين، بما فيها غالبية أفلام سيرته الذاتية المعروضة في بانوراما السينما المصرية في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، والفنانة لبلبة التي شاركت بالتمثيل أيضًا في الكثير من أفلام السينما المصرية، بما في ذلك فيلم: "اسكندرية ... نيويورك" للمخرج الراحل يوسف شاهين المعروض في بانوراما السينما المصرية بمهرجان طوكيو، وأيضًا فيلم "حسن ومرقص" المعروض ضمن أفلام البانوراما. ولكن الفنانتين الأخيرتين تعذر عليهما المشاركة في المهرجان.

وعلى صعيد الفنانين الممثلين، تم توجيه الدعوة لكل من الفنان العالمي عمر الشريف، نتيجة لعدد من الاعتبارات، أولها شعبيته الجارفة في اليابان وسابق مشاركته في بطولة فيلم سينمائي ياباني كما ذكرنا آنفًا، وثانيها بطولته لأحد الأفلام التي تم اختيارها للمشاركة في بانوراما السينما المصرية بالمهرجان، وهو فيلم "حسن ومرقص"، وكان من ضمن الفنانين على قائمة المدعوين أيضًا كضيوف شرف بمناسبة بانورارما السينما المصرية، الفنان محمود حميدة، والذي له مجمل إسهامات متميزة في السينما المصرية، كما قام ببطولة فيلم "اسكندرية ... نيويورك للمخرج الراحل يوسف شاهين. وفى الحالتين، اعتذر الفنانان الممثلان المدعوان عمر الشريف ومحمود حميدة.

وعلى مستوى المخرجين السينمائيين، كان من الطبيعي أن تتم دعوة المخرج خالد يوسف، ليس فقط لأنه التلميذ الأبرز والمستمر مع الفنان الراحل يوسف شاهين، وليس فقط ايضًا لأنه مخرج فيلم "خيانة مشروعة" المختار ضمن قائمة الأفلام المشاركة في بانوراما السينما المصرية بمهرجان طوكيو السينمائي الدولي الثانى والعشرين، ولكن أيضًا لكونه بلا شك أحد ابرز وأهم مخرجي جيله، منذ أخرج فيلم "العاصفة" في عقد التسعينيات من القرن الماضي. وتمت أيضًا دعوة المخرج "رامي إمام"، باعتباره مخرج فيلم "حسن ومرقص"، ولكن تعذر عليه المشاركة.

وعلى الصعيد الرسمي، تم بالطبع توجيه الدعوة للسيدة السفيرة نهاد زكري، مساعد وزير الخارجية للعلاقات الثقافية الدولية، وإن تعذر عليها المشاركة. وعلى نفس الصعيد، ولكون عام ٢٠٠٩ هو عام الترويج السياحي لمصر في اليابان، وكون بانوراما السينما المصرية يتم تنظيمها كأحد فعاليات هذا العام، تم توجيه دعوة خاصة إلى الأستاذ الدكتور زاهي حواس، أمين عام المجلس الأعلى للآثار، ولكنه اعتذر عن المشاركة قبل المهرجان بفترة وجيزة.

وعلى الصعيد الرسمي أيضاً كان من المهم توجيه الدعوة للأستاذ الدكتور فوزي فهمي الرئيس الأسبق لأكاديمية الفنون ورئيس اللجنة القومية العليا للمشاركة في مهرجانات السينما ورئيس لجنة الثقافة بمجلس الشورى المصري، ولكن تعذر مشاركته. وفيما يختص بالجمع بين الصعيد الرسمي ومجال صناعة السينما والانتاج، فقد تمت دعوة الأستاذ الكبير ممدوح الليثي رئيس جهاز السينما بمدينة الانتاج الإعلامي، ولكن في اللحظة الأخيرة حالت ظروف دون مشاركته. وانطبق نفس الشيء على الدكتور خالد عبد الجليل رئيس المركز القومي للسينما.

وعلى صعيد الأفلام التسجيلية المشاركة في بانوراما السينما المصرية، كان منطقياً دعوة ومشاركة الأستاذة زينب عبد الرزاق معدة ومخرجة فيلم "حق مر". ولم تكن المشاركة المصرية لتكتمل دون دعوة عدد من الكتاب والنقاد والإعلاميين والصحفيين المعنيين بالمشهد الثقافي المصري بشكل عام، والشأن السينمائى على وجه الخصوص. وكان في مقدمة هؤلاء الدكتورة درية شرف الدين، صاحبة برنامج "نادي السينما" الشهير لعقود في التليفزيون المصري، سواء في التليفزيون الرسمي أو في قناة "دريم"، وهو برنامج كان له وما زال بلا جدال دور مؤثر في تعريف الجمهور المصرى بالسينما العالمية، بما في ذلك السينما اليابانية، وبما لها شخصياً من ثقافة سينمائية واسعة وإسهام في إثراء الاهتمام الجاد بالسينما في مصر.

وكان هناك أيضا الأستاذة الكبيرة آمال عثمان رئيس تحرير "أخبار النجوم" ونائب رئيس تحرير جريدة الأخبار، وهي والمجلة التي ترأس تحريرها لهما فضل كبير

في تعميم المعرفة السينمائية على نطاق واسع لدى المواطن المصري ونشر الثقافة السينمائية بشكل مبسط وسهل الفهم والاستيعاب في صفوف غير المتخصصين في الفن السابع على تباين خلفياتهم الاجتماعية والتعليمية.

وبجانبهما تم دعوة عدد آخر من الأسماء اللامعة والبارزة في هذا المجال، ولكن تعذر مشاركتهم لأسباب مختلفة، وأذكر من هؤلاء الكاتبة الاستاذة منى رجب نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام والمشرفة على الصفحة الأخيرة بجريدة الاهرام اليومية، والكاتبة الأستاذة سناء صليحة، إحدى المشرفات على صفحة الثقافة بنفس الجريدة. وكان من المفترض استكمال المشاركة الإعلامية في الوفد المصري إلى مهرجان طوكيو السينمائي الدولي بمناسبة تنظيم بانوراما السينما المصرية عبر حضور الإعلامية المتميزة "ميس الحديدي"، ولكن جاء اعتذارها أيضًا قبل موعد المهرجان بفترة وجيزة.

وبالتالي وفى نهاية الأمر، فقد تشكل الوفد المصرى المدعو كضيف شرف في فعاليات مهرجان طوكيو السينمائي الدولي الثاني والعشرين بمناسبة عرض بانوراما السينما المصرية من كل من الفنانتين النجمتين "ليلى علوى" وإلهام شاهين"، والفنان المخرج "خالد يوسف"، والأستاذتين آمال عثمان وزينب عبد الرزاق، والدكتورة درية شرف الدين، وهو وفد يعتبر بأى معيار من المعايير من العيار الثقيل، أى وفد رفيع المستوى لتمثيل السينما المصرية في هذا الحدث المهم، وغير المسبوق بالنسبة للاحتفاء بالسينما المصرية وتكريمها في اليابان.

وننتقل إلى فعاليات المشاركة المصرية ذاتها منذ وصول الوفد السينمائي المصرى إلى مطار "ناريتا" الدولي القريب من العاصمة اليابانية حتى مغادرتها. وبدأت هذه الفعاليات بعرضين خاصين على مدى يومين متتاليين لفيلمي "واحد صفر" من إخراج الفنانة "كاملة أبو زكري" وبطولة النجمة إلهام شاهين، ومن إنتاج جهاز السينما بمدينة الانتاج الإعلامي، و"ألوان السما السبعة" للمخرج "سعد هنداوي" وبطولة النجمة "ليلى علوي".

وتم العرضان في "القاعة الفرعونية" بمقر السفارة المصرية في طوكيو، وحضرهما لفيف متميز من السفراء العرب والأجانب المعتمدين لدى اليابان، وشخصيات رفيعة المستوى من المجتمع الياباني ممثلاً في نخبته السياسية والحكومية والاقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية، بما في ذلك برلمانيون وممثلو الاحزاب السياسية المختلفة، وكبار مسؤولي عدد من الوزارات اليابانية مثل الخارجية والتعليم والثقافة والسياحة، وكبار رجال الاعمال والمديرون التنفيذيون لعدد من كبريات المؤسسات اليابانية، وأساتذة جامعيون وباحثون وكتاب معنيون بالشؤون المصرية والعربية، خاصة الثقافية والفنية منها، مسؤولون من إدارة مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، ونقاد وصحفيون وإعلاميون من مختلف المؤسسات الإعلامية والصحفية اليابانية المعنية، وقيادات جمعيات الصداقة المصرية اليابانية، ثم عدد من المواطنين اليابانيين الذين يعتبرون أصدقاءً لمصر ولسفارتها في اليابان.

كذلك حضر بالطبع لفيف من أبناء الجاليتين المصرية والعربية في اليابان، خاصة رموز الجاليتين، ومع تنوع أجيالهم، فحضر المصريون الموجودون في اليابان والمقيمون بها منذ عقود، وحضر الجيل الثاني منهم، وهم دائمًا في حالة شوق وتطلع للتعرف على ثقافة وفنون الآباء والأجداد، وحضرت الزوجات اليابانيات مع أزواجهن المصريين كما حضر الأزواج اليابانيون مع زوجاتهم المصريات، كذلك حضر الدارسون المصريون للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة من الجامعات اليابانية، والذين يقدر عددهم بأكثر من خمسمائة دارسًا، بخلاف الأسر التي ترافق بعضهم، وحضر أيضًا البعض من أسر الدارسين.

وتم عرض الفيلمين، ثم تلى ذلك حديث لكل من الفنانتين بطلتي الفيلمين المشاركتين ضمن الوفد المصري، وهما النجمتين "إلهام شاهين" " ليلى علوي"، ثم نقاش مفتوح وصريح وودي وغير رسمي بالمرة، خلال حفلي استقبال اقامتهما السفارة المصرية بمناسبة العرضين، بين الحاضرين لم يقتصر على النجمتين، بل شمل كافة اعضاء الوفد السينمائي المصرى الزائر، تناول الموضوعات التي تعالجها السينما

المصرية اليوم ودلالاتها بالنسبة للقضايا الحياتية واليومية التي يعيشها المواطن المصرى، خاصة في ضوء ما شاهده الحاضرون في فيلمي "واحد صفر" و"ألوان السما السبعة".

وجاءت المرحلة التالية من التمثيل المصري ممثلاً في المشاركة في فعاليات حفل افتتاح مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، بدءاً بالمشاركة في مراسم المرور على السجادة الخضراء، وليس الحمراء، في ضوء الأولوية التي توليها اليابان دائماً لقضايا الحفاظ على البيئة وسعي إدارة مهرجان طوكيو لإظهار أن السينما ليست منقطعة الصلة بالواقع وتحدياته، بل هي في خدمة المجتمع، سواء داخل كل دولة أو المجتمع الإنساني ككل.

وخلال المرور على السجادة الخضراء، تم تسليط الضوء على المشاركة المصرية كضيف شرف المهرجان وعرض بانوراما السينما المصرية من خلال لقاء سريع مع وسائل الإعلام المصرية والعربية واليابانية والعالمية، وكذلك الصعود إلى المسرح الكبير لتحية الجماهير اليابانية المصطفة لتحية نجوم المهرجان، والتي خصت الوفد المصري بتحية خاصة ومليئة بالود والمحبة.

وعقب مراسم السجادة الخضراء، كان حضور الوفد المصري لافتاً خلال مراسم الافتتاح الرسمي لفعاليات المهرجان، حيث قام رئيس الوزراء اليابانى بافتتاحه، وأشار رئيس مهرجان طوكيو السينمائي الدولي الثاني والعشرين في كلمته التالية إلى المشاركة المصرية المتميزة كضيف شرف في المهرجان عبر بانوراما السينما المصرية مرحبًا بالوفد السينمائي المصري. وتلى ذلك حضور حفل الافتتاح، الذي كان فريداً هذا العام ومتسقًا مع "السجادة الخضراء"، حيث أن الفيلم كان وثائقيًا بعنوان "المحيطات" من إنتاج فرنسي بالتعاون مع عدد كبير من المؤسسات في عدد ضخم من دول العالم، من بينها مصر.

وكان اختتام مراسم الافتتاح ممثلاً في حفل استقبال ضخم شارك فيه كافة الحاضرين من اليابان وعبر العالم من فنانين ومنتجين ونقاد ومسؤولين وسفراء

أجانب معتمدين لدى اليابان، مما أتاح الفرصة للتفاعل الحي والتعارف المتبادل بين الوفد المصري وبقية الوفود بشكل عام، والسينمائيين اليابانيين على وجه الخصوص.

أما اليوم التالي فكان مخصصًا بالكامل لبانوراما السينما المصرية في اليابان، حيث بدأ بعرض فيلمين، الأول روائي وهو "حسن مرقص"، ثم تلاه الفيلم الوثائقي "حق مر"، ومن ثم بدأت فعاليات الندوة الخاصة بالسينما المصرية التي أدارها السيد "إشيزاكا" منسق العلاقات الدولية بمهرجان طوكيو السينمائي الدولي، وشارك فيها كافة اعضاء الوفد السينمائي المصري، كما كان لى شرف المشاركة فيها. وبدأت الندوة بتقديم من السيد "إيشيزاكا" تناول أهمية السينما المصرية إقليميًا وعالميًا، كفن وصناعة وتجارة في آن واحد، وتتبع تاريخ معرفة الشعب الياباني بهذه السينما وإنتاجها.

ثم كان لي فرصة التحدث عما أسهمت به السينما المصرية في فترات سابقة عندما مثلت ثاني صادرات مصر للعالم الخارجي بعد القطن، واستعراض الدورات التي مرت بها صعودًا وهبوطًا، والتعرض لإسهامها الثقافى مصريًا وفى دوائر الدول والشعوب العربية والإسلامية والأفريقية والمتوسطية، وتفاعلها مع المجتمع المصرى وقضاياه.

ثم تحدث كل من أعضاء الوفد المصري المشارك، في شكل ردود على أسئلة متنوعة ومتعددة الأبعاد والدلالات من السيد "إيشيزاكا"، الذي هو شخصيًا على معرفة عميقة ومنذ وقت طويل بالسينما المصرية وأنماط تطورها، تناولت موضوع الإنتاج السينمائى في مصر وما يواجهه من ظروف، وتحديات توزيع الفيلم المصرى خارج مصر، وتقييم الفنانين المصريين ورؤيتهم لموقع السينما المصرية اليوم على خارطة السينما العالمية.

وتداخلت الإسهامات في الندوة من جانب المشاركين وتعددت الآراء، وهو الأمر الذي زادها ثراءً، خاصة أنها أخذت شكلاً حوارياً متعدد الأطراف. وتشعب النقاش بشأن مسألة موقع السينما المصرية ما بين المحلية والإقليمية والعالمية، ومدى مساحة وحجم التداخل والتباعد بين الدوائر الثلاث، وتقدير المشاركين للعوامل التي يمكن أن تسهم في أن تكون السينما المصرية أكثر تعبيراً عن الواقع المعاش في مصر بمشكلاته وطموحاته وأحلامه وتحدياته وقضاياه، وفى الوقت نفسه، أو حتى بسبب ذلك، تكون أكثر عالمية.

كما تطرق الحديث إلى مسالة النقد السينمائي في مصر، وموقف بقية أطراف العملية السينمائية منه وتقييمهم لدوره، وكان من الطبيعي أن يقود ذلك بدوره إلى حديث جاد حول دور الصحافة والإعلام في مصر في التأثير على أوضاع صناعة السينما إيجاباً وسلباً. ولم يكن من الممكن التحدث في كل هذه الموضوعات دون التعرض لمدى رؤية السينمائيين المصريين للسينما اليابانية كصناعة وفن، ووجهات نظرهم بشأن فرص وآفاق التعاون بين السينما المصرية واليابانية، خاصة في ضوء سابق وجود حالات تعاون منفردة وعلى فترات بين الطرفين، كما عرضنا آنفاً في جزء سابق من هذا المقال.

بل ذهب الحديث خطوة أبعد ليمس همّاً مشتركاً لدى السينمائيين على الجانبين المصرى واليابانى على حد سواء، وأعنى هنا الموقف من هيمنة السينما الأمريكية على الساحة السينمائية العالمية، سواء في اليابان أو في مصر، فالفيلم الأمريكي يزاحم وينافس الفيلم المصري داخل مصر والوطن العربي بنفس القوة التي ينافس بها الفيلم الياباني داخل اليابان وعلى امتداد آسيا. وتنوعت الآراء واختلفت بشأن طبيعة هذا التحدى الذي تمثله السينما الأمريكية وإيجابياته وسلبياته على صناعة السينما في مصر واليابان، ولكن اتفقت المواقف بشأن أهمية إفراد مساحة أكبر وبشكل تدريجي في مصر لعرض الأفلام اليابانية، ونفس الشيء في اليابان بالنسبة للأفلام المصرية، سواء عبر المشاركة في مهرجانات السينما المقامة في البلدين أو عبر التسويق التجاري

والعرض الجماهيري، وهو الأمر الذي من شأنه أن يمهد لبناء جسر إضافي للمزيد من التعارف والتفاهم بين الشعبين المصرى والياباني والنخب الثقافية والفنية في المجتمعين.

وفى هذا الصدد، وعدت الأستاذة آمال عثمان، باعتبارها عضواً في اللجنة القومية العليا في مصر للمشاركة في مهرجانات السينما، بالسعي لتحقيق استضافة مهرجان القاهرة السينمائي الدولي لبعض كبار مسؤولي مهرجان طوكيو السينمائي الدولي وبعض كبار الفنانين اليابانيين، وذلك كخطوة أولى نحو استضافة أفلام يابانية ضمن فعاليات المهرجان، وربما في مرحلة مقبلة تنظيم بانوراما للسينما اليابانية في إطار مهرجان القاهرة السينمائي الدولي. وكانت السمة الأبرز في هذه الندوة هي الحضور الجماهيري المكثف الذي اقترب من الألف شخص.

وأعقب الندوة مؤتمر صحفي، كان الحضور فيه كثيفًا أيضًا، سواء من جانب النقاد أو الصحفيين والإعلاميين اليابانيين، بالإضافة إلى مواطنين يابانيين معنيين بالساحة السينمائية في اليابان وخارجها، ويابانيين آخرين مهتمين بمصر ونطاقها الجغرافي والثقافي، بجانب مشاركة ممثلي الصحافة ووسائل الإعلام المصرية والعربية في العاصمة اليابانية. وشهد المؤتمر الصحفي طرح أسئلة على النجوم المصريين تدل على أن من طرحها على دراية عميقة ويحتفظ بمتابعة دقيقة للسينما المصرية.

ومن عينة هذه الأسئلة كان سؤال حول السبب في غياب الأفلام التاريخية عن الساحة السينمائية المصرية منذ سنوات، وربطت من طرحت السؤال بينه وبين إبداء إعجابها بفيلم "المصير" من إخراج الراحل يوسف شاهين، والذى ذكرت أنها شاهدته في اليابان عندما تم عرضه تجارياً بها منذ أكثر من عقد من الزمان (!). ومن الأسئلة التي طرحت ما تناول العلاقة بين السينما المصرية ووضع المرأة في المجتمع المصرى، سواء كان التأثير سلبيًا أو إيجابيًا، أي الترويج لصور نمطية سلبية عن المرأة، أو بالمقابل حمل لواء قضايا تهم المرأة المصرية والدفع نحو علاجها بشكل منصف لها وللمجتمع ككل.

كما طرح سؤال عن تصور الوفد السينمائي المصري لسبل التعاون مع اليابان في المجال السينمائي والبناء على الإنجاز الذي تحقق عبر تنظيم أول بانوراما للسينما المصرية في اليابان، بل أول بانوراما لسينما عربية أو أفريقية في اليابان. وقد عكست كافة هذه الأسئلة وعيًا إنسانيًا متقدمًا لدى النقاد والإعلاميين والمشاهدين اليابانيين يتجاوز الخصوصية اليابانية، ويتفاعل مع أحد معطيات المجتمع المصري المعاصر، وهي السينما المصرية، متجاوزًا بذلك التركيز التقليدي الياباني على الحضارة الفرعونية القديمة والانبهار بها.

وعقب انتهاء المؤتمر الصحفي تم تنظيم حفل استقبال كبير بدار سكن السفير المصرى بطوكيو مثل فرصة للقاءات وأحاديث ودية، ولتبادل المعلومات والآراء، ولكن لا تخلو من البعد العملي والسعي للاتفاق على مشاريع في المستقبل، بين أعضاء الوفد السينمائي المصرى وبين رئيس مهرجان طوكيو السينمائي الدولي الثاني والعشرين وكبار معاونيه، وعدد كبير من الفنانين والمنتجين والسينمائيين والنقاد اليابانيين، بالإضافة إلى عدد من نجوم الفن السابع من مختلف بلدان العالم، مثل فرنسا واسبانيا وإيطاليا وتركيا وغيرها من وفود الدول المشاركة في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي، وذلك كله بهدف بناء جسور والتمهيد ربما لعلاقات عمل وشراكة في المستقبل.

وكانت السمة الأخرى المميزة لحفل الاستقبال هي الحضور الياباني الرفيع من كبار مسؤولي وزارتي الخارجية والتعليم والثقافة، وأعضاء من البرلمان اليابانى بمجلسيه، وممثلين عن الأحزاب اليابانية الكبرى. أما السمة الثالثة فهي إتاحة الفرصة لكم هائل من الأحاديث الإعلامية والصحفية لنجوم الوفد السينمائي المصري مع ممثلي وسائل الإعلام المصري والعربي والياباني من تليفزيون وإذاعة وصحافة عامة وأخرى متخصصة في الفن عمومًا أو في السينما على وجه الخصوص.

وفي هذا الحفل استكملت قناة تليفزيون "فوجي بى إس" اليابانية الشهيرة تسجيل برنامج متكامل عن المشاركة المصرية كضيف شرف في مهرجان طوكيو

السينمائي الدولي، تم إذاعته لاحقًا كما أدمج فيما بعد في برنامج شامل غطى كافة فعاليات عام الترويج السياحي لمصر في اليابان ٢٠٠٩، باعتبار هذه المشاركة في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي إحدى فعاليات هذا العام.

وفي الخلاصة، يمكن القول بقدر كبير من اليقين أن بانوراما السينما المصرية في إطار مهرجان طوكيو السينمائي الدولي الثاني والعشرين في أكتوبر ٢٠٠٩ شكلت نقلة نوعية في العلاقات الثقافية والفنية بين مصر واليابان، وفتحت بابًا واسعًا أمام العمل على انتظام العلاقة بين أطراف العملية السينمائية في البلدين، سيتعين على الطرفين معًا توظيفه والبناء عليه وضمان دوريته وانتظامه كساحة تفاعل وتعارف. وتتضمن سيناريوهات هذا التواصل في المستقبل تبادل الوفود السينمائية بين الطرفين، خاصة في سياق المشاركة في المهرجانات السينمائية، والسعي لتبادل اشتراك أفلام كل طرف في المهرجانات السينمائية للطرف الآخر، والنظر في فرص التسويق التجاري لأفلام كل طرف لدى الآخر، وطرق أبواب الإنتاج المشترك بين البلدين، خاصة أن اليابان سبق لها في السنوات الأخيرة خوض تجارب الإنتاج السينمائي المشترك مع دول ليست بعيدة عن مصر جغرافيًا أو ثقافيًا. كما أن بانوراما السينما المصرية في اليابان وإن كانت قد أوفت بحق المخرج الراحل يوسف شاهين والفنان الكبير عمر الشريف المعروفين أصلاً لدى الشعب الياباني، فقد قدمت جديداً للمشاهد الياباني ممثلاً في ثلاثة أفلام روائية اخرى بالإضافة إلى فيلم وثائقي. وشكلت بانوراما السينما المصرية نافذة غير مسبوقة ليطل المواطن الياباني منها على المجتمع المصري المعاصر ويدرك أنه مجتمع إنساني يتصف بالديناميكية والحراك، له مشكلاته، ولكن له أيضًا إنجازاته وآماله وأحلامه، وأمامه تحديات يسعى لمواجهتها وفي الوقت ذاته لديه طموحات يعمل لتحقيقها.

والرياضة أيضًا من مجالات دبلوماسية الثقافة

منذ فجر التاريخ الإنساني لعبت الرياضة دورًا مهمًا في حياة البشر، ليس فقط من جهة رفع لياقتهم البدنية أو تعليمهم النظام والانضباط والالتزام في سلوكهم أو الارتقاء بمشاعرهم الإنسانية إلى درجة النضج، بل أيضًا وبشكل لا يقل أهمية على الإطلاق، فيما يختص بالإسهام في تحقيق تفاهم أفضل وتعارف وتقارب فيما بين الشعوب المختلفة والمتباينة في ثقافاتها وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية وقيمها وتاريخها ومبادئها. وتشهد على هذا الدور للرياضة الرسوم القديمة على جدران المعابد والأبنية التاريخية والدينية في الحضارات القديمة، مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الإغريقية في اليونان وغيرهما. وبالتالي تم توظيف الرياضة كأداة لبناء الجسور بين المجتمعات الإنسانية، وللتواصل مع شعوب لا نعرفها أو حتى شعوب كان بيننا وبينها في السابق عداء ونسعى لتجاوزه.

وفي الأزمنة الحديثة، تكرر نفس السيناريو، ولكن ربما بشكل أكثر تنظيمًا من جانب الدولة. وحتى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، كانت الرياضة رمزًا لاقتراب العالم من حافة الهاوية، عندما استضافت ألمانيا النازية أولمبياد برلين عام ١٩٣٦، وقاطعت بعض الدول هذه الأولمبياد كتعبير عن موقف سياسي معين تجاه إرهاصات انكشاف الأطماع التوسعية لألمانيا النازية. وفي فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وخلال سنوات وعقود الحرب الباردة، كانت الرياضة وسيلة للترويج لكل معسكر من المعسكرين المتصارعين ومشروعه الأيديولوجي والسياسي وإظهار جاذبية النموذج الذي يمثله كل معسكر أمام شعوب دول المعسكر الآخر أو شعوب بلدان لم تكن طرفًا في الحرب الباردة من جهة، ووسيلة لكسب

التعاطف بين قوى اجتماعية واسعة في مجتمعات أخرى لا تهتم عادة أو بالضرورة بالمسائل السياسية او الأيديولوجية المجردة في حد ذاتها، وكذلك لبناء شبكة علاقات تتصف بالود والحميمية مع أكبر عدد ممكن من الشعوب.

وهكذا، رأينا التنافس الشديد فيما بين الاتحاد السوفيتي السابق ودول المنظومة الاشتراكية من جانب والولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الغربية المتقدمة من جانب آخر، ثم دخلت الصين أيضًا على الخط عقب اندلاع النزاع السوفيتي/الصيني داخل المعسكر الشيوعي في منتصف الستينيات، بحيث صارت الأولمبياد الرياضية الدولية وغيرها من البطولات التي ينتج عنها ميداليات والحصول على بطولات مثار اهتمام تلك الدول المتصارعة، وبات الرياضيون محل تقدير كبير، مادي ومعنوي، في تلك الدول. بل إن الرياضة استخدمت كوسيلة تقارب بين دول في حالة عداء أيديولوجي. ومن منا ينسى "دبلوماسية تنس الطاولة" التي مهدت لتطبيع العلاقات بين الصين الشعبية في عهد الزعيم الراحل "ماو زي دونج" والولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الراحل "ريتشارد نيكسون"؟

وحتى عقب انقشاع غمامة الحرب الباردة، استمرت الرياضة مصدراً للتفاخر والتنافس وكسب احترام الشعوب الأخرى وودها وتقديرها، وكذلك تعريف الشعوب الأخرى بثقافة الشعب الذي يمثله الرياضيون، وتجاوز الخلافات بين الشعوب وتمهيد الطريق لتعميق الفهم المتبادل، وكثيراً ما تتم التبادلات الرياضية أيضًا مترافقة مع جهود ترويج ثقافي أو فني أو سياحي.

ونتناول هنا مثالاً محدداً على دور الرياضة والمبادلات الرياضية فيما بات يعرف بـ "الدبلوماسية العامة"، أي كأداة لدبلوماسية الثقافة، وسيكون المثال هو التبادل الرياضي بين مصر واليابان، مع التركيز على فترة العامين الماضيين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

ولكن قبل الحديث عن دور الرياضة في تعزيز التفاهم الثقافي بين مصر واليابان مؤخراً، يجب العودة قليلاً إلى الخلف. ففى أوليباد لوس أنجلوس في ثمانينيات القرن العشرين، كانت المباراة النهائية في بطولة الجودو بين البطل المصري العالمي "رشوان" في مواجهة لاعب ياباني، وأصيب اللاعب اليابانى ورفض رشوان اللعب على موضع إصابة خصمه والتركيز عليه، مما أدى إلى خسارة رشوان للميدالية الذهبية واكتفائه بالميدالية الفضية. ولكن منذ ذلك التاريخ وحتى هذه اللحظة، تحول رشوان إلى أسطورة محل إعجاب شديد لدى الشعب الياباني، فقد شبه اليابانيون أخلاق رشوان بأخلاق المحاربين القدماء اليابانيين المعروفين باسم "الساموراي". وقد أوجدت هذه الواقعة أرضية جيدة لاحترام كبير للرياضة المصرية في صفوف اليابانيين ومهدت لتبادل رياضي تواصل، وازداد كثافة وتنوعاً في الفترة محل البحث هنا.

وفى إطار الاهتمام المتزايد بكرة القدم وتصاعد شعبيتها بوتيرة متسارعة منذ نظمت اليابان وكوريا الجنوبية بشكل مشترك كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٠٢، ابتدعت اليابان فكرة دعوة منتخب كرة القدم للدولة التي تفوز بكأس الأمم الأفريقية إلى اليابان للعب مباراة ودية مع منتخب اليابان. وفى هذا السياق، دعت اليابان منتخب مصر لكرة القدم الحائز على بطولة كأس الأمم الأفريقية لعام ٢٠٠٦ بالقاهرة في أكتوبر ٢٠٠٧ لأداء مباراة ودية مع منتخبها القومي في اللعبة في مدينة أوساكا، ثاني أهم المدن اليابانية، ومعقل الصناعة والتجارة في اليابان.

حقيقة أن المنتخب القومي المصري أدى المباراة دون لاعبيه المحترفين في الخارج ودون لاعبي النادي الأهلي، وصحيح أنه تعرض للخسارة في هذه المباراة الودية، ولكن الصحيح أيضًا أن المباراة وفرت فرصة رائعة للترويج لمصر، عبر حسن توظيف الحدث. فقد قامت السفارة المصرية في اليابان والمكاتب السياحية والثقافية والإعلامية التابعة لها بنشاط وجهد منسق لتوفير عدد ضخم من النشرات والكتيبات والمطبوعات عن مصر، تاريخها القديم والحديث، ثقافتها ومجتمعها، ريادتها العربية والأفريقية

والمتوسطية والإسلامية، عطائها الفني والرياضي وفي غير ذلك من مجالات. وتم توزيع هذا كله على أكثر من أربعين ألف متفرج، غالبيتهم الساحقة من اليابانيين، في إستاد اوساكا الدولي. وبدت الفرصة مواتية لتعرف اليابانيين بشكل بعيد عن، وبالتأكيد أكثر فاعلية من، الحملات الدعائية المدفوعة الأجر أو الإعلانات الموجهة.

وفى أبريل/مايو ٢٠٠٩، كانت اليابان على موعد آخر مع كرة القدم المصرية، ولكن هذه المرة على مستوى فرق الناشئين تحت ١٤ سنة، حيث نظمت طوكيو بطولة لفرق الناشئين من هذه الفئة العمرية للفرق أبطال المدن التي تربطها بمدينة طوكيو اتفاقيات تآخي، وهذه الاتفاقيات بالمناسبة هى بدورها شكل من أشكال الدبلوماسية العامة، ومن هذه المدن بالطبع وفى المقدمة منها مدينة القاهرة، التي تم اختيارها لتمثيل القارة الأفريقية، وبالفعل تمت مشاركة فريق نادى "إنبي" بطل محافظة القاهرة لكرة القدم تحت ١٤ سنة لتمثيل القاهرة ومصر وأفريقيا بأكملها في البطولة.

ونجح فريق "إنبى" في الحصول على تعاطف واسع من الجماهير اليابانية التي شاهدت مباريات البطولة نتيجة عنصر الروح الرياضية العالية مقابل عنف فرق أخرى مشاركة من مدن ودول ومناطق أخرى من العالم، بالإضافة إلى الانضباط والالتزام في الآداء والسلوك. ومرة أخرى، قامت السفارة المصرية في طوكيو والمكتب الإعلامي التابع لها بتوظيف هذه المناسبة المهمة للتعريف بمصر والترويج لها في صفوف المشاهدين والمشاركين على حد سواء، وللتواصل مع السلطات المحلية في مدينة طوكيو واتحادات كرة القدم في اليابان وفى طوكيو ورؤساء ومجالس إدارات عدد من الأندية الرياضية اليابانية وبناء شبكة علاقات تعاونية ومؤسسية معها، مما أفضى إلى دعوة بطل القاهرة في اللعبة تحت ١٤ سنة للمشاركة في البطولة التي تنظمها مدينة طوكيو لعام ٢٠١٠.

وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٧، استضافت مدينة "يوكوهاما" اليابانية بطولة العالم الحادية والثلاثين لرياضة "التشانبرا" القتالية اليابانية. وكانت مصر ضمن أكثر من

ثلاثين دولة مشاركة بمنتخب من الشباب والفتيات، وكانت وما زالت المديرة الفنية للفريق سيدة يابانية عاشت لسنوات طويلة في مصر وتزوجت من رجل مصرى وأنجبت شاباً مصرياً تحول لاحقاً إلى بطل في رياضة "التشامبرا" بعد التدريب الجدي على يد والدته ثم انتقل ليصبح مدرباً لمنتخب مصر في هذه الرياضة. وأدى المنتخب المصري بتميز في البطولة وحصد عدداً محدوداً من الميداليات، ما بين ذهبية وفضية وبرونزية وغير ذلك. وبالمقابل، فإن مشاركة السفير المصري في اليابان في افتتاح البطولة وإلقائه كلمة تؤكد التقدير لهذه الرياضة ذات الأصول اليابانية.

وفي نوفمبر ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، نظمت بطولتا العالم الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين لرياضة "التشامبرا" بمدينة "يوكوهاما" أيضاً، وشارك فيها المنتخب المصرى، ليس فقط بأعداد متزايدة ووجوه جديدة، ولكن أيضاً حصد كل عام بطولات وألقاب وميداليات أكثر من العام الذي سبقه، مؤكداً جدارته، ومكتسباً كل عام محبة أكثر من الجمهور الياباني من المشاهدين، حتى وصل إلى المركز الثالث على مستوى العالم في بطولة العالم الثالثة والثلاثين في نوفمبر ٢٠٠٩ . واستمرت عادة دعوة السفير المصري للتحدث في افتتاح بطولات العالم لرياضة "التشامبرا" عاماً بعد عام، وهو الأمر الذي تم توظيفه أيضاً من قبل السفارة المصرية بطوكيو والمكتب الثقافي التابع لها للتعريف بمصر والترويج لها.

ومن البطولات الدولية للرياضات ذات الأصول اليابانية أيضاً، هناك بطولة العالم للكاراتيه، حيث شاركت مصر في بطولة العالم التي نظمت في اليابان عام ٢٠٠٨، وكانت المشاركة واسعة ومشرفة على مستويي الشباب والفتيات، وحصدوا ميداليات وألقاباً وصلت في بعض الأحيان إلى المركز الثالث في بعض المسابقات.

أما بالنسبة لرياضة الجودو، فإن منتخب مصر لم يكتف بالمشاركة في بطولة العالم للجودو باليابان وتقديم عروضاً مشرفة بها والحصول على عدد من المراكز المتقدمة، ولكنه بعد ذلك بأشهر قليلة نظم معسكرا في اليابان عام ٢٠٠٩ استعداداً لاستحقاقات أفريقية ودولية، وكان ذلك مدعاة لترحاب وحفاوة يابانيتين بالغتين لاختيار

اليابان لهذا المعسكر وترتيب لقاءات ودية وتدريبية وتجريبية للمنتخب المصري مع منافسين يابانيين وغير يابانيين، مما أضاف لرصيد مصر لدى اليابانيين في هذه اللعبة في ضوء واقعة الكابتن رشوان المشار إليها فيما سبق.

كذلك شاركت مصر في بطولة العالم الثالثة للكيودو التي نظمها الاتحاد الدولي للعبة بالتعاون مع اتحادها اليابانى في نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك ضمن حوالى ستين دولة مشاركة.

وبلا أدنى شك، فإن مشاركة منتخبات مصرية للكبار والشباب في بطولات دولية رسمية أو ودية لرياضات ذات أصول يابانية، والآداء الراقى لهذه المنتخبات وتحقيقها مراكز متقدمة، يزيد من تقدير المشاهدين اليابانيين لمصر، حضارة وثقافة، شعبًا ومجتمعًا، ويؤدي إلى تولد مشاعر لدى الشعب الياباني بوجود مشتركات بينهم وبين المصريين.

أما منتخب مصر للكرة الطائرة، فقد زار اليابان لآداء مباريات والمشاركة في بطولات في ثلاث مناسبات خلال العامين الأخيرين. وفي بطولة العالم للّعبة في نوفمبر ٢٠٠٧ والتي استضافتها اليابان ودارت مبارياتها في عدة مدن يابانية، تعرض المنتخب المصرى للهزيمة في المباريات التي أقيمت خارج العاصمة طوكيو، ثم جاء للعاصمة اليابانية لآداء المباريات الثلاثة الباقية له في البطولة. وهنا قامت السفارة المصرية والمكتبان الإعلامي والثقافي التابعان لها بتعبئة الجالية المصرية في طوكيو وضواحيها، خاصة الدارسين المصريين للحصول على درجتي الماجستير الدكتوراة بالجامعات اليابانية وأسرهم، للحضور في الإستاد للتشجيع الحماسي، ولكن الأمر تعدى ذلك إلى تجميع أصدقاء السفارة من اليابانيين، خاصة المواطنين اليابانيين الذين يدرسون اللغة العربية، العامية والفصحى، وبمستوياتها المختلفة، بالمكتب الثقافي التابع للسفارة المصرية باليابان، لحمل أعلام مصر واليابان وتشجيع المنتخب المصري بجوار أبناء الجالية المصرية.

وكان لهذا الجهد التعبوي مفعول السحر: فالمنتخب المصري فاز في المباريات الثلاثة التي لعبها في طوكيو، والمزيد من المشاهدين اليابانيين باتوا يشجعون المنتخب المصرى بأعداد أكثر في كل مباراة عن التي سبقتها نتيجة ما رأوه من نموذج رائع للتلاحم بين المصريين وأصدقاء مصر من اليابانيين في تشجيع المنتخب المصري، ورفع الجميع لعلمي مصر واليابان، وما لاحظوه من ارتباط ذلك بارتفاع المستوى الفني للمنتخب المصرى وأدائه في كل مباراة عما سبق.

وإذا انتقلنا إلى رياضة أخرى هى تنس الطاولة، يتضح لنا أن مصر شاركت في بطولتين من بطولات العالم لهذه الرياضة ذات الشعبية الكبيرة في اليابان في عام ٢٠٠٩، الأولى كانت بطولة العالم للكبار، وثانيها كانت بطولة العالم للناشئين. أما المشاركة المصرية في بطولة العالم للكبار، فكان لها مذاق خاص، حيث إن مصر ستستضيف بطولة العالم التالية، كما أن رئيس الاتحاد المصري لتنس الطاولة السيد/عادل سيف النصر دعي إلى المنصة الرئيسية لتسلم كأس البطولة في افتتاح البطولة من وفد الدولة التي فازت بالبطولة السابقة وللاحتفاظ بالكأس حتى تسليمه لوفد الدولة التي تفوز بالبطولة الراهنة.

ومن الطبيعي أن يطرح أحد تساؤل: ولكن لماذا هذا الوضع المتميز لرئيس الاتحاد المصري لتنس الطاولة في بطولات العالم للعبة على هذا النحو؟ والإجابة مجهولة للكثيرين، ولكنها مهمة وذات دلالة. فكأس البطولة مهدى من ملك مصر خلال الحقبة الملكية وما زال يتم تداوله حتى الآن باعتباره مهدى من الدولة المصرية. وللقارىء أن يتصور المكانة التي تحظى بها مصر لدى محبي تنس الطاولة في اليابان، وبالطبع في أى بلد آخر في العالم، عندما يرون أن كأس بطولة العالم للعبة مقدم من مصر منذ قديم الأزل! أما في بطولة العالم للشباب، فحقق الأبطال المصريون مواقعًا متقدمة من الثالث إلى الثامن، على مستوى الشباب والفتيات على حد سواء، ويكفيهم فخرًا أنهم كانوا قادمين للمشاركة في البطولة باعتبارهم أبطال أفريقيا.

وهكذا رأينا فيما مضى أمثلة محددة في سياق شامل لجهد ترويجي منظم لتوظيف الرياضة كوسيلة تقارب بين الشعبين المصري والياباني عمومًا، والنشء والشباب في المجتمعين تحديداً، واستخدام تلك الفرص لتقديم تعريف أوسع لمصر للمجتمع الياباني بمختلف شرائحه المتمثل في جمهور الرياضات المختلفة. وهنا تكمن دبلوماسية الثقافة في تجسيد عملي لها، ويصبح الحديث عن الدبلوماسية العامة مستقى من الواقع وليس مقطوع الصلة به أو بمعزل عنه. وهذا النموذج يصلح بالتأكيد للتعميم منه من جهة وللاستفادة منه واستنباط دروس تلك التجارب من جهة أخرى، علماً بأن هذه الأمثلة والنماذج قد تكون متوفرة أيضًا في حالات أخرى.

الأهلي في اليابان:

مثال للدبلوماسية العامة وتوظيف مصادر القوة الناعمة

جاءت مشاركة الفريق الأول لكرة القدم للنادى الأهلي المصري، الذي احتفل عام ٢٠٠٧ بمئويته، في بطولة العالم للأندية أبطال القارات لكرة القدم باليابان لتمنح الفرصة للتجسيد الحي وضرب مثال عملي على ما جرى من جهة على تسميته بـ "الدبلوماسية العامة"، وهي بالمناسبة تسمية سابقة على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطون ونيويورك وعلى إيجاد قطاع بهذا الاسم في وزارة الخارجية الأمريكية، ونموذج تطبيقي من جهة أخرى على توظيف أحد مصادر مفهوم "القوة الناعمة" المستخدم بشكل متزايد في العلاقات الدولية في السنوات الماضية.

وبداية نقول أن المقصود من إيجاد "الدبلوماسية العامة" كمفهوم كان أن يمثل وعاءً يحتوى بداخله العديد من المفاهيم التى صارت تظهر بشكل متزايد لترمز إلى أنواع جديدة ومتنوعة من الدبلوماسية، تختلف عن التعريف التقليدى للدبلوماسية على مر القرون. فقد بدأ الامر بالحديث عن "الدبلوماسية الشعبية" في إشارة إلى لعب البرلمانيين دوراً في التقريب بين الشعوب وبناء الجسور فيما بين ممثليهم وإيجاد الروابط فيما بين برلمانات العالم. ولكن سرعان ما انتشرت تلك الممارسة شيوعًا، فأصبح هناك حديث عن "دبلوماسية تنس الطاولة" التى بدأت التقارب الأمريكي/الصيني وشكلت مقدمة لتقارب سياسي لاحق بين قيادتي البلدين. ولإيجاد إطار عام يجمع بين كافة أنواع تلك الدبلوماسيات غير التقليدية وغير الحكومية وغير الرسمية، ظهر مفهوم "الدبلوماسية العامة".

أما مفهوم "القوة الناعمة" فله منشأ ومدلول مختلف. ففي الأزمنة السالفة، كان تعريف القوة محصوراً في القوة العسكرية، واستمر الحال على ذلك لقرون متعاقبة، ثم بدأ الحديث عن القوة الاقتصادية من زراعة فصناعة وتجارة ثم خدمات وغير ذلك. إلا أن توصيف القوة سرعان ما بدأ يتجاوز القوتين العسكرية والاقتصادية وبمعدل متزايد ليشمل التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور الموارد البشرية، بل تجاوز ذلك ليمتد إلى منظومة القيم والثقافة بتنويعاتها من فكر وأدب ونقد فالفنون بأنواعها من سينما ومسرح وموسيقى ورقص وغناء ورسم وفنون تشكيلية وغير ذلك، ومن ثم الرياضة باختلافها ما بين جماعية وفردية.

ونتج عن ما تقدم محاولة إيجاد تصنيفات لمفهوم القوة بناء على العديد من المعايير بهدف جمع كل مجموعة من مصادر القوة تكون متقاربة في ركائزها وتعاريفها في سياق واحد. وكانت أحد هذه التصنيفات هي التفرقة بين مصادر القوة الصلبة ومصادر القوة الناعمة، والأخيرة يفضل البعض تسميتها بالقوة الرخوة والبعض الآخر تسميتها بالقوة اللينة، حيث ضمت المجموعة الأولى القوة العسكرية والاقتصادية بمعناها التقليدي الضيق، بينما ضمت المجموعة الثانية القيم والثقافة والفنون والرياضة ومثيلاتها.

وإذا انتقلنا من الاطار النظري والمفاهيمي إلى التطبيق العملي، نجد أن زيارة بعثة الفريق الأول لكرة القدم بالنادي الأهلي لليابان جاءت كثالث زيارة لليابان منذ عام ٢٠٠٥ لنفس الغرض، وهو المشاركة في فعاليات بطولة كأس العالم للأندية أبطال القارات لكرة القدم، وهي بطولة دولية تتم تحت رعاية وبتنظيم الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، ولكنها كانت لمدة أربع سنوات تقام أيضًا بتمويل من عدد من الرعاة، في مقدمتهم مؤسسة تويوتا الاقتصادية اليابانية الضخمة. وحضر مباريات البطولة الرابعة في ديسمبر ٢٠٠٨ مئات الآلاف من المشاهدين، غالبيتهم الساحقة من اليابانيين، في عدة ملاعب، بعضها في طوكيو العاصمة، وبعضها في مدينة يوكوهاما

القريبة من طوكيو، وأحدها في مدينة "ناجويا" في الغرب الياباني، وهي بالمناسبة معقل مؤسسة تويوتا وتوجد بها المدينة الرياضية للمؤسسة.

وحظيت البطولة أيضاً بتغطية إعلامية واسعة، داخل اليابان وخارجها، ولكننا سنركز هنا على التغطية الإعلامية داخل اليابان باعتبار هذا ما يهم موضوعنا هنا، نظراً لما وفرته هذه الدعاية من فرصة للترويج لمصر، إعلامياً وسياحياً وثقافياً، بل وسياسياً واقتصادياً، مما مكن من توظيفها في إطار استخدام الدبلوماسية العامة كفرصة للتعريف بمصادر القوة الناعمة المصرية في إطار حملة ترويجية شاملة ومستمرة لمصر في اليابان، هي القناة الرابعة، لم تكتف ببث برامج عن الأندية السبعة المشاركة في البطولة والبلدان التى تنتمي إليها هذه الأندية، سابقة على وصول بعثات تلك الأندية لليابان، بما أدى إلى تعريف الشعب اليابانى بقطاعاته المختلفة بثقافات هذه الدول وطبيعة مجتمعاتها، بما في ذلك مصر بالطبع لوجود النادى الأهلي ضمن هذه الأندية المشاركة، بل إنها ذهبت لسفارات هذه الدول وعقدت لقاءات مع السفراء ورؤساء المكاتب الإعلامية لمنح الفرصة لكل دولة لتعريف نفسها بنفسها للشعب الياباني بطوائفه وطبقاته المختلفة، وفتحت بابها لما قدمته هذه السفارات من أفلام تسجيلية ووثائقية لعرضها عن البلدان التي تمثلها الفرق المتواجدة في البطولة.

ومثلت هذه المناسبة فرصة ذهبية لتعريف ملايين اليابانيين المشاهدين للقناة الرابعة وبرامجها بمنجزات مصر المعاصرة، فاليابانيون يعرفون الكثير عن مصر القديمة، خاصة الفرعونية، نتيجة ما يدرسونه بمدارسهم عنها وعن تاريخها، ونظراً للنشاط الكبير والتواجد الإعلامي المكثف للعديد من علماء وبعثات المصريات اليابانيين وفي مقدمتهم البروفيسير/يوشيمورا مؤسس معهد المصريات التابع لجامعة "واسيدا" الشهيرة بالعاصمة اليابانية طوكيو، والشعبية الجارفة للدكتور زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار المصري لدى المواطن الياباني العادي بسبب تواجده المتميز على الساحة الإعلامية اليابانية، لدرجة أنني أستطيع أن أتحدث بقدر كبير من

الثقة عن حالة "ولع" ياباني بمصر الفرعونية تكاد تماثل حالة الولع الفرنسي بمصر وحضارتها القديمة.

إلا أن المشكلة بالنسبة لليابانيين تكمن في نقص المعرفة والاطلاع على أحوال مصر الحديثة والمعاصرة وما أنجزته وتنجزه في مختلف مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية. ولذا صبت زيارة بعثة النادي الأهلي لصالح جهد منظم ومخطط تقوم به السفارة المصرية في اليابان والمكاتب الفنية التابعة لها على مدى أكثر من عام لتعريف المواطن اليابانى بإنجازات مصر المعاصرة ونقل صورة حقيقية وإيجابية لهذا المواطن ومنظمات مجتمعه المدني والرأى العام اليابانى عن الانسان المصري المعاصر وإنجازاته وثقافته وإسهامه الحضاري في مسيرة الانسانية.

ولم تقف جهود القناة اليابانية الرابعة عند هذا الحد، بل أرسلت بعثات إعلامية منها إلى البلدان المشاركة في البطولة للتسجيل منها والبث قبل انطلاق فعاليات البطولة، ولم يقتصر البث على تسجيلات وبرامج عن الأندية المشاركة بل عن محيطها الحضرى من حيث المدينة والمنطقة التى يوجد بها النادي والتعرض لعادات وتقاليد شعوب هذه البلدان، وهو الامر الذي وفر فرصة إضافية لنقل صورة حضارية وإنسانية للواقع المصري توصل رسالة للإنسان الياباني بأن الإنسان المصرى قريب منه، يتماثل معه في آمال وتطلعات وقيم وثقافة ورساخة المنتمين لشعوب لها حضارات قديمة، ويتشابه معه في بعض طرق الحياة والتقاليد والعادات، وربما يختلف معه في بعض مظاهر الحياة، وهو اختلاف مثري للطرفين ومشجع على التفهم المتبادل والتفاعل معه والحوار في إطاره.

وخلال وجود بعثة النادي الأهلي في اليابان، واصلت القناة الرابعة في التليفزيون اليابانى متابعتها لها، كما لبقية الفرق المشاركة، من خلال تسجيل التدريبات وتحرك رئاسة وأعضاء البعثة في طوكيو، ثم لاحقًا في "يوكوهاما"، وتفاعلها مع الشارع الياباني، ثم المشاركة في الاحتفاليات والمناسبات التي أقامتها السفارة

المصرية بطوكيو لبعثة النادي الأهلي وجمعتها بأبناء الجالية المصرية في اليابان، بمن فيهم من مقيمين ودارسين وأسرهم، وبرموز المجتمع الياباني من حكوميين وسياسيين وأعضاء برلمان ورؤساء مؤسسات اقتصادية وفنانين وإعلاميين ورياضيين ورؤساء وأعضاء جمعيات صداقة يابانية/ مصرية بطوكيو والمدن اليابانية الأخرى.

كذلك تبنت السفارة والمكتب الثقافي التابع لها، بدعم من وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي بمصر، تنظيم حضور مئات المصريين والعرب في اليابان لتشجيع النادي الأهلي في مدرجات الملاعب. ووفرت الهيئة العامة للاستعلامات في مصر الدعم للسفارة والمكتب الإعلامي التابع لها لمساندة البعثة الإعلامية المرافقة لفريق النادي الأهلي.

وفى سياق الحضور الإعلامي لفريق القناة التليفزيونية الرابعة للاحتفالات التى استضافتها السفارة المصرية بطوكيو على شرف بعثة النادي الأهلي، فإنها قدمت "تميمة" أعدتها خصيصاً لبعثة النادى الأهلى، في ضوء أنه النادي الوحيد في العالم الذي شارك في ثلاث بطولات من أصل أربع بطولات أقيمت للأندية أبطال القارات في كرة القدم.

وتمثلت التميمة في شكل "ساتابو" (أو الولد الشقي باللغة اليابانية). وفى ختام مشاركة النادي الأهلي في البطولة، استجابت القناة لطلب بعثة النادي الاهلي باصطحاب هذه التميمة مع البعثة عائدة للقاهرة، والتنازل عن أي حقوق تجارية من جانب القناة بشأن استخدام النادي الاهلي لهذه التميمة مستقبلاً.

ولكن الأمر لم يتوقف على التغطية الإعلامية لتواجد بعثة النادي الاهلي في اليابان وحسن توظيفها بما يضمن استخدام أحد أنواع الدبلوماسية العامة، الرياضية في هذه الحالة، للترويج لمصدر من مصادر القوة الناعمة لمصر، دولة ومجتمعاً، وهو التفوق والتميز الرياضي. فالنادي الأهلي المصري هو الأكثر حصولاً على بطولة رابطة الأبطال الأفارقة لكرة القدم من بين أندية أفريقيا (ست مرات)، بل إن ثاني الأندية

حصولاً على نفس البطولة هو نادٍ مصري آخر وهو نادى الزمالك (بواقع خمس مرات). كما أن النادي الاهلي هو النادي الأكثر وصولاً في العالم لنهائيات بطولة العالم للأندية (بواقع ثلاث مرات).

وهذا الواقع يعكس تميزاً أعم للرياضة المصرية، ولكرة القدم المصرية على وجه الخصوص، فمصر هي الدولة الاكثر حصولاً على بطولة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم (بواقع ست مرات أيضاً)، ومصر هي مستضيفة كأس العالم للشباب في كرة القدم عام ٢٠٠٩، وهي ذات الدولة صاحبة الرصيد الطويل في مختلف البطولات الرياضية والكروية دولياً وأولمبياً وإفريقياً ومتوسطياً وعربياً.

ويتذكر المصريون بالذات مشاركة مصر في أولمبياد طوكيو ١٩٦٤، خاصة أن مدينة طوكيو تقدمت مجدداً للترشح لاستضافة أولمبياد عام ٢٠١٦ وبدأت حملة لا تكل ولا تمل لهذا الغرض، وإن لم توفق في نهاية الأمر. ففى أولمبياد طوكيو ١٩٦٤، حصل منتخب مصر لكرة القدم على المركز الرابع، وهى النتيجة الأفضل على الإطلاق في تاريخ المشاركات المصرية في كرة القدم بالأولمبياد.

كما لا ينسى اليابانيون أبداً البطل المصرى العالمي في رياضة "الجودو"، محمد رشوان، ليس فقط لإنجازاته العالمية في هذه الرياضة، ذات المنشأ الياباني، على الأصعدة الأولمبية والقارية وغيرها، بل لا ينسون أبداً أنه رفض استغلال إصابة منافسه الياباني في اللعب على المركز الثالث في أولمبياد لوس أنجلوس، وفضل أن يخسر المباراة ويحصل على المركز الرابع، بدلاً من أن يلعب على مكان إصابة منافسه. ويحظى النجم محمد رشوان بمكانة خاصة لدى اليابانيين لهذا السبب الأخلاقى أساساً قبل سبب التفوق الرياضي، وهو الأمر الذي يساهم بشكل غير مباشر في رسم صورة إيجابية عن اخلاقيات وقيم الإنسان المصري لدى المواطن الياباني.

وفى هذا السياق العام لم يكن من الغريب أن نجد مواطنين يابانيين يترددون على السفارة المصرية بطوكيو منذ ما قبل وصول بعثة النادي الاهلي لليابان يتساءلون عن موعد وصول البعثة، محتفظين للنادى الأهلي بأجمل الذكريات وبأقصى درجات التقدير والإعجاب لآدائه خلال ثانى مشاركة له عام ٢٠٠٦ والتي حصل فيها على المركز الثالث، وطلب هؤلاء فانلات النادي الاهلي وشاراته وغير ذلك، ووعدوا بتشجيع فريق النادي في مبارياته، وحصلوا على أعلام مصر واليابان، وحملوا العلمين معًا.

وبالفعل أوفوا بالوعد وكانوا في مدرجات الجمهور المصري، مع القادمين خلف النادي الاهلى من مصر، وأبناء الجاليات المصرية والعربية والأفريقية باليابان، بمن فيهم سفراء عرب وأفارقة، وكذلك يابانيين من أعضاء جمعيات الصداقة اليابانية المصرية، وشجع الجميع فريق النادي الاهلي بقوة وحماسة. وتم في المدرجات توزيع مواد ترويجية عن مصر، سياحية وثقافية وإعلامية عن مصر باللغة اليابانية، بما مثل فرصة جديدة للتعريف بمصر المعاصرة وناسها وأحوالها وثقافتها وقيمها ومجتمعها وما حققته من تطور وما تسعى لتحقيقه من إنجازات بأبنائها وشعبها.

هكذا نرى أن مشاركة الفريق الأول لكرة القدم بالنادي الاهلي في بطولة العالم للأندية ابطال القارات للمرة الثالثة، وبغض النظر عن النتائج التي تحققت، مثلت فرصة للدبلوماسية الرياضية، أحد أشكال الدبلوماسية العامة، لتنقل بشكل حضاري متميز صورة مشرقة للشعب الياباني عن الإنسان المصري كفرد وفى إطار جماعي، نتيجة التزام وسلوك راقٍ ومنضبط لبعثة النادي الاهلي، سواء رئاستها ممثلة في الكابتن محمود الخطيب نائب رئيس النادي، والكابتن طارق سليم أحد النجوم التاريخيين لكرة القدم في النادي الأهلي ومصر وعضو لجنة الكرة بالنادى، والمهندس خالد مرتجى عضو مجلس إدارة النادي الأهلي، والمهندس عدلي القيعي مدير التسويق بالنادي، أو الأجهزة الفنية والطبية والادارية، وفى مقدمتهم المدير الفني مانويل جوزيه والمدرب العام ومدير الكرة حسام البدري والمدرب علاء ميهوب ومدرب حراس المرمى أحمد

ناجي والدكتور إيهاب علي، أو اللاعبين الذين كانوا جميعًا نجومًا، أو البعثة الإعلامية من القناة التليفزيونية للنادي الاهلي ومجلة الأهلي والموقع الإلكتروني للنادي، والتى كان أعضاؤها واجهة مشرفة للإعلام المصري. ووظفت هذه الدبلوماسية الرياضية تفوق مصر في أحد مصادر القوة الناعمة، وهى كرة القدم، لخدمة الجهد الترويجي لمصر في اليابان بشكل فعال ومؤثر وإيجابي.

رياضة السومو وحوار الثقافات

تعتبر رياضة "السومو" أحد أهم الرياضات التقليدية اليابانية، والتي ما زالت من أكثر الرياضات شعبية في اليابان بالرغم من أنها ليست الأولى من حيث الشعبية حاليًا نتيجة تأثيرات العولمة التي جعلت رياضة "البيسبول" هي الأكثر شعبية في اليابان تليها رياضة كرة القدم. ويوجد في اليابان حاليًا أربعة استادات لرياضة السومو، أحدها في العاصمة طوكيو والثاني في مدينة "أوساكا"، كبرى المدن الصناعية والتجارية وأكبر ميناء في اليابان، والاستاد الثالث يوجد في مدينة "ناجويا"، أما الاستاد الرابع والأخير فيوجد في مدينة "فوكوكا".

وتنظم سنويًا ثلاث بطولات باستاد طوكيو، بينما تقام بطولة واحدة سنويًا في كل من الاستادات الثلاثة الأخرى. وتستمر كل بطولة لفترة تصل إلى حوالي ١٥ يومًا، ويمثل كل يوم فيها دورة أو مرحلة مستقلة قائمة بذاتها. وتبدأ كل بطولة عادة في السادسة صباحًا وتختتم في السادسة مساءً. وينقسم اليوم عادة إلى جزءين، الأول يتضمن ما يسمى ببطولة الناشئين، وليس المقصود بالناشئين صغار السن ولكن المبتدئين من اللاعبين في هذه الرياضة. أما النصف الثاني من اليوم فيتضمن مباريات القدامى، ومرة أخرى لا يعني ذلك لاعبين كبار السن، بل المقصود كبار اللاعبين أصحاب الشهرة والشعبية والخبرة.

أما بالنسبة لتمويل رياضة السومو، فإن هناك مصادر متعددة. أول هذه الموارد هي الإعلانات، والإعلانات نوعان: إعلانات تقام في الاستاد الذي تلعب به البطولة، سواء أمام الاستاد أو بداخله، أما النوع الثاني، فهو يتم قبل كل مباراة، حيث يخرج مجموعة من العاملين بالاستاد يحملون الإعلانات ويطوفون بها داخل حلبة المنافسة.

وكلما زادت شهرة كل لاعب يكون طرفًا في مباراة يزداد عدد وقيمة الإعلانات قبل كل مباراة لهذا اللاعب. وتذهب نسبة من قيمة هذه الإعلانات إلى الجهة المنظمة لهذه البطولة، بينما تذهب نسبة أكبر للاعبين أنفسهم.

أما ثاني موارد تمويل هذه الرياضة فهي تذاكر الدخول لمباريات البطولات، والتذكرة تكون عادة صالحة ليوم كامل، أي يحق لصاحب تذكرة البقاء في الاستاد من السادسة صباحًا وحتى السادسة مساءً، وتكون مرتفعة الثمن، خاصة إذا ما قارنا بين اسعار تذاكر دخول مباريات السومو وأسعار تذاكر مباريات الرياضات الأخرى مثل كرة القدم والبيسبول، حيث يفوق سعر التذكرة الواحدة مبلغ العشرين ألف "ين"، أى تزيد عن مائتي دولار، كما يكون على المرء عادة أن يشتري أربع تذاكر لضمان أن مدرجًا كاملاً يكون مكرسًا له، وهو الأمر الذي يشجع على الذهاب جماعة لمشاهدة المباريات، وهو ما يتسق مع الطابع الياباني التقليدي في الجماعية عندما يؤدون عملهم أو يذهبون لقضاء أوقات فراغهم على حد سواء. ولكن عادة ما يأتي المشاهدون في الجزء الثاني من اليوم، وذلك لمشاهدة بطولة الـ "قدامى"، أي الأكثر شهرة من بين صفوف اللاعبين المحترفين.

ويعتبر حضور مباريات السومو أقرب إلى المناسبة الاجتماعية التي تجتمع عليها العائلات سويًا، الزوج والزوجة والأبناء حيث يتناولون الغذاء معًا وهم يشاهدون ويتابعون ويعلقون على المباريات، ويساعد على ذلك طبيعة المدرجات الموجودة في الاستادات التي تنقسم إلى مربعات كل منها يسمح بوجود أربعة أفراد جالسين على الأرض على الطريقة اليابانية التقليدية مع خلع الأحذية قبل الجلوس في المربع الخاص بهم.

كما أن اللافت للنظر أن رياضة السومو لا تقتصر شعبيتها على الرجال والشباب فقط، بل لها شعبية كبيرة بين الفتيات والنساء اللاتي يستمتعن بتلك الرياضة، وأحيانًا تتوجه الفتيات الصغيرات كمجموعة لمشاهدة المباريات كنوع من الترفيه، كما تتوجه

الشابات الصديقات من نفس الجامعة أو المعهد، ونفس الشيء بالنسبة لزميلات العمل من غير المتزوجات.

ويساعد على ذلك عدم وجود أى نوع من التوتر أو التعصب لدى تشجيع رياضة السومو، مرة أخرى بخلاف رياضات أخرى مثل كرة القدم وغيرها، حتى ولو انحاز المشجعون إلى لاعب معين أو عمدوا إلى تشجيعه. وبالتالي تعتبر تجربة قضاء يوم كامل في استاد للسومو تجربة فريدة من نوعها وغير قابلة للمقارنة بتجارب مشاهدة رياضات أخرى. كما تخلو مباريات السومو من الألفاظ الخارجة أو الاشتباكات بالأيدي أو التعدي بالقول فيما بين المشاهدين.

وتقوم على تنظيم بطولات رياضة السومو هيئة خاصة لا تتبع الحكومة ولكنها تحظى بدعم جزئي من الحكومة اليابانية، وتتبع هذه الهيئة الخاصة منظمات فرعية وإقليمية كثيرة تشرف على تدريب اللاعبين فيما يسمى بـ "اسطبلات". وعادة ما تكون "الاسطبلات" خارج المدن، ويقيم بكل "اسطبل" عدد من اللاعبين بصفة دائمة، حيث عادة ما يقومون من نومهم في الفجر من كل يوم خلال فترة تدريبهم بـ "الاسطبل"، ثم يتناولون وجبة الإفطار، وبعدها يتدربون لعدد من الساعات، ويعقب ذلك خلودهم للنوم مرة أخرى، ومن ثم يعودون للقيام من نومهم لتناول وجبة الغذاء ويعقب ذلك فترة تدريب أخرى مكثفة، وبعدها يعودون للنوم حتى موعد وجبة العشاء حيث يتناولونها ويعقب ذلك تدريب خفيف يتلوه الخلود للنوم حتى فجر اليوم التالي.

ويسمح للأفراد العاديين بحضور تدريبات اللاعبين بـ "الاسطبلات"، بل والمكوث لوقت طويل لمتابعة النشاط اليومي للاعبين، وذلك بشرط تقديم كل مشاهد مبلغًا من المال كتبرع، وهذا المبلغ غير محدد سلفًا ولكنه متروك لتقدير كل شخص، ولكن عادة لا يقل المبلغ الذي يتم التبرع به عن عشرة آلاف "ين" أي حوالي مائة دولار أمريكي تقريباً.

ويتولى الشخص أو الجهة صاحبة كل "اسطبل" الانفاق عليه وعلى اللاعبين المتدربين به مقابل نسبة من أرباح اللاعبين من البطولات. ولكن هذا لا يعني أنه واجب على كل لاعب سومو أن ينتظم في أحد "الاسطبلات"، فهناك البعض من اللاعبين، خاصة أصحاب الخبرة والتميز والكفاءة في هذه الرياضة والقدامى من بين اللاعبين، يتدربون بمفردهم في "اسطبلات" صغيرة خاصة بكل منهم، ويتوجهون منها للمباريات مباشرة.

والواقع أن رياضة السومو منتشرة خارج اليابان أيضًا، بل هي موجودة في مصر كجزء من اتحاد الجودو، وهو نفس الأمر الذي نجده في دول أخرى في مناطق مختلفة في العالم، مثل أوروبا، خاصة فرنسا. كما أن اللاعبين لا يأتون من اليابان فقط، بل من مختلف دول العالم، بل إن من أشهر لاعبي السومو في اليابان حاليًا لاعبين منغوليين، وذلك بالإضافة إلى لاعبين من دول أخرى مثل بعض دول آسيا وروسيا وبلغاريا وجورجيا وعدد من الدول التي كانت جزءًا فيما مضى من الاتحاد السوفيتي السابق. واليابانيون فخورون بأمرين: الأول هو نجاحهم في المحافظة على رياضة السومو كجزء لا يتجزأ من موروثهم الثقافي، بالرغم من المنافسة المتصاعدة من رياضات أخرى جاءت إلى اليابان من الخارج. أما الأمر الثاني الذي يفخر به اليابانيون بخصوص رياضة السومو فهو نجاحهم في "عولمة" هذه الرياضة، أي نشرها خارج حدودهم في روسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

ومن هنا يمكننا النظر إلى رياضة السومو كأداة لحوار عبر الحدود والقارات، حوار بين شعوب، كل منها يحمل بداخله ثقافة وحضارة ومنظومة قيمية خاصة به ووليدة تطوره التاريخي والاجتماعي، وناتجة عن خصوصية تركيبته المجتمعية ونمط ثقافته الاجتماعية. يساعد في ذلك أمران: الأول أن اللعبة انتشرت في بلاد خارج اليابان، حتى ولو كان عدد اللاعبين المقيدين في الدول الأخرى ما زال محدودًا وعدد الدول التي بها اتحادات لرياضة السومو ما زال قليلًا، بل وترتبط هذه الرياضة في معظم الحالات خارج اليابان في اتحاد واحد مع رياضات أخرى مثل الجودو

والتشانبرا بدلاً من أن يكون له اتحاد مستقل. أما الأمر الثاني فهو عدد اللاعبين الأجانب للسومو داخل اليابان وتزايد عددهم مما يعني زيادة، ولو متدرجة وبطيئة، للمعجبين والممارسين لهذه الرياضة من غير اليابانيين، أو بمعنى آخر ارتفاع في الاهتمام بالتعرف على وتعلم وإجادة تلك الرياضة اليابانية التقليدية.

ولا ننسى أن نذكر هنا أن رياضة "السومو" تدخل ضمن اتحاد الجودو في مصر، كما أن الاتحاد المصري استضاف بطولة دولية في صيف ٢٠٠٩ للهواة، مما يظهر وجود اهتمام في مصر بهذه الرياضة اليابانية التقليدية.

عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان ٢٠٠٨م

مقدمة موضوعية

لا يمكننا تناول التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان بمعزل عن الإطار الأعم والأشمل الذي ولد هذا التعاون في رحمه، ألا وهو التعاون الثقافي بين البلدين الذي يعود إلى عام ١٩٥٧ عندما وقع البلدان أول اتفاقية للتعاون والتبادل الثقافي بينهما. وعقب عام واحد من هذا التاريخ وصل أول طالب مصري للدراسة في مدينة كيوتو اليابانية في مجال الدراسات العليا. بل إننا لا نبالغ اذا عدنا إلى الوراء أكثر من ذلك وتحديداً منذ عام ١٨٦٢، وربما لا يعرف الكثير من اليابانيين والمصريين أن أول اتصال انساني وحضاري وثقافي حدث بين مصر واليابان كان في عامي ١٨٦٢ و١٨٦٤ بوصول وفدين من الساموراي اليابانيين إلى مصر عبر قناة السويس في طريقهم إلى أوروبا في عصر حكم أسرة الإدو في اليابان التي بدأت انفتاح اليابان على العالم الخارجي.

وقد شهد الساموراي اليابانيون القطار لأول مرة في حياتهم في مصر، حيث إن مصر كانت أول دولة في العالم تستخدم القطار بدءاً من عام ١٨٥٨، كما أن حرص هؤلاء الساموراي على مشاهدة أهرامات الجيزة وتمثال أبو الهول ترك لنا صورة تذكارية لا تنسى عام ١٨٦٤ لأول لقاء في التاريخ الحديث، حيث ترى في هذه الصورة الساموراي اليابانيين بردائهم التقليدي الكامل يقفون أمام تمثال أبي الهول الشامخ وهم يحملون سيوفهم ملتصقة بأجسادهم.

وقد استمر مسلسل التقارب الانساني والثقافي والحضاري بين مصر واليابان منذ ذلك التاريخ ليظهر على الجانب المصري في عدة مناسبات خلال القرن العشرين، فعلى سبيل المثال فإن انتصار اليابان على روسيا في حرب عام ١٩٠٤/ ١٩٠٥ أدخل السعادة والأمل لقلوب المصريين، حيث اعتبروه أول انتصار في العصر الحديث لأمة شرقية (اليابان) على أمة غربية (روسيا). وقد سجل هذا النصر شاعر النيل الشاعر حافظ ابراهيم في قصيدة شهيرة بعنوان "غادة اليابان" حيث حيا المرأة اليابانية التي قامت بتربية هؤلاء الرجال الشجعان الذين حققوا النصر. كما أعطى هذا النصر الأمل للمصريين في التغلب يومًا ما على مستعمرهم البريطاني، حيث إن غالبية بلدان الشرق في ذلك الوقت كانت تحت الاستعمار الغربي.

وعقب ذلك التاريخ بعام واحد كتب الزعيم الوطنى المصري مصطفى كامل كتاباً بعنوان "بلاد الشمس المشرقة" حيا فيه التجربة اليابانية.

ويهمني هنا أن اذكر مثلاً آخر أظهر تعاطف الشعب المصري مع الشعب الياباني، وجاء ذلك خلال زلزال كانتو العظيم عام ١٩٢٣ باليابان، ومرة أخرى سجل أمير الشعراء أحمد شوقي بك عزاء الشعب المصرى للشعب الياباني في قصيدة من أروع ما نظم هذا الشاعر الكبير.

وفى العام نفسه، مر مجموعة من المبعوثين اليابانيين إلى أوروبا، وتحديداً إلى المملكة المتحدة، على مصر من جديد والتقطت لهم صورة تذكارية أمام أهرامات الجيزة وتمثال أبي الهول بعد ما يقرب من ستة عقود على صورة أجدادهم أو آبائهم في نفس الموقع ولكن الاختلاف في الزي كان لافتًا للنظر، حيث إن المبعوثين الجدد كانوا يرتدون الزي الأوروبي الحديث وليس زي الساموراي التقليدي.

وقد تم تبادل الاعتراف بين مصر واليابان عام ١٩٢٢ عقب حصول مصر على استقلالها الأسمي عن بريطانيا، وأعقب ذلك افتتاح قنصلية مصرية في مدينة " كوبي" بغرب اليابان بينما افتتحت اليابان قنصلية في مدينة الاسكندرية. وفى عام ١٩٣٦ تم

تبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر واليابان. وعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر بدأ التبادل الدبلوماسي ممثلاً في افتتاح سفارة اليابان في القاهرة، وفى العام التالي افتتحت سفارة مصرية في طوكيو.

وبرغم بعد المسافة الجغرافية بين مصر واليابان، وبعض الفوارق والاختلافات الثقافية التي قد تكون موجودة بين البلدين فإننا يمكننا دائمًا أن نجد قيم مشتركة بين البلدين والشعبين والثقافتين والمجتمعين، مثل احترام الأكبر سنًا والرغبة في مساعدة الغرباء والأجانب ومنح الأولوية للحياة الأسرية.

وقد تعمقت العلاقات بين مصر واليابان عبر حوالي ١٥٠ عامًا مضت على أول لقاء في التاريخ الحديث، وبما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك في أهمية وعمق واتساع آفاق تلك العلاقات.

فعلى سبيل المثال، وتحديداً في المجال العلمي، فمنذ مجيئ أول دارس مصري لليابان عام ١٩٥٨ للدراسة بمعهد طوكيو للتكنولوجيا بمدينة كيوتو العريقة بغرب اليابان بمنحة مقدمة من الحكومة اليابانية، درس أكثر من ١٥٠٠ طالب مصري وتخرجوا من جامعات يابانية عبر العقود الخمسة الماضية، وقد تبلور هذا التعاون في اتفاق حكومتي البلدين في ديسمبر من عام ٢٠٠٧، وبمبادرة من الأستاذ الدكتور/ هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي بجمهورية مصر العربية، وفى إطار عقد التعاون المصرى مع العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا (٢٠٠٧- ٢٠١٧) الذي أعلنه الرئيس مبارك، على اعلان عام ٢٠٠٨ عامًا للتعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين.

وقد وصل عدد الدارسين المصريين في الجامعات اليابانية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي ٥٠٠ دارس وينقسم هؤلاء الدارسون إلى طلاب للحصول على درجة الدكتوراة أو طلاب لما بعد دراسات الدكتوراة أو باحثين في العديد من مجالات العلوم الطبيعية والهندسية والجامدة وكذلك العلوم الاجتماعية والانسانية واللغة اليابانية

وآدابها وثقافتها، سواء يدرسون بمنح حكومية مصرية أو من خلال منح يابانية حكومية أو خاصة. ويكمن الهدف في توظيف هؤلاء العلماء والباحثين والدارسين المصريين الواعدين كحلقة وصل واتصال بين جامعاتهم ومؤسساتهم الأصلية في مصر وبين الجامعات والمراكز العلمية في اليابان التي يتواجدون بها بما يحافظ على قوة الدفع في العلاقات العلمية بين البلدين.

ومن المهم هنا أن نتعرض للبعد الثقافي العام لوجود هذا العدد الكبير نسبياً من الباحثين المصريين في اليابان. فهذا التواجد، بالاضافة بالطبع إلى فوائده العلمية، يمثل حالة صحية للتفاعل بين أبناء مجتمعين ينتموا إلى اثنين من أقدم وأعرق حضارات العالم، كما يشكل هذا التواجد جسراً صلباً للفهم والاحترام المتبادلين بين شعبي وثقافتي مصر واليابان. كما شهد العام نفسه، أى عام ٢٠٠٨، تقدمًا مبهراً في مسعى تأسيس أول جامعة يابانية في الخارج، وأعني هنا "الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا" والتى من المقرر أن تبدأ الدراسة بها بمدينة برج العرب غرب الإسكندرية في فبراير ٢٠١٠، على مستوى الدراسات العليا وبعد ذلك بعام تبدأ الدراسة على المستوى الجامعي.

ومنذ وصولي إلى العاصمة اليابانية طوكيو لتولي مقاليد منصبي كسفير لجمهورية مصر العربية لدى اليابان في مطلع سبتمبر ٢٠٠٧، قمت بتقييم الحالة الراهنة للعلاقات المصرية اليابانية في مختلف مجالات التعاون، خاصة في القطاعات العلمية والتكنولوجية، وذلك بهدف دراسة أفضل السبل لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية المصرية اليابانية. ومن الثابت أن هذه العلاقات الثنائية بصفة عامة حققت درجة غير مسبوقة من النضج في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية. وبالرغم من ذلك، فهناك الكثير من الفرص والامكانيات للبلدين للتعلم المتبادل عبر قنوات ووسائل مبتكرة.

ولقد وضعت الدولة المصرية العلوم والتكنولوجيا على رأس أولويات برنامجها التحديثي. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في قرار السيد الرئيس محمد حسني

مبارك بانشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في مطلع عام ٢٠٠٨ وضم في عضويته علماء مصريين نابغين على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية، كما ضم الدكتور أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل في العلوم.

ويعد دليل آخر على دعم الدولة في مصر للعلوم والتكنولوجيا هو ما سبق أن أشرنا اليه من إعلان العقد الممتد من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧ عقداً للعلوم والتكنولوجيا بدءاً من ٢٠٠٧ مع المانيا وسيستمر في ٢٠٠٩ مع ايطاليا. أما في سياق عام ٢٠٠٨ كعام للتعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان، فقد انعقدت الكثير من الأنشطة العلمية بما في ذلك أنشطة مصرية في اليابان وأنشطة يابانية في مصر. وقد تضمنت هذه الأنشطة مؤتمرات وندوات وورش عمل وأبحاث مشتركة وتبادل للأساتذة والطلاب والأبحاث، وكذلك أنشطة علمية وأكاديمية وبحثية أخرى بين مؤسسات علمية يابانية ونظيراتها المصرية بهدف تعزيز العلاقات بين الجامعات والمؤسسات العلمية في البلدين.

وقد استضافت جامعة "واسيدا" – وهي أحد أكبر جامعتين خاصتين في اليابان – من ٨ إلى ١٠ يونيو ٢٠٠٨ المؤتمر الدولى المصرى اليابانى الأول للعلوم والتكنولوجيا الذي نظمته السفارة المصرية في طوكيو والمكتب الثقافي التابع لها، والذي مثل، من وجهة نظرى، ركيزة أساسية لأنشطة عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان في ٢٠٠٨ أخذاً في الاعتبار التمثيل العريض والمشاركة الواسعة من المجتمعين العلميين والبحثيين المصرى واليابانى في فعاليات هذا المؤتمر بعد تجاوز الخمسمائة مشاركاً.

ولقد ارتكزت الرؤية المصرية على اعتبار عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان ٢٠٠٨ يطرح فرصاً وإمكانيات لتعزيز وتوسيع شبكة العلاقات فيما بين الجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية والعلماء والباحثين من مصر واليابان للعمل معاً لاقامة اطار مؤسسي قابل للاستمرار وذى قوة دفع ذاتية للتعاون العلمي والتكنولوجي بما يجمع كافة الأنشطة المشتركة العلمية والتكنولوجية بين البلدين تحت مظلته.

وفي هذا الصدد، أود أن اذكر أننا بحثنا على مدار العام، وحتى بعد انتهائه في إمكانية التوصل إلى اتفاقيات جديدة، وتحديث وتوسيع نطاق وتعميق اتفاقيات موجودة بالفعل في مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين بما يدفع بالتعاون في هذا القطاع المهم، سواء فيما بين الحكومتين أو بين الجامعات ومراكز الأبحاث ومعاهد الدراسات. ويشكل هذا الهدف واحد من انجازات العلاقات المصرية اليابانية وعلاماتها البارزة، كما أنه يتوج عقوداً طويلة من التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بين البلدين، ويمهد الطريق في المستقبل لاستكشاف مجالات وآفاق جديدة للتعاون. وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات للتبادل والتعاون ٧٥ بحلول ديسمبر ٢٠٠٩. كما أن بعض هذه الاتفاقيات، ولأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين شمل تبادل طلابي على المستوى الجامعي، وأبرزها الاتفاقيات الموقعة بين كل من جامعة "كوموزاوا" بالعاصمة طوكيو وجامعة طوكيو ذاتها مع جامعة القاهرة، ثم بين جامعة "أكيتا الدولية" بمدينة "أكيتا" شمال العاصمة طوكيو وبين كل من جامعة القاهرة والجامعة الامريكية بالقاهرة.

واذا كنا نتحدث هنا عن التعاون العلمي والتكنولوجي المصرى اليابانى، فعلينا أيضًا أن نذكر أن حكومتي البلدين قد أحيتا بدءًا من أكتوبر ٢٠٠٧ مسعاهما للتفاوض للتوصل لاتفاق حول مشروع انشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، بحيث تم القيام بالتوقيع على محضر إنشاء هذه الجامعة خلال زيارة الأستاذ الدكتور/ هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي لطوكيو في أكتوبر ٢٠٠٨، ومن المخطط له أن تكون هذه الجامعة مركزًا للتميز وأداة لنقل المعرفة والتكنولوجيا اليابانية ليس فقط لمصر وانما أيضًا، ومن خلال مصر، للعالم العربى وأفريقيا. وستكون الدراسة في هذه الجامعة طبقًا للمناهج والمعايير اليابانية، وأخذًا في الاعتبار الاحتياجات التنموية المصرية، وخاصة احتياجات المجتمع الصناعى المصرى، خاصة أن كلية الهندسة ستشكل أول ركائزها، بما يجعل الصناعة

المصرية وإنتاجها متوافقًا مع المعايير الدولية، كما يجعلها أكثر تنافسية عالميًا، وهو ما سيؤدى في نهاية الأمر لدعم الاقتصاد المصرى ومجمل خطط التنمية والتحديث في مصر.

كما أن من شأن الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا أن تعزز من علاقات الترابط فيما بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث ودوائر رجال الأعمال، حيث أن موقعها في مدينة برج العرب سيجعلها مجاورة لمدينة برج العرب الصناعية من جهة، حيث ستتاح للدراسين بالجامعة فرص التدريب العملي بها، ومدينة مبارك للبحث العلمي من جهة أخرى، حيث تتوفر المعامل التي سيستخدمها الدارسون بالجامعة. كما أن تأسيس الجامعة يعكس الأولوية التي تمنحها الدولة في مصر حاليًا لهدف تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات ضمن استراتيجياتها التنموية. ومن جهة أخرى، ستمثل الجامعة ترويجًا لنموذج التعليم والبحث العلمي الياباني، كما أن وجود كلية للدراسات الثقافية بها سيجعل منها منارة للتعريف باللغة والثقافة والآداب اليابانية وجذب الاهتمام بها بين شباب مصر والعرب وأفريقيا.

ونذكر هنا أن مكتبة الاسكندرية استضافت خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨ ندوة مهمة عقدت بمناسبة بدء تدشين اطلاق الخطوات التنفيذية لمشروع الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، نظمتها إدارة المشروع تحت رعاية مشتركة من وزارات التعليم العالي والدولة للبحث العلمي والتعاون الدولي والخارجية، وحضرها من الجانب الياباني نائب وزير الخارجية في ذلك الوقت "شيباياما" بالاضافة إلى لفيف من كبار مسؤولي وزارة التعليم والثقافة اليابانية ووكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) وعدد من أساطين الأساتذة والخبراء والأكاديميين اليابانيين من الجامعات الإثنى عشر المشاركين في اطلاق هذا المشروع الطموح وغير المسبوق مع الجانب المصري.

وللجامعة الجديدة أكثر من وجه للخصوصية، ولكن قبل التطرق لهذه الأوجه المتعددة، يجب أن نشير إلى أن فكرة هذه الجامعة أطلقت لأول مرة وفي إطارها العام

عقب لقاء الرئيس مبارك ورئيس الحكومة اليابانية في ذلك الوقت " كويزومي" خلال زيارة الأخير للقاهرة عام ٢٠٠٣. وشهدت الفترة الممتدة من زيارة الأستاذ الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي لليابان في أكتوبر ٢٠٠٧ وحتى زيارة سيادته لها مرة أخرى في أكتوبر ٢٠٠٨ نشاطًا محمومًا من الجانبين المصري والياباني، وفي كل من القاهرة وطوكيو، بواسطة الجهات المعنية في البلدين وسفارة كل منهما لدى الأخرى، بما في ذلك خلال زيارة السيد وزير الخارجية أحمد أبو الغيط لليابان في مايو ٢٠٠٨، وتحول الحلم إلى واقع والخيال إلى حقيقة عندما حضر الوزير الدكتور هاني هلال التوقيع على محضر إنشاء الجامعة في طوكيو في ٩ اكتوبر ٢٠٠٨ ثم تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الجامعة في القاهرة بحضور الأستاذ الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في ٢٦ مارس ٢٠٠٩ بواسطة السيدة الوزيرة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي والأستاذ الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي من الجانب المصري والسفير الياباني بالقاهرة "كاورو إيشيكاوا" عن الجانب الياباني.

ونعود إلى خصائص الجامعة التي تجعل منها حالة غير مسبوقة، فالعنصر الأول هو أن هذه الجامعة، التي من المقرر أن تبدأ الدراسة بها تدريجيًا في فبراير ٢٠١٠ بدءًا بالدراسات العليا على أن يتبعها بعد عام بدء الدراسة بها على المستوى الجامعة، ستكون أول جامعة يابانية خارج اليابان، وتتبع مناهج الدراسة بالجامعات اليابانية، كما سيقوم بالتدريس بها أساتذة يابانيون مما يجعلها تطرح نموذج التعليم العالي والبحث العلمي في اليابان، إحدى أكثر الدول تقدمًا في العالم بأسره في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا وتطبيقاتها العملية والميدانية، ولذا كان من الطبيعي أن يكون التركيز الرئيسي للجامعة هو في مجالات العلوم والتكنولوجيا، مع وجود أيضًا لأقسام العلوم الاجتماعية الانسانية مثل ادارة الأعمال والدراسات الدولية واللغة والآداب والثقافة اليابانية.

والخصيصة الثانية التي تميز الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا هى أنها – كما ذكرنا من قبل – لن تكون مقصورة على الطلاب المصريين في القبول للدراسة بها، بل ستفتح أبوابها للطلاب المتقدمين من الدول العربية والأفريقية، مما سيجعل منها مركز تميز إقليمي إقليمي علمي وثقافي في هذين المجالين الحيويين لمصر واليابان على حد سواء، كما أنه سيصب بلا شك في خانة التعاون الثلاثي الذي تقوم به مصر واليابان معًا ومنذ سنوات عديدة، وبنجاح متصاعد في عدد من المجالات، في عدد من الدول العربية والأفريقية، بل والآسيوية، بحيث اقتربت مشاريع وبرامج التعاون تلك في عددها إلى ما يقرب من الثلاثين.

وننتقل هنا إلى ثالث خصائص الجامعة الجديدة، وهي أنها ستجسد في شكل مؤسسي صلب وثابت أكثر من خمسة عقود من التبادل العلمي والثقافي بين اليابان ومصر، بحيث يمثل المصريون الذين حصلوا على درجاتهم العلمية العليا في اليابان رصيداً مهمًا ومعينًا لا ينضب لطاقم هيئة التدريس والباحثين بالجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا.

وتتصل رابعة الخصائص بأن الجامعة الوليدة ستتبع أحدث طرق التدريس العلمية في جامعات العالم، حيث لم يعد هناك وجود للخطوط الكلاسيكية الفاصلة بين التخصصات المختلفة كما كان الحال من قبل، بل أصبح التشابك والتداخل هو السمة المميزة لتقسيم الكليات وشعبها المختلفة، بحيث بات من الطبيعي أن نجد قسمًا يجمع في دراساته ومناهجه بين أكثر من فرع من فروع العلم، حتى بما في ذلك بين ما يسمى بالعلوم الانسانية والاجتماعية من جهة والعلوم الطبيعية والهندسية والطبية والجامدة من جهة أخرى، أو في داخل حدود كل منهم. وهكذا نرى أننا لم نذهب بعيداً عندما ذكرنا في فقرة سابقة أن الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا ستكون جامعة من نوع جديد وغير مسبوقة في خصائصها.

وكان من المصادفات اللافتة للنظر أن يتزامن عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان مع احتفال جامعة القاهرة الغراء - قلعة الوطنية والعلم العريقة في مصر - ومن ورائها شعب مصر بأسره بمئويتها خلال عام ٢٠٠٨.

وقد دشن السيد الرئيس محمد حسني مبارك عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان في خطاب سيادته بمناسبة الاحتفال بعيد العلم في يناير ٢٠٠٨ وفي الشهر نفسه نظمت السفارة المصرية في طوكيو بمقرها احتفالا كبيراً بمناسبة انطلاق فعاليات العام، بينما تم اختتام فعاليات العام في مصر يوم ٣ ديسمبر ٢٠٠٨ بالقاهرة بحضور السيد "مورى" أول رائد فضاء يابانى ومدير متحف الفضاء بطوكيو. أما في اليابان فقد نظمت السفارة والمكتب الثقافي التابع لها احتفالاً يوم ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨ بمناسبة ختام فعاليات العام.

والرابط ما بين الاحتفال بمئوية جامعة القاهرة وفعاليات عام التعاون العلمي والتكنولوجي المصرى اليابانى خلال عام ٢٠٠٨ كبير، وإن كان لا يبدو واضحًا للعيان للوهلة الأولى. فجامعة القاهرة كانت من أوائل الجامعات المصرية التي أرسلت مبعوثين من خريجيها لاستكمال دراساتهم العليا في جامعات يابانية، وفى مقدمتها في ذلك الوقت جامعة "كيوتو" وذلك منذ أكثر من أربعين عامًا، وتحديداً بعد عام واحد من توقيع اتفاقية التعاون والتبادل الثقافي بين مصر واليابان عام ١٩٥٧، والتى كانت بدورها أول اتفاقية من هذا النوع بين اليابان ودولة عربية أو أفريقية.

ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فالمئات من أبناء وخريجي جامعة القاهرة تلقوا تعليمهم العالي عبر السنين في جامعات يابانية، وحصلوا على درجة الماجستير أو الدكتوراة أو كليهما منها، بل كان من بينهم أحد من تولوا منصب رئيس جامعة القاهرة، وهو الأستاذ الدكتور فاروق إسماعيل والذي يترأس أيضا حاليًا رابطة خريجي الجامعات اليابانية في مصر والتي تضم أكثر من ألف وخمسمائة عضو، كذلك يحظى بعضوية الجانب المصري في منتدى الحوار العربى الياباني الذي أنشىء عام ٢٠٠٣ بناء على مبادرة مشتركة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك ورئيس

الوزراء اليـاباني في ذلك الوقت "كـويزومي" ويضم كـلاً من مـصـر واليـابان والمملكة العربية السعودية.

وإذا كنا قد ذكرنا أن عدد الدارسين المصريين في اليابان قد وصل حالياً إلى رقم قياسي غير مسبوق في تاريخ العلاقات العلمية والثقافية بين البلدين فاق الـ ٥٠٠ دارساً، فإن ما يقرب من ربع هذا العدد جاء من كليات جامعة القاهرة، مما يدلل على حجم العلاقة بين تزامن احتفال جامعة القاهرة بمئويتها مع احتفال مصر واليابان بعام التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين. كما أن جامعة القاهرة هي أكثر جامعة مصرية وقعت اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع جامعات يابانية تنتمى لمختلف مناطق ومقاطعات اليابان، وتشمل تبادل الطلاب والأساتذة والباحثين والأبحاث، وكذلك التنظيم المشترك لندوات ومؤتمرات وورش عمل وغيرها من الأنشطة المشتركة، علماً بأن إجمالي هذه الاتفاقيات والمذكرات الموقعة بين جامعات مصرية ونظيراتها اليابانية فاق بانتهاء عام التعاون العلمي والتكنولوجي في ديسمبر ٢٠٠٩ الخمسة وسبعين اتفاقية ومذكرة. وبالاضافة إلى ذلك فهناك تبادل نشر للدراسات والأبحاث بين جامعة القاهرة وتلك الجامعات اليابانية المندرجة في ترتيبات تعاون معها. ولا نغفل دعم ياباني فعال للعديد من مراكز الأبحاث والدراسات بجامعة القاهرة مثل قسم اللغة اليابانية ومركز اللغات الدولية والترجمة المتخصصة وكليهما يتبعان كلية الآداب بالجامعة، ومركز الدراسات والبحوث الأسيوية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة.

وعلى الجانب الآخر، فإن العشرات من اليابانيين درسوا وما زالوا يدرسون بجامعة القاهرة، ومن أبرز خريجي الجامعة في اليابان حالياً السيدة/ يوريكو كويكي التي شغلت عبر السنوات الماضية العديد من المناصب المهمة في اليابان منها منصب وزير البيئة ثم مستشار الأمن القومي لرئيس مجلس الوزراء فوزيرة الدفاع، وهي حالياً عضو مهم بمجلس النواب الياباني ومنسق جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية المصرية ورئيس جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية الفلسطينية، وشخصية لها ثقلها

في الحزب الليبرالي الديمقراطي، الشريك الأساسي في الائتلاف الحاكم باليابان حتى انتخابات أغسطس ٢٠٠٩ لمجلس النواب، ثم الطرف الرئيسي في المعارضة السياسية باليابان منذ ما بعد هذا التاريخ. وقد تخرجت السيدة/ كويكي من قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة القاهرة. وقد أحسنت جامعة القاهرة صنعاً بدعوة السيدة/ كويكي لإلقاء محاضرة بالجامعة في إطار احتفالات الجامعة بمئويتها.

وفى ضوء ما سبق لم يكن من المستغرب أن يقع اختيار وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي في مصر على جامعة القاهرة كموقع لاطلاق فعاليات عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان بها تحت رعاية السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية، وذلك يوم ٨ مارس ٢٠٠٨، وبحضور نائب وزير الخارجية اليابانى حينذاك "أوسامو أونو" الذي ألقى كلمة بهذه المناسبة.

كما أن جامعة القاهرة كانت حاضرة بقوة في المؤتمر الدولي الأول للتبادل العلمي بين مصر واليابان - الذي أشرنا اليه آنفًا - والذي نظمته السفارة المصرية في طوكيو بالتعاون مع المكتب الثقافي المصري التابع لها ومع جامعة "واسيدا"، أحد أكبر جامعتين يابانيتين خاصتين بمدينة طوكيو العاصمة، وذلك في الفترة من ٨ إلى ١٠ يونيو ٢٠٠٨، من خلال بعض أساتذتها من خريجي الجامعات اليابانية، وأيضًا من خلال خريجيها الذين يدرسون حاليًا بالجامعات اليابانية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة، وكلتا المجموعتين شاركت بأبحاثها وإسهاماتها وإثرائها للنقاشات في هذا الحدث العلمي الضخم والمهم وغير المسبوق.

كذلك فإن هناك دوراً متوقعًا من جامعة القاهرة، بجانب جامعات مصر الأخرى، لتقديم خبرات عدد من أبناء أسرة هيئة التدريس بالجامعة، خاصة من سبق وأن درسوا في الجامعات اليابانية وحصلوا على درجاتهم العلمية منها، للتدريس وبلورة المناهج الدراسية بالجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا التي تتم حاليًا المراحل الأخيرة من التفاوض حول اتفاقية إنشائها بين حكومتي البلدين والتي من المتوقع أن تخرج إلى حيز الوجود في فبراير ٢٠٠٩ بإذن الله على مستوى الدراسات العليا وبعد

ذلك بعام على مستوى الدراسات الجامعية. كما من المنتظر أن تمثل الجامعة الجديدة مركزًا للتميز والإشعاع الأكاديمي والبحثي، خاصة في مجالات العلوم الطبيعية والرياضية والجامدة، بالإضافة إلى اللغة والثقافة اليابانية، ليس فقط في مصر بل ستشكل مركز جذب للطلاب المتميزين في البلدين العربية والأفريقية أيضًا.

وخلال عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان، زار الأستاذ الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي جامعة "واسيدا" وكذلك معهد كيوتو للتكنولوجيا لبحث سبل تعزيز التعاون بين مصر وهاتين المؤسستين. ومن جانبي، قمت بمفردي أحيانًا وبصحبة المستشار الثقافي الأستاذ الدكتور/ كرم خليل والملحق الثقافي الدكتور/ أحمد سلماوي معًا أو أحدهما، بزيارة لأكثر من ٢٥ جامعة ومركز أبحاث ودراسات ومعهد علمي متخصص، واللقاء مع مسؤوليها لتفعيل سبل العمل المشترك معًا.

وتحت مظلة عام ٢٠٠٨ كعام للتعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان، حدث نجاح كبير لتعاون مثمر بين عدد من الجامعات المصرية ومعهد كيوتو للتكنولوجيا متمثلاً في "برنامج المنتدى العلمي الأفريقي/ الآسيوي". وفي سياق هذا البرنامج، تم في مصر من ٢١ إلى ٢٥ يناير ٢٠٠٨ تنظيم ورشة عمل ناجحة حول "إيجاد مناهج جديدة لإنتاج الألياف بتكنولوجيا صديقة للبيئة مستقاة من مواد طبيعية". وقد شاركت سبع جامعات ومعاهد أكاديمية من مصر وكوريا الجنوبية والصين وفيتنام بشكل فعال في ورشة العمل تلك، مما ساعد على توسيع العلاقات بين مصر ومعهد كيوتو للتكنولوجيا ليأخذ الأمر أبعادًا اقليمية ودولية تستند إلى مصالح وأهداف مشتركة، وتجسد – كما في حالة الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا – مفاهيم التعاون الثلاثي بين مصر واليابان مع أطراف ثالثة.

وتمضي جهود تعزيز الروابط العلمية والتكنولوجية بين مصر واليابان يدًا بيد مع سياسة الدولة المصرية التي تضع العلوم والتكنولوجيا على قمة قائمة أولوياتها التنموية.

ولا شك أن أنشطة وفعاليات عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان عام ٢٠٠٨ نجحت في إيجاد إطار مؤسسي وشبكة علاقات قابلة للإدامة والاستدامة للتعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان بما يجمع في سياقه كافة أنشطة التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين.

كما أننا نود أن نذكر هنا أن الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا تمثل نموذجًا للتفاعل بين المجتمع الأكاديمي ودوائر رجال الأعمال والدوائر الأكاديمية في بيئة متجاورة ومتفاعلة، ويجب أن نعرب عن التقدير لمشاركة ١٢ جامعة يابانية في مشروع الجامعة منها جامعات "واسيدا" و"أوساكا" و"كيوشو" و"كيوتو" و"ناجويا" و"معهد طوكيو للتكنولوجيا" و"معهد كيوتو للتكنولوجيا" وغيرهم، كما أن المجال مفتوح للمزيد من الجامعات اليابانية التي أبدت اهتمامًا كبيراً بالاشتراك في المشروع والمساهمة في نجاحه، فالجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا ستشكل قاعدة صلبة لبناء شراكة مؤسسية بين المؤسسات والعلماء والباحثين من مصر واليابان.

ولا يمكن استكمال الحديث عن فعاليات عام التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر واليابان دون الحديث عن مكتبة الإسكندرية والتى وقع مديرها الأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين مع رئيس جامعة الأمم المتحدة في طوكيو اتفاقية تعاون في حضور الأستاذ الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي وبحضوري في ٤ أكتوبر ٢٠٠٨ بالعاصمة اليابانية. كما أن مكتبة الإسكندرية تمثل صرحًا تاريخيًا وحضاريًا ومعاصراً للنهضة العلمية في مصر.

وتعود قصة مكتبة الإسكندرية إلى عام ٣٠٠ قبل ميلاد السيد المسيح، حيث كان النشاط العلمي مزدهراً في مدينة الإسكندرية في هذه المرحلة بفضل المكتبة ومركز الأبحاث التابع لها اللذين مثلا مصدر جذب للكثير من العلماء والمثقفين عبر العالم.

لقد تعرضت المكتبة القديمة للتدمير، ليس بواسطة "الغزاة العرب"، كما تحاول بعض الروايات أن تقنعنا بذلك. بل تعرضت للتدمير قبل دخول العرب المسلمين لمصر فاتحين، حيث حدث ذلك نتيجة حالة انهيار عبر فترة زمنية ممتدة تخللتها حرائق وتدمير خلال أربعة قرون ونصف. وجاء الحريق الضخم الأول خلال حروب الإسكندر، عندما أحرق "يوليوس قيصر" الأسطول المصري في عام ٤٨ قبل الميلاد، وتعرضت بقية المكتبة للحريق في عام ٣٩١ من الميلاد، أي قبل ٢٣٠ عامًا من دخول عمرو بن العاص مصر على رأس أول جيش فاتح من العرب المسلمين.

وجاء بعث مكتبة الإسكندرية كحاضنة للفنون والآداب والعلوم بتنويعاتها النظرية والتطبيقية، باعتبارها أهم أحداث التنوير الثقافي والتحديث العلمي في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وتعود فكرة إحياء المكتبة القديمة إلى عام ١٩٧٤، وتم تنظيم مسابقة للتصميم المعماري للمكتبة الجديدة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٨٨ لاختيار التصميم الذي سينفذ في موقع يفترض أنه نفس موقع المكتبة القديمة وعلى أن يكون هذا التصميم متسقًا مع الميراث العلمي والثقافي والدور التنويري للمكتبة القديمة والجديدة. وخلال مؤتمر عقد عام ١٩٩٠ في مدينة أسوان الجميلة، تم الإعلان عن أول تعهدات بالمساهمة في مشروع بناء المكتبة الجديدة وبدأ العمل عام ١٩٩٥ وتم افتتاح المكتبة رسميًا عام ٢٠٠٢ بتشريف السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية والسيدة الفاضلة قرينة سيادته السيدة سوزان مبارك رئيسة مجلس أمناء المكتبة.

ومنذ إنشائها في العصور الأولى وحتى هذه اللحظة، وبالرغم من تدميرها الكامل والشامل في مرحلة معينة من التاريخ، فإن مكتبة الاسكندرية لعبت وما زالت تلعب دورها كمركز ثقافي وعلمي قائد ورائد تجمع وتربط ما بين العلماء والمثقفين من مختلف بقاع الأرض، وبالتالي تقدم اسهامًا ضخمًا في إثراء الحضارة والعلوم الإنسانية بأسرها.

وقد استضافت مكتبة الإسكندرية في نوفمبر ٢٠٠٧ أول مؤتمر عربي ياباني موسع ضم أكثر من مائتين من كبار الشخصيات اليابانية من سياسيين وبرلمانيين ودبلوماسيين ورجال أعمال وعلماء وأكاديميين وأطباء وفنانين ومثقفين ومتخصصين في قضايا البيئة وغيرهم، وحضر معهم حوالي ثلاثمائة من نفس المجالات والتخصصات من ١٦ دولة عربية بالإضافة إلى مصر الدولة المضيفة، كما أن الأستاذ الدكتور اسماعيل سراج الدين مدير المكتبة هو رئيس الجانب المصري في منتدى الحوار العربى اليابانى الذي نشأ عام ٢٠٠٣ بمبادرة مشتركة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية والسيد " كويزومي" رئيس الحكومة اليابانية حينذاك عقب زيارة الأخير لمصر، ويضم المنتدى مصر والمملكة العربية السعودية مع اليابان.

إن العرب جميعًا يطلقون على مصر وصف "أم الدنيا"، فتاريخ مصر هو نتاج لقاء وحوار نشيط وفعال وثري بين ثقافات مختلفة تنصهر جميعًا في شخصية مصر. ويدل على أهمية مصر الرمزية والاستراتيجية الحضارات والثقافات والقوى التي تفاعلت مع مصر وجعلت من مصر عاصمة لانطلاقها ويتضمن ذلك الفراعنة والفرس والأغريق والرومان والعرب المسلمين والفرنسيين والبريطانيين.

لقد أثبتت الحياة في مصر المجتمع والثقافة بجلاء ذلك الانسجام والتناغم الذي يتولد من التنوع والتفاهم والاحترام المتبادل القائم على الندية والمساواة. وكما يقول المثل فإن كل من يشرب من مياه النيل يعود إليها، وهو ما نأمل أن ينطبق على أصدقائنا اليابانيين. فمصر هي ذلك الشريك الحضاري لليابان، سواء في حوار الحضارات الياباني الإسلامي الذي بدأ بمبادرة من رئيس مجلس النواب الياباني الحالى ووزير الخارجية حينذاك "يوهاي كونو" في يناير عام ٢٠٠٠ وكان لي شرف حضور أول دوراته بالعاصمة البحرينية المنامة في أبريل ٢٠٠٢ وينظم سنويًا منذ ذلك الحين، أو في منتدى الحوار العربى الياباني الذي تعرضنا له سابقًا.

واذا كان عام ٢٠٠٧ قد أعلن عامًا للتعاون الثقافي بين مصر واليابان، وعام ٢٠٠٨ أعلن عامًا للتعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين، فإنه تم الاتفاق في نهاية أكتوبر ٢٠٠٨ على إعلان عام ٢٠٠٩ عامًا للترويج السياحي المصري في اليابان بناء على مبادرة طرحها السيد الوزير زهير جرانه وزير السياحة خلال زيارة سيادته لطوكيو في فبراير ٢٠٠٩ ولقائه مع نظيره الياباني وافتتاحه مشاركة مصر كضيف شرف في "مهرجان الجليد" بمدينة "سابورو" في إقليم "هوكايدو" شمال اليابان حيث عرضت نماذج جليدية ضخمة لأهرامات الجيزة وتمثال أبي الهول ومعبد أبي سمبل، وتم تنفيذ خطة من جانب السفارة المصرية في طوكيو والمكتب السياحي التابع لها، بالتعاون مع مكتب مصر للطيران في اليابان وكوريا والمكتب الإعلامي التابع للسفارة المصرية باليابان ومكتب مصر للسياحة والمكتبين الثقافي والتجاري بالسفارة لإقامة العديد من الأنشطة الترويجية والثقافية لمصر في اليابان خلال عام ٢٠٠٩ لتقديم صورة متكاملة عن مصر القديمة والحديثة والمعاصرة ولتعريف الشعب الياباني بمجالات عديدة من مصر اليوم. وتضمنت هذه الأنشطة حفل تدشين فعاليات العام في ٢٩ يناير ٢٠٠٩ بتشريف الأميرة تاكامادو من العائلة الامبراطورية ورئيس شرفة الجمعية اليابانية المصرية، وتنظيم ملتقى إعلامي مصري/ ياباني ضخم في ٢٦ مارس ٢٠٠٩ بحضور الأستاذ أسامة سرايا رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية العريقة، وثلاثة عروض لفرقة رضا للفنون الشعبية في مدينتي طوكيو العاصمة وأوهيرا سيتي وفي إطار فعاليات الأسبوع الثقافى العربى اليابانى المقام في الأسبوع الأول من أبريل ٢٠٠٩ وبما يتزامن مع احتفال الفرقة بيوبيلها الذهبي وبحضور مؤسس الفرقة الفنان محمود رضا. أما شهر مايو ٢٠٠٩ فشهد جولة في ١٣ مدينة يابانية لفرقة التخت العربي التابعة لدار الأوبرا المصرية، بينما تم في ٢٦ يونيو ٢٠٠٩ بمدينة يوكوهاما افتتاح معرض آثار الإسكندرية الغارقة والذي استمر حتى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٩، وأقيم على هامشه أسبوع سياحي مصري بالتعاون بين السفارة المصرية في طوكيو والمكتب السياحى بها ومكتب مصر للطيران باليابان وكوريا، وفي الفترة من ٨ إلى ١٢ يوليو ٢٠٠٩ كانت مصر ضيف الشرف بمعرض طوكيو الدولي للكتاب كأول

دولة عربية وأفريقية تحظى بهذه الوضعية، كما كان هناك تمثيل مصري خاص في المؤتمر والمعرض السنوي للاتحاد اليابانى لوكلاء السياحة (جاتا) اللذين أقيما في سبتمبر ٢٠٠٩. أما شهر أكتوبر ٢٠٠٩، وتحديداً خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٥ أكتوبر، فكانت مصر ضيف شرف في مهرجان طوكيو السينمائي الدولي بمشاركة وفد كبير من فنانين (ممثلين ومخرجين) ونقاد وإعلاميين مصريين.

وأخيراً شهدا يومي ٢٩ و٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩ انعقاد أولى دورات المنتدى المصري/ الياباني الذي نص على إنشائه الإعلان الصادر عن زيارة السيد الرئيس محمد حسني مبارك لليابان في عام ١٩٩٩ بمشاركة نخبة من الشخصيات العامة في مصر واليابان. وفى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ كان الموعد مع حفل ختام فعاليات عام الترويج السياحي المصري في اليابان في العاصمة طوكيو، بينما أقيم في القاهرة، وبدار الأوبرا المصرية التي ساهمت اليابان في بنائها منذ أكثر من عقدين من الزمان، مهرجان الفلكلور الشعبي الياباني في ٤ ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك في إطار احتفالات وزارة السياحة المصرية وهيئة تنشيط السياحة بختام فعاليات عام الترويج السياحي المصرى في اليابان.

اليابان والحوار مع العالمين العربي والإسلامي

لاشك أن اليابان ترتبط بعلاقات قديمة ووطيدة مع العالمين العربي والاسلامي بمختلف بلدانهما ومناطقهما، فالعلاقات مثلاً مع دولة مثل أفغانستان تعود إلى قدوم البوذية إلى اليابان منذ القرن السابع الميلادي، أما العلاقات مع تركيا فتعود إلى عام ١٨٩٠ عندما غرقت سفينة تابعة للدولة العثمانية وهي في طريق العودة من اليابان إلى الأستانة، بينما العلاقات مع مصر اختلفت بشأنها التقديرات. فعندما تم اكتشاف تشكيل هرمي في مقاطعة "تشيبا" اليابانية المجاورة للعاصمة طوكيو حيث يوجد مطار "ناريتا" الدولي، أشار أثريون يابانيون إلى أن هذا يشير إلى اتصال تاريخي ما بين الحضارة المصرية القديمة والسكان الأصليين لجزيرة اليابان.

وفي عقد الستينيات من القرن العشرين، عندما تم العثور على مركب مشابهة لمراكب الشمس لدى الفراعنة – وإن كانت أصغر حجماً بكثير – وكان بداخلها جثمان شخصية رفيعة الشأن من القرن السادس الميلادي، وذلك في مقاطعة "توتشيجي" اليابانية، بدأ علماء الآثار اليابانيون يشيرون بجدية إلى تأثر هذا التقليد الخاص ببناء مراكب تأخذ الموتى للعالم الآخر بعادة فرعونية ثابتة تخص العقائد الدينية في مصر القديمة.

إلا أن الثابت أنه في التاريخ الحديث بدأ أول اتصال بين اليابان ومصر عامي ١٨٦٢ و١٨٦٤ عندما مرت بعثتان من محاربي الساموراي اليابانيين بمصر في طريقهما إلى أوروبا، وتحديداً إلى المملكة المتحدة، وذلك في نهايات عصر "الإدو" في اليابان وبدايات انفتاح اليابان على العالم الخارجي. لقد جاءت هاتان البعثتان إلى مصر ومكثتا بها من أسبوع إلى عشرة أيام في كل مرة بغرض محدد وولاية واضحة،

وهي التعرف على نتائج تجربة التحديث التي جرت في مصر خلال حكم محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، في عدد من المجالات مثل التعليم والري والإدارة والقضاء والمواصلات، وفى المجال الأخير تحديداً اهتمت بعثتا الساموراي بالتعرف على آداء قطارات السكك الحديدية بمصر، حيث كانت مصر ثاني دولة في العالم تدخلها السكك الحديدية بعد المملكة المتحدة، وذلك عام ١٨٥٨، وقبل دخول السكك الحديدية لليابان بسنوات عديدة، كما استقل محاربو الساموراي القطار من مدينة السويس في مصر وشبهوه بـ "التنين العظيم".

وتتمتع اليابان بعدة مزايا مبدئية في علاقاتها مع العالمين العربى والإسلامى. تتصل الميزة الأولى بأنه لا يوجد تاريخ استعماري لليابان في المنطقتين العربية والإسلامية، وذلك بخلاف أطراف عالمية أخرى، ويصدق ذلك على التاريخ القديم والحديث على حد سواء، وبالتالي نستطيع القول إن سجل اليابان نظيف لدى العرب والمسلمين في هذا الجانب. وتتعلق الميزة الثانية بأن الشعب الياباني مثله مثل الشعوب العربية والاسلامية، هو شعب له تاريخ عريق وثقافة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ واسهام حضاري لا ينكر في مجال القيم والفنون وغيرها. أما الميزة الثالثة فترتبط بأن الشعوب العربية والإسلامية لا تنظر إلى اليابان كشعب وثقافة باعتباره غربياً، بل تعتبره شعباً شرقياً وثقافتة تندرج ضمن الثقافات والحضارات الشرقية، وذلك بالرغم مما طرأ من تغيير على المجتمع والثقافة في اليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل حتى منذ ما بعد ثورة "الميجي" الشهيرة عام ١٨٦٨.

وننتقل إلى الميزة الرابعة لليابان في علاقاتها مع العالمين العربى والإسلامي، ألا وهي مشاعر الاعجاب، بل ربما الانبهار، لدى الشعوب العربية والإسلامية، بالتجربة اليابانية وما حققته من تقدم، ليس فقط في المجال الاقتصادي، ولكن ايضًا، بل ربما بدرجة أهم، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم والبحث العلمي، وكذلك تصدي اليابان لقضايا مهمة باتت بشكل متزايد تهم المجتمعات العربية والإسلامية، مثل الحفاظ على البيئة وحماية وتطوير مصادر المياه ومحاربة التلوث بها، والجهد الهائل

في مجال توفير وتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، سواء الطاقة الشمسية أو تلك المتولدة من الرياح أو حتى في مجال الطاقة النووية. وتنظر قطاعات من الشعوب العربية والاسلامية إلى هذا النجاح اليابانى كنموذج قابل للاقتداء به.

ولليابان مصالح عديدة في العالمين العربي والإسلامي، وتكاد تكون أهم هذه المصالح هى تلك ذات الطبيعة الاقتصادية. فتعتمد اليابان في احتياجاتها من الطاقة على دول عربية وإسلامية، بحيث تصل نسبة هذا الاعتماد إلى حوالي ٩٠٪ تتعلق أساسًا باستيراد النفط والغاز من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر والجمهورية الإيرانية الإسلامية، وذلك بالرغم من مشاريع لتوصيل الغاز الروسي لليابان عبر خط أنابيب حسبما اتفق عليه البلدان عام ٢٠٠٨ . إلا أن عمق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين لا تقتصر على ذلك، بل تمتد حيث تمثل الدول العربية والإسلامية سوقًا لا يستهان به لتصريف المنتجات الصناعية والكهربائية والإلكترونية وكذلك الآلات اليابانية المصدرة إلى العالم الخارجي. وقد برزت هذه المصالح والأهداف الاقتصادية في العلاقات العربية اليابانية مؤخرًا في انعقاد الدورة الأولى للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني بطوكيو من ٦ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٠٩.

إلا أن اليابان أدركت منذ حوالي ثلاثة عقود ونصف أنه لا يصح أن ترتكز علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي على البعد الاقتصادي فقط، وأن علاقة كهذه لن تكون قابلة للإدامة دون التشعب إلى مجالات أخرى، ومن أهمها الحوار الثقافي والحضاري مع المنطقتين العربية والإسلامية، بما يشمله من تبادل لوجهات النظر والرؤى، وما يحققه ذلك من كشف متبادل لما هو خافٍ على الطرف الآخر من خلفيات مجتمعية وسياسية وثقافية لمواقف كل طرف، وما يحققه ذلك من فهم أفضل للآخر والتعرف على منطلقاته مما يؤدي إلى علاقة أكثر صلابة وأعمق جذوراً بينهما، وكذلك استشراف المستقبل ومناقشة سيناريوهات متعددة له دون الانغماس فقط في الإدارة اليومية للأمور بما يؤدى أحيانًا إلى غياب النظر الاستراتيجية.

وبناء على ذلك، دعا وزير الخارجية الأسبق فوكودا (الأب) في مطلع السبعينيات من القرن الماضي – وقبل اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل وما تمخض عنها مما سمي بأزمة النفط – عدداً من كبار المفكرين والمثقفين العرب إلى لقاء غير رسمي على مستوى الأكاديميين والمثقفين من الجانبين العربي والياباني استضافته اليابان وهدف إلى استكشاف أولى لهموم ومطالب وطموحات الشعوب العربية والتعرف على الرؤية العربية – ربما غير الرسمية – لليابان ودورها العالمي وما تريده الشعوب العربية من اليابان وما تتوقعه منها.

وقد شارك في هذه المجموعة المتميزة من المفكرين والمثقفين العرب وكوكبة من الأسماء والشخصيات البارزة عربياً وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور على الدين هلال أمين الإعلام حالياً بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر ووزير الشباب الأسبق وأستاذ العلوم السياسية البارز في ذلك الوقت، وايضاً الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب المفكر القومي العربي – العراقي الأصل – البارز ومؤسس ورئيس مركز دراسات الوحدة العربية، أحد أهم وأقدم مراكز الأبحاث العربية، ومقره في بيروت بلبنان.

وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأزمة النفط التي تولدت عنها، ثم من بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ونشوب الحرب بين العراق وإيران بدءاً من عام ١٩٨٠، زاد الاهتمام الياباني بالعالمين العربي والإسلامي نتيجة الاعتماد المتزايد على الطاقة الذي أشرنا اليه آنفاً بالاضافة إلى تدفق استثمارات يابانية على هذا القطاع في بلدان منطقة الخليج بشكل خاص، والحرص الياباني على حماية طرق الملاحة الدولية في المنطقة التي تمر منها امدادات النفط وخطوط التجارة بين اليابان ودول المنطقة.

ولكن بقى الاهتمام بالتبادل الثقافي والعلمي محصوراً إلى حد كبير في دوائر أكاديمية أو بحثية أو ربما إعلامية، كما بقى الدور السياسي لليابان تجاه قضايا العالمين العربي والإسلامي – أسوة بالدور السياسي الياباني عموماً على الصعيد

الدولـــي خـلال تلك المرحلة – مـحـدوداً بشكل عـام، ربما باسـتـثناء بدء الحديث عن مـواقف يابانية مبدئية بشـأن الصراع العربي/ الاسرائيلي، ربما كرد فعل من جانب اليابان على قرارات الحظر النفطي العربي على الدول التي دعمت اسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.

إلا أن موضـوعـاً آخراً ظهر ضمن اهتمـامات اليابان فـي العالمين العربى والإسلامى حينذاك، وأعني عقد السـبـعينيات من القرن المنصرم، وهو القلق إزاء مـا كـان يسمى خطر الإرهـاب وشـبكة عـلاقـاته في المنطقـة العـربيـة، ولكن خطر الإرهاب الذي كـانت تتخوف منه اليابان حينذاك كان مختلفاً تماماً عن خطر الإرهاب حالياً، فخطر الإرهاب الذي تتحسب له اليابان حالياً هو خارجي المصدر بالأساس، بينما في ذلك الوقت كان ذلك الخطر داخلياً ولكن كانت طوكيو قلقة من امتداداته الخارجية، حيث كان التركيز الياباني على تهديدات "الجيش الأحمر الياباني" اليساري التوجه الذي كان يعمل تحت الأرض ويقـوم بعـمليات مـسلحـة داخل اليـابان أو ضـد أهداف للحكومـة اليـابانيـة في الخارج وكان تنظيماً سياسياً /عسكرياً، وكانت اليابان تعتقد بوجود علاقات وطيدة له مع تنظيمات فلسطينية راديكالية، سواء متواجدة في الأردن أو عقب خروج الفصائل الفلسطينية المسلحة من الأردن، في لبنان، وكذلك مع تنظيمات يسارية راديكالية عربية أخرى، وكانت الشكوك اليابانية تكمن في أن الجيش الأحمر تلقى تدريباً وتسليحاً من قبل تلك التنظيـمات وغيـرها على الأراضي العربيـة. والواقع أن هـذه المسألة لم تحل بشكل نهائي سوى مع قبول حكومة رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري في مطلع الألفية الثالثة تسليم من بقى من مسجونين على ذمة قضايا جنائية في السجون اللبنانية من كوادر الجيش الأحمر الياباني إلى الحكومة اليابانية.

ولكن الأمر استـغرق حتى مطلع الألفيـة الثـالثة، حتى تـخرج الحكومـة اليـابانيـة بمبادرات مـحددة لبدء حوار مؤسسي مع الدول العربية والإسلامية، وكانت البداية مع العـالم الإسلامي، عبر مبادرة أطلقها وزير الخارجية الياباني حينذاك ورئيس مجلس النواب حـتى انتـخـابات ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩ "يوهـاي كونو" خـلال جـولة له في مصـر

وعدد من دول منطقة الخليج في يناير ٢٠٠١ لانشاء آلية للحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي. والمدهش أن هذه الدعوة جاءت قبل عدة شهور من اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، واستبقت دعوات أمريكية وأوروبية وإسلامية لحوار الثقافات والأديان والحضارات جاءت تالية لأحداث ١١ سبتمبر.

ونظراً للتفضيل المعروف لدى الجانب الياباني للإعداد الجيد والدقيق والتفصيلي للأمور، فإن المشاورات استغرقت بعض الوقت، واستقبلت اليابان بشكل رسمي أو غير رسمي رسميين وأكاديميين وخبراء وباحثين من الدول الإسلامية – كان من بينهم كاتب هذه السطور الذي زار اليابان مرتين خلال فترة الإعداد للدورة الأولى من هذه الحوار الحضارى الياباني/ الإسلامي، وتحديداً في مايو ٢٠٠٠ بدعوة من وزارة الخارجية اليابانية على رأس وفد مكون من عشرة من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين والفنانين المصريين، وفى إبريل ٢٠٠١ بدعوة من جامعة الأمم المتحدة ومقرها طوكيو للمشاركة كمحاضر في ندوة نظمتها الجامعة حول حوار الحضارات في إطار التحضير أيضاً للدورة الأولى لهذا الحوار الياباني/ الإسلامي.

وبالمقابل، أرسلت اليابان أيضاً وفوداً رسمية وأكاديمية ومشتركة للتشاور مع الدول الإسلامية، خاصة الدول الرئيسية منها، حول تصور هيكل هذا الحوار ومضمونه الموضوعى وبرنامج عمله. وكانت القاهرة محطة رئيسية لأولى هذه الوفود، والذي جاء برئاسة العالم الياباني البارز والأستاذ الجامعي المتخصص في شؤون العالم الإسلامى "يوزو ايتاجاكي" والذى كلفته الخارجية اليابانية بدور المنسق والمشرف على الإعداد لتنفيذ هذه المبادرة والتحضير لانعقاد دورتها الأولى، وبصحبته دبلوماسيين وأكاديميين يابانيين آخرين، حيث تشاور مع كاتب هذه السطور الذي كان حينذاك يشغل موقع نقطة الاتصال بمكتب وزير الخارجية المصرى وداخل وزارة الخارجية المصرية للموضوعات الخاصة بحوار الحضارات والثقافات والأديان، ومن ثم تم ترتيب لقاءات للبروفيسير "ايتاجاكي" والوفد المرافق له أيضاً مع رسميين ودبلوماسيين وأكاديميين ومتخصصين وإعلاميين وباحثين مصريين معنيين بمسألة حوار الحضارات

والثقافات والأديان عموماً، وأولئك المعنيين بالشأن الياباني على وجه الخصوص، مع التركيز على البعد الثقافي والحضاري للعلاقات بين اليابان والعالم الإسلامي بأبعاده التاريخية والآنية والمستقبلية.

وقد شرفت بعضوية وفد مصر للجولة الأولى من الحوار الحضارى الياباني/ الإسلامى التي انعقدت بالعاصمة البحرينية الجميلة "المنامة" في ابريل ٢٠٠٢، وكنت في الوفد المصري مع أستاذين جليلين لى هما الفقيه القانوني الدولي والمفكر البارز الأستاذ الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام والشباب الأسبق، والأستاذ الدكتور/ محمد السيد سليم أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ثم بجامعة الكويت، ومؤسس مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. ولم يكن الوفد المصري هو وحده الذي كان على هذا المستوى الرفيع خلال الجولة الأولى من الحوار الحضاري الإسلامي/ الياباني، بل كان هذا هو الحال مع الجانب اليابانى بالطبع باعتباره صاحب المبادرة، وأيضاً مع غالبية وفود الدول الإسلامية المشاركة في الحوار، وأذكر مثلاً أن إيران كانت ممثلة بوفد برئاسة الدكتور صادق خرازي شقيق وزير الخارجية في ذلك الوقت الدكتور كمال خرازي، وكان يشغل منصب مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية الإيرانية.

ويمكن القول إنه منذ تلك الجولة الأولى وحتى الجولة الأخيرة التي عقدت في العاصمة الكويتية في مارس ٢٠٠٩، استمر البحث في جدلية العلاقة بين الموضوعات ذات الطابع السياسي والثقافي والاجتماعي من جهة، وتلك ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والبيئة من جهة أخرى. فمن الثابت أن الجانبين دخلا في هذا الحوار ويهدف مزدوج أو هدف من وجهين: أما الوجه الاول فهو السعي للتعرف على الأوجه غير المعروفة لديه عن الثقافة الاجتماعية والسياسية والخلفية التراثية وسياق التطور التاريخي للطرف الآخر، بينما تمثل الوجه الثاني لهذا الهدف في السعي لبلورة مشاريع وبرامج محددة للتعاون بين الجانبين الياباني والإسلامي، حيث طرح الجانب الياباني مثلاً في أول جولة لهذا الحوار بالمنامة مشروعاً لتقديم المساعدة

الفنية والتكنولوجية لدول إسلامية، خاصة دول منطقة الخليج، لتحلية المياه في ضوء حاجة هذه الدول الماسة للمياه العذبة ونقصها لديها ووجود الموارد المالية لديها وكذلك توافر الاهتمام والقدرة المعرفية والعلمية والبحثية والتكنولوجية لدى اليابان بقضية المياه ضمن منظومة المسائل البيئية التي تقع في مقدمة أولويات السياسات الداخلية والخارجية اليابانية.

وفي الجولة الأخيرة للحوار المنعقدة في الكويت، فقد طرح الجانب الياباني أفكاراً تتعلق بمساعدة الدول الإسلامية في تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتي تتمتع فيها اليابان بميزة نسبية وتقدم فني وتكنولوجي على الصعيد الدولي، ويندرج في هذا الإطار كل من الطاقة الشمسية والطاقة المولدة عن الرياح، وكذلك الطاقة النووية، حيث إن اليابان معروفة بأنها تملك التكنولوجيا الأكثر أماناً ونظافة في هذا المجال، ومن جهتها عدة دول عربية – وبشكل متزايد – باتت تعرب بشكل صريح عن نيتها في تبني خيار الطاقة النووية لسد العجز المتزايد المتوقع في احتياجات الطاقة لهذه الدول في السنوات القادمة، وفي مقدمة هذه الدول مصر.

ولا شك أن من الموضوعات الجديرة بالبحث في سياق الحوار الحضاري الياباني الإسلامي هي الدراسة المقارنة لمفهوم النهضة وتعريف التحديث لدى الجانبين سواء على الصعيد النظري أو عبر منهج ميداني يتناول هذه المفاهيم من خلال التجربة التاريخية للطرفين، سواء في التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث أو المعاصر. ولليابان تجربتان بارزتان في هذا السياق في العصر الحديث والمعاصر. ففي التاريخ الحديث هناك "ثورة الميجي" لعام ١٨٦٨ التي تبنت نهجًا تحديثيًا أفضى إلى نجاح اليابان في إلحاق الهزيمة بروسيا في حرب عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥، وذلك في أول حالة في التاريخ الحديث لأمة شرقية تلحق الهزيمة في حرب بدولة غربية، وهو ما دفع الأمم الشرقية كافة حينذاك إلى الاستبشار بهذا النصر والتطلع إلى التحرر من الاستعمار الأوروبي الذي كانت تعاني منه حينذاك.

ومن منا ينسى قصيدة شاعر النيل "حافظ إبراهيم" المسماة: "غادة اليابان" التي حيا فيها المرأة اليابانية التي قامت بتربية الشباب والرجال اليابانيين الذين ضحوا بحياتهم في هذه الحرب في سبيل وطنهم. بل إن الزعيم الوطني مصطفى كامل سارع بتسجيل كتاب كامل عن اليابان بعنوان "بلاد الشمس المشرقة" أبدى فيه إعجاباً بتجربة النهضة والتحديث في عهد "الميجي". أما في التاريخ المعاصر، فكان القيام من تحت الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، خاصة في حالة اليابان التي تعرضت للضرب بقنبلتين نوويتين وقصف جوي من جانب الولايات المتحدة أدى إلى تسوية العاصمة طوكيو بمستوى الأرض، وبالرغم من كل هذا الدمار، قامت اليابان من تحت الأنقاض وبنت اقتصاداً بات ثاني اقتصاد في العالم وقاعدة علمية وتكنولوجية من الأكثر تقدماً وحداثة على وجه الكرة الأرضية.

أما العالم الإسلامي فشهد محاولات جامعة للنهضة منذ ما قبل الحملة الفرنسية على مصر أي منذ القرن السابع عشر الميلادي، خاصة على يد الشيخ حسن العطار في مصر وغيره، ثم تعاظمت الجهود وتعززت في القرن التاسع عشر، سواء على المستوى القطري أو في مجمل العالم الإسلامي، وكان الجهد الجمعي بارزاً في حالة جهدين: أحدهما رسمي قاده الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني فيما سمي بالجامعة الاسلامية، والآخر تنويري فكري وتنويري سياسي مثله جمال الدين أسد ابادي (المعروف تاريخياً بجمال الدين الافغاني) والإمام محمد عبده، ومعهما في أقطار اسلامية أو حتى خارج العالم الإسلامى في المهجر، مثل فرنسا، شخصيات مثل عبد الله النديم في مصر.

وتلي ذلك حلقات أخرى من مساعي النهضة والتحديث على تشعب مدراسها الفكرية ومناهجها العملية، بين من تبنته الحكومات أو من جاء من قبل النخبة الثقافية أو من قاع المجتمع. وعانت تلك التجارب من نكسات وتراجعات. فهل هناك دروس مستفادة من التجارب اليابانية يمكن أن يوظفها العالم الإسلامي لمراجعة سبل نهضته وتحديثه بما يمكنه من السير على طريق مختلف قد يكون أكثر نجاحاً واستمرارية؟

ولكن هذه ليست المسألة الوحيدة المطروحة على مائدة الحوار الحضاري الياباني/ الإسلامي، فهناك مثال لمسألة محددة وواضحة المعالم جديرة بالبحث بين الجانبين ودراسة الواقع والتاريخ والإطار النظري والثقافي والمجتمعي الحاكم لها، وأقصد هناك وضعية المرأة، فهناك أوجه شبه بين الجانبين في رؤية المجتمع للمرأة من الناحية الفعلية.

فهناك أوجه تشابه في حقيقة أن المرأة في كل من اليابان والعالم الإسلامي لم تحصل على حقوقها كاملة ولم تدمج بشكل متكافئ في الحياة العامة والمجتمع والاقتصاد وفعالياته المختلفة طوال قرون عديدة، وفى الحالتين – وحتى هذه اللحظة التاريخية – فإن المرأة في المجتمعات اليابانية والإسلامية على حد سواء ما زالت تعتبر أنها في وضعية أقل مما تستحقه، وهو نفس ما يعتقده متعاطفون مع قضايا المرأة في الحالتين، وتبحث عن حقوق وتمكين سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ما زال دون متناول أيديها، وتسعى لتصحيح ممارسات فعلية تمييزية تتعرض لها، حتى بالرغم من وجود قوانين تؤصل وتنظر لهذه الحقوق وللمساواة بين الرجل والمرأة، بالاضافة إلى اشكاليات ثقافية ودينية ورواسب تاريخية تعوق تحويل هذه المساواة إلى واقع معاش في الحالتين وإن كان بدرجات متفاوتة، ليس فقط بين المجتمع اليابانى من جهة والمجتمعات الإسلامية من جهة أخرى، بل وحتى فيما بين هذه المجتمعات الإسلامية ذاتها.

والمثال الأخير الخاص بتخصيص ٦٤ مقعداً إضافيًا لتمثيل المرأة في الانتخابات القادمة وتلك التي تليها لعضوية مجلس الشعب المصري (الغرفة الأدنى للبرلمان) يعتبر جديراً بالدراسة الجادة والمتعمقة من الجانبين باعتباره يعكس حالة مما يعرف بالتمييز الإيجابي المرحلي لصالح التمكين السياسي للمرأة في المجتمع، كما أن نجاح أربع سيدات في الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب الكويتي لأول مرة منذ منح المرأة الكويتية حق الترشح للانتخابات النيابية مسألة إيجابية جديرة بالدراسة في هذا السياق.

وينقلنا هذا إلى نقطة تالية مهمة في سياق الحوار الحضاري الياباني/ الاسلامي، وأقصد بها أنه بينما تمثل الحضارة اليابانية دولة قومية واحدة هى اليابان، فإن العالم الإسلامي تمثله عشرات الدول والمجتمعات التي تتباين فيما بينها، ليس فقط من حيث تقديم كل منها لثقافة فرعية أو نسق حضاري ثانوي داخل الإطار العام للحضارة والثقافة الإسلامية، ولكن أيضًا من جهة تباين مستويات النمو الاقتصادي والحداثة الاجتماعية والتطور السياسي والتقدم القانوني والتشريعي لكل منها. كما أن كل دولة، وربما كل إقليم فرعي داخل العالم الإسلامى، لها تجربة تاريخية لها خصوصية. وبالتالي، فإنه من الوارد أن تنشأ داخل سياق الحوار الياباني/ الإسلامي حوارات فرعية، تجمع اليابان من جهة مع عدد محدود من الدول الاسلامية متشابهة التفكير أو المصلحة أو الجوار الجغرافي أو يجمعها معايير أخرى من جهة أخرى.

وننتقل إلى نقطة أخرى تتصل بالحوار الحضاري الياباني/ الإسلامي وهي تواصل الحوار واستمراريته، فانعقاد الحوار بشكل سنوي منذ عام ٢٠٠٢ هو أمر يحسب له بلا شك، وربما يمكن النظر في عدم الاكتفاء بالانعقاد السنوي للحوار على نطاق واسع يشمل كافة الموضوعات المطروحة، وبحيث يتم ضمان استمرارية الحوار على مدار العام بحيث تنعقد مثلا اجتماعات قطاعية كل منها يخصص لبحث سبل التشاور أو التعاون أو التنسيق بشأن موضوع بعينه أو قطاع بذاته وتقتصر المشاركة في كل من هذه الاجتماعات على الخبراء والمتخصصين في الموضوع مجال البحث والدراسة من اليابان ومختلف البلدان الإسلامية المعنية، بهدف الخروج بتوصيات محددة يمكن البناء عليها وصولاً إلى مشروعات وبرامج بعينها.

ولكن هناك ايضًا أفكارًا أخرى لتحقيق هذا التواصل، أذكر منها أنه يتعين إدخال قدر من التطوير على الإطار المؤسسي للتعامل مع الحوار، بما في ذلك النظر في إيجاد آلية تعمل كسكرتارية متفرغة ولو صغيرة العدد لدى الجانب الياباني لخدمة هذا الحوار، على ألا تكون هذه الآلية متصفة بالطابع البيروقراطي المتضخم أو تشكل عبئًا

على مستوى ومضمون الحوار أو تكلفة مالية باهظة. ويمكن اللجوء في هذا السياق مثلاً إلى إحدى الجامعات اليابانية العريقة التي لديها باع وتاريخ واهتمام بالدراسات الاسلامية ولها عراقة كمؤسسة أكاديمية للعب دور هذه الالية، ولو لفترة انتقالية. ويجب على هذه السكرتارية أن تطور قاعدة بيانات تتضمن كل من شارك في الدورات السابقة للحوار وتمهد لتنظيم أنشطة وفعاليات بخلاف اللقاء السنوي، وبحيث لا يتحول اللقاء السنوي إلى مجرد حدث واحد ينفض دون متابعة بعده ودون صلة بما قبله.

ويتصل بهذا الأمر ضرورة أن تحدد كل دولة طرف في الحوار نقطة اتصال ثابتة بداخلها تكون مسؤولة عن الحوار بشكل متواصل كما كان متبعاً عند نشأة هذا الحوار وتلعب دور المنسق داخل كل دولة فيما بين كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في الحوار والممثلة فيه ومن شأن مثل هذا التطوير أن يضفي الاستمرارية على الحوار في ضوء تغير المشاركين بين كل جولة للحوار والانقطاع مع ما قبلها وما بعدها، نظراً لأن تغير وتتابع الجهات المسؤولة عن الحوار داخل كل دولة تفقده الاستمرارية وتضر بحيوية الحوار وتواصله.

والفكرة الأخرى التي قد تصلح للنظر فيها لاضفاء طابع مؤسسي على الحوار اليابانى/ الإسلامى هى إصدار دورية سواء بشكل شهري أو كل شهرين أو فصلياً لتحقق التواصل بين المشاركين السابقين والحاليين، وبحيث تتضمن أيضاً أفكاراً وآراءً لإثراء الحوار وتشكل ساحة مفتوحة للتفاعل بين المشاركين في الحوار والمعنيين به وبشأن القضايا التي يتناولها، وتكون بمثابة بنكًا للمبادرات الجديدة في نطاق الحوار، وتعكس الجدية في معالجة المسائل محل الاهتمام عبر دراسات وبحوث جادة من الجانبين الياباني والإسلامي أو حتى من خارجهما.

وفيما يتعلق بالحوار بين اليابان والعالم العربي، فكما سبق القول في مقدمة هذا البحث فإنه يعود إلى مطلع السبعينيات وأخذ طابعاً أكاديمياً، على الأقل من الجانب العربى، وتعاظم بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتداعياتها بالنسبة لأزمة النفط الذي تعتمد

عليه اليابان. ولكن استغرق الأمر أكثر من ثلاثة عقود كاملة بعد حرب ١٩٧٣ لتبلور اليابان في عهد رئيس الوزراء الأسبق "كويزومي"، وتحديداً خلال جولة له في المنطقة العربية عام ٢٠٠٣ شملت كلاً من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، مبادرة تسمى منتدى الحوار العربي الياباني، واقتصرت هذه المبادرة – ومازالت – على ثلاثة دول هى اليابان وطرفين عربيين هما جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. وتعقد دورات هذا المنتدى بشكل سنوي وبانتظام منذ عام ٢٠٠٣ وبالتناوب بين الدول الثلاثة، وتولى رئاسة الجانب الياباني فيه منذ بدايته رئيس الوزراء الأسبق "هاشيموتو" حتى وفاته، حيث كانت آخر دورات هذا الحوار قد انعقدت في العاصمة السعودية الرياض في نوفمبر ٢٠٠٨، وكان من المنتظر أن تنعقد الدورة القادمة في خريف هذا العام ٢٠٠٩ في العاصمة اليابانية طوكيو، إلا أن نتائج انتخابات مجلس النواب في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩ وخسارة الحزب الليبرالي الديمقراطي لأول مرة منذ حوالى ٥٥ عامًا، والانتصار الذي حققه الحزب الديمقراطي الياباني، أدت إلى طلب الجانب اليابانى بعض الوقت لتسمية الرئيس الجديد لوفده في منتدى الحوار العربي الياباني خلفًا لـ "تارو ناكاياما" وزير الخارجية الأسبق وعضو المجلس النواب السابق الذي خسر مقعده في الانتخابات النيابية الأخيرة.

وكان للدورة الخامسة من هذا المنتدى مذاق خاص حيث استضافتها مكتبة الإسكندرية يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧ وأعقبها لمدة يومين أول مؤتمر عربي ياباني موسع ضم ١٧ دولة عربية بالإضافة إلى اليابان وشارك فيه من اليابان أكثر من مائة من الشخصيات السياسية (البرلمانيين وكبار السياسيين وسفراء سابقين وحاليين) والإعلامية والاقتصادية (عدد من رؤساء مجالس إدارات مجموعة من كبرى الشركات والمؤسسات الاقتصادية اليابانية) والاكاديمية والبحثية والثقافية والفنية (من مسرحيين وسينمائيين وغيرهم)، كما شارك فيه حوالي ٢٥٠ من المشاركين العرب، وربما جاء ما بين ربع وثلث هذا العدد من مصر. وقد تميز هذا المؤتمر الموسع بأنه جاء استجابة لمطالبة عدد من الدول العربية بألا يكون الحوار العربي/ الياباني مقتصراً على دولتين

عربيتين فقط هما جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، كما تميز بأنه جاء بمبادرة مصرية وعقد على أرض مصر مما عكس محورية دور مصر كمدخل اليابان للعالم العربي، وتمييزاً ثالث بشمولية التناول.

فقد تضمن بالإضافة إلى جلساته العامة في بداية وختام أعماله ورش عمل فاقت في عددها الثلاثين على مدى يومين وتنوعت موضوعاتها وتعددت اهتماماتها بحيث إنه بات من الصعب العثور على موضوع لم يتم التعرض له وتناوله في إحدى ورش العمل تلك، فبعض هذه الورش ركزت على التاريخ والماضي من مختلف زواياه ودورهما في التأثير على الحاضر، وبعضها الآخر ركز على المسائل والقضايا والإشكاليات المطروحة حالياً على جدول الأعمال الفعلي والافتراضي للعلاقات الراهنة بين الطرفين، وأخيراً البعض الثالث عرض تحليلاً، وتقييماً للتصورات والسيناريوهات المستقبلية والآفاق المختلفة للعلاقات ومستوياتها المختلفة بين اليابان والعالم العربي.

وخلال انعقاد دورة منتدى الحوار العربي الياباني بالإسكندرية في نوفمبر ٢٠٠٧، وما أعقبها من فعاليات خلال المؤتمر العربى اليابانى الموسع الأول، دارت مناقشات وطرحت قضايا مهمة ليست فقط من منظور تاريخي أو من منطلقات أرضية الواقع المعاش، ولكن ايضاً، وربما هذا هو الأهم، حول السيناريوهات المستقبلية للعلاقات العربية اليابانية، وكان لي شرف المشاركة في الوفد المصري إلى المنتدى والمؤتمر وترأس أحد جلسات المؤتمر، وبالطبع يجب أن نأخذ في الاعتبار اختلاف التركيبة المكونة لكل من المنتدى والمؤتمر وانعكاس ذلك على طبيعة المناقشات وشكلها ومحتواها ونتائجها. فبينما – كما ذكرنا آنفاً – تقتصر عضوية المنتدى على ثلاث دول هى مصر والسعودية واليابان، ويقتصر تشكيل وفد كل دولة من الثلاث على عدد يقل عن العشرة، بالمقابل، فإن المؤتمر شاركت فيه – كما عرضنا من قبل – ١٧ دولة عربية بالإضافة إلى اليابان، وكانت بعض وفود الدول المشاركة – خاصة مصر واليابان – تفوق المائة لكل من الدولتين، بينما كانت بالعشرات لبعض الدول العربية الأخرى المشاركة، وبينما كانت اجتماعات المنتدى تجري في جلسات مغلقة ويتناول كافة

الأعضاء مختلف الموضوعات ما بين السياسي والتعليمي والعلمي والتكنولوجي والاستثماري والثقافي وغير ذلك، فإن اجتماعات المؤتمر انقسمت بعد الجلسة الافتتاحية والعامة إلى ورش عمل متخصصة في الموضوعات المختلفة من سياسية وتجارية واقتصادية وبيئية وفنية وثقافية بل وطبية، شارك بكل منها عدد من المتحدثين والمعلقين ولكنها كانت جميعًا مفتوحة لمجمل المدعوين، وهم بالمئات.

وبينما كان المنتدى مطالبًا بالخروج بنتائج وتوصيات محددة إلى درجة ما تكون قابلة للتطبيق أو المتابعة خلال الفترة ما بين انعقاد دورة المنتدى بالإسكندرية وانعقاد دورته التالية التي استضافتها العاصمة السعودية الرياض في نوفمبر ٢٠٠٨، فإن المؤتمر الموسع لم يكن فقط الحدث الأول من نوعه ولكنه كان حدث لم يتقرر له - ولم يقرر هو ذاته - أنه سيتواصل بشكل سنوي أو دوري أو منتظم، وبالتالي كانت النتائج التي أسفر عنها أقرب إلى اثبات امكانية حدوث هذا المؤتمر والتفاعل المباشر بين الجانبين، ليس على الصعيد الرسمي بالضرورة بل على صعيد الشخصيات العامة والبرلمانيين والاقتصاديين وممثلي المجتمع المدني والمثقفين والإعلاميين والفنانين وعلماء وخبراء بيئة وأطباء من الجانبين، وترجمة ما جرى من عروض وكلمات وتعليقات ومناقشات وأفكار خاصة ببرامج ومشروعات إلى صيغة رغبة عامة في تعزيز التعاون العربي الياباني في مختلف المجالات واستكشاف آفاق جديدة له، وكذلك الإعراب عن التزام بمواصلة هذا التعاون وتوسيعه وتعميقه وتنويعه في مختلف الميادين وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، وأخيرًا تحديد مساحات واسعة من الموضوعات محل الاهتمام المشترك بين الطرفين بحيث يمكن في المستقبل النظر فيها من جديد وفتح النقاش حولها بشكل أكثر تركيزًا وتحديدًا وتفصيلاً وبما يسمح حينذاك بالتوصل إلى برامج ومشروعات محددة للتعاون، والاتفاق على رؤوس موضوعات لمجالات يوجد تقارب أو تشابه أو تماثل في المواقف بين الجانبين العربي والياباني إزائها وتهمهما معًا أو تهم أحدهما، مثل على الصعيد السياسي بناء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة والاستمرار على الأراضي الفلسطينية المحتلة في يونيو ١٩٦٧، وكذا إقامة

منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط طبقًا للمبادرة المصرية المطروحة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن منذ عام ١٩٧٤، بل وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقًا لمبادرة السيد الرئيس محمد حسني مبارك التي طرحها خلال حرب الخليج في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك العمل على إعادة الأمن والسلام والمصالحة الوطنية والاستقرار والتنمية إلى ربوع العراق، وتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتقدم والقضاء على الإرهاب في أفغانستان، وضمان وجود شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي ومقراً للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي والتفاهم والتعاون من أجل التنمية، بل ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد الاقتصادي تجاوز اقتصار غالبية الاستثمارات والتعاون الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية على قطاعي النفط والغاز بخاصة، وقطاع الطاقة عموماً، وتوسيع وتنويع هذه الاستثمارات اليابانية، وكذا تنويع هياكل التبادل التجارى بين الجانبين، وعلى الصعيد العلمى والتكنولوجي تأكيد الحاجة لإقامة شراكة مؤسسية ومستدامة في البحث العلمي والتدريب بين المؤسسات العربية واليابانية ذات الصلة.

وعلى الصعيد الثقافي، اجتمع الطرفان على تأكيد أهمية الدفع بحركة الترجمة كمدخل ضروري ولا غنى عنه لتحقيق فهم متبادل أفضل وانجاز تواصل حضاري وثقافي وفني وأدبي ومعرفي حقيقي بين الشعبين العربي والياباني والنخبة الثقافية والتعليمية والأكاديمية والبحثية والفنية والإعلامية على الجانبين، بل أيضًا التأثير الإيجابي لحركة الترجمة على التقارب السياسي والاقتصادي بين اليابان والوطن العربى. ولا يعني ما تقدم إنكار ظهور اختلافات في الرؤى على السطح بين الجانبين إزاء عدد من المسائل المطروحة، كما كان الحال بالنسبة لتوصيف غزو العراق عام ٢٠٠٣ ومدى إيجابيته من منظور بعض المشاركين اليابانيين لإنهاء حكم جلب على شعبه وجيرانه الكثير من المعاناة، مقابل الدفع من جانب غالبية المشاركين العرب بما

أوجده هذا الغزو من فوضى وحالة فراغ سياسي واستراتيجي وأمني عاد سلبًا على العراق وعلى المنطقة بأسرها لسنوات.

ومن المسائل التي طرحت خلال تلك الدورة من أعمال منتدى الحوار العربى اليابانى بين مصر والسعودية واليابان، واعتبر متقدمًا في ذلك الوقت عما لحقه من تطورات في نفس الشأن، موضوع تبني الخيار النووي كمصدر للطاقة النظيفة وعرض الجانب اليابانى لما يتمتع به من مزايا في هذا المجال، في وقت بدا واضحًا فيه أن عدداً متزايداً من البلدان العربية تتجه إلى الخيار النووي للاستخدامات السلمية، وهو ما أعلنته مصر قبل انعقاد تلك الدورة من المنتدى بالرسكندرية بوقت ليس بالطويل. وهنا نذكر أن هذا الموضوع على وجه الخصوص ومجمل قطاع الموضوعات المتعلقة بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة بشكل عام كانت من الموضوعات التي تكررت في أعمال كل من منتدى الحوار العربي/ الياباني، وكذا في الحوار الحضاري الياباني/ الإسلامى، وذلك نظراً لتشابه الاحتياجات بين الدول العربية والإسلامية، وكذلك لأن الطرف الآخر في الحوار - وهو اليابان - واحد في الحالتين وهو من جهته يحرص على التسويق لما يملكه من امكانيات وقدرات وما ينتجه من معرفة وتكنولوجيا في هذا المجال الحيوى والمهم.

أما في سياق المؤتمر العربي/ الياباني الموسع بالاسكندرية، فإنه من اللافت مثلاً طرح موضوعات تتصل بمجالات جديدة نسبيًا مثل التعاون الطبي، حيث حرص المشاركون اليابانيون في هذا المجال على عرض تقدمهم في بعض قطاعات الطب بما يسمح بتعريف العالم العربى بهذا التقدم المنجز في عدد من المجالات الصحية والطبية التي ربما لم يعلم العرب من قبل بالتقدم الذي حققته اليابان فيها أو بالأساليب المختلفة عن الغرب التي تنتهجها المدارس الطبية اليابانية، خاصة ما يتصل بالبناء على الأعشاب والنباتات الطبيعية أو المشتقة من مواد طبيعية. أما على الجانب العربي، فقد برز حرص مماثل على التعرف على الدواء اليابانى غير التقليدي والمستخدم في اليابان

وما زال محدود الاستخدام خارج اليابان لعلاج العديد من الأمراض مثل الالتهاب الكبدى الوبائي (فيروس سي)، وهو ما يخرج غالبًا عن نطاق التركيبات الكيميائية للدواء للغوص في أعماق التراث والتاريخ والتقاليد الثقافية القديمة، وقد حقق الدواء الياباني من هذا النوع مثلاً نجاحات في السابق في عدد من الدول الأفريقية، خاصة في شرق القارة السمراء.

ولكن المنتدى والمؤتمر أيضًا جمعهما التركيز على موضوعات تطوير الموارد البشرية. فقد كان هناك الطرح الخاص بالتعليم في المنتدى، خاصة أن توقيت انعقاد المنتدى تزامن مع إحياء جهود لبدء التفاوض للاتفاق على إقامة الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، وهي الجامعة التي تحقق بحمد الله لاحقًا الاتفاق عليها وتم التوقيع على اتفاقية انشائها في القاهرة في ٢٦ مارس ٢٠٠٩ بواسطة كل من السيدة/ فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي والأستاذ الدكتور/ هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي عن الجانب المصري، والسفير/ كاورو ايشيكاوا سفير اليابان بالقاهرة، وبحضور الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء المصري، وذلك بعد مفاوضات ماراثونية في طوكيو والقاهرة وبمشاركة فعالة من سفارتى الدولتين على مدى حوالي عام ونصف.

وكان هناك أيضًا في نفس المجال الطرح السعودي الخاص بتعاون اليابان مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا. ولكن كان هناك أيضًا موضوع التدريب، حيث كانت بعض الشركات اليابانية قد بدأت برامج للتدريب للكوادر البشرية في المملكة العربية السعودية، في إطار "التدريب في مواقع الإنتاج"، وتم التأكيد على التوسع في هذه البرامج مستقبلاً ليس فقط في المملكة العربية السعودية بل وفى بقية الدول العربية.

وأثير الموضوع ذاته في المؤتمر العربي/ الياباني الموسع وكرست له جلسات خاصة، حيث نظر المشاركون العرب بالاهتمام للحصول على مساعدات فنية (معامل... إلخ)،

وكذلك بشأن المناهج وإيفاد أعضاء هيئة تدريس وتبادلهم بين الجانبين، وكذلك تبادل طلاب وبحوث والنشر بين جامعات يابانية وجامعات من دول عربية، مع التركيز على مجالات العلوم الجامدة والرياضية والطبيعية، ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي، ومع الدعوة بالمقابل لتفاعل مباشر بين الكليات المتخصصة في العلوم الاجتماعية والانسانية والاقتصادية حتى لا يكون التعرف لكل طرف على الآخر عبر وسيط، هو غالباً الغرب في هذه الحالة، بل يكون مباشراً ومتواصلاً.

ويحسب للمؤتمر العربي الياباني الموسع الأول بالاسكندرية أنه فتح آفاقاً جديدة وربما تكون غير مطروقة من قبل أمام صانع القرار الياباني بشأن خيارات واستراتيجيات التعامل مع الطرف العربي، فبدأت الحكومة اليابانية تتحدث بعده عن الحاجة لصياغة جديدة لعلاقة متعددة الأبعاد مع الوطن العربى، وصار هذا هو الشعار الذي ترفعه منذ ذلك الوقت في سياق توصيفها للمبتغى من جانب اليابان من وراء مجمل العلاقات مع الدول العربية بشكل جماعي.

وهكذا رأينا ومازلنا نرى وسنرى في المستقبل المنظور على الأقل مسارين متوازيين للحوار اليابانى مع العالمين العربي والإسلامي، مع تركيز خاص على الدور المصرى المحورى في انطلاق وديمومة المسارين، والصلة وأوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، وإسهاماتهما حتى الآن في التأثير على صياغة مجمل علاقات اليابان وتحركها الجماعي مع الدول العربية والإسلامية. ولكن المهم أيضاً هو أننا سنرى مسارين جديدين ينشآن فعلياً هذا العام في هذا الإطار.

أما المسار الأول فهو المنتدى المصرى اليابانى الذي انعقدت دورته الأولى في نهاية نوفمبر ٢٠٠٩ في العاصمة اليابانية طوكيو ونظمتها السفارة المصرية في اليابان بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث اليابانية وجمعيات الصداقة اليابانية المصرية، والذى أتى ترجمته لأول مرة إلى أرض الواقع تنفيذاً لما ورد في البيان الختامي وإعلان المشاركة بين مصر واليابان الصادرين في ختام زيارة

السيد الرئيس محمد حسني مبارك لليابان عام ١٩٩٩، وذلك باعتباره مساراً موازياً يتكون من عدد من الشخصيات العامة من الجانبين المصري والياباني من مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والفنية والسياحية والأكاديمية والبحثية والعلمية، بغرض البحث في مجمل العلاقات بين البلدين وتوجهاتها بدون الدخول في التفاصيل اليومية وذلك بهدف صياغة رؤى وأطروحات وتصورات لسيناريوهات مستقبلية وبدائل أمام صانع القرار في البلدين للانطلاق بالعلاقات بين الشعبين والبلدين إلى آفاق أرحب وطرق مجالات جديدة أو مستحدثة والنظر في آليات مؤسسية مستجدة وغير ذلك من أفكار لتطوير العلاقات والانتقال بها نوعياً بما يلبي متغيرات احتياجات البلدين والعالم من حولهما وتطلعات الشعبين في التعاون الأكثر صلابة وتنوعاً وعمقاً.

أما المسار الثاني الذي نشهد بداياته هذا العام فهو المنتدى الاقتصادي العربى اليابانى الذي عقدت دورته الأولى على المستوى الوزاري للدول العربية واليابان وأمين عام جامعة الدول العربية من ٦ إلى ٨ ديسمبر ٢٠٠٩ بالعاصمة اليابانية طوكيو أيضاً، وبحضور متوقع من دوائر المال والأعمال ورجال ومؤسسات وغرف التجارة والصناعة على الجانبين، وهو المنتدى الذي كانت القمة العربية المنعقدة في تونس عام ٢٠٠٤ قد تبنت الدعوة إلى إنشائه، وتعرض المقترح لسبات عميق لفترة حتى أحياه مجلس السفراء العرب في اليابان بدءاً من سبتمبر ٢٠٠٧، وأثاره بشكل مستمر ومتواصل مع وزارتى الخارجية والاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانيتين واتحاد رجال الأعمال اليابانيين (الكايدنران)، حتى تم التوصل لاتفاق حوله في ديسمبر ٢٠٠٨، وأصدرت الجهات اليابانية الثلاثة المشار إليها بياناً مشتركاً في ١٩ يناير ٢٠٠٩ تعلن فيه موافقتها على إنشاء المنتدى وانعقاده، ورد المجلس الاقتصادي والاجتماعى العربي ببيان ترحيب بذلك كما صدر بيان عن الأمين العام لجامعة الدول العربية يصب في نفس الاتجاه، واستضافت طوكيو في مايو ٢٠٠٩ الاجتماع

التحضيري للمنتدى المذكور لوضع التفاصيل الأخيرة للإعداد لدورته الأولى، بحضور السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في اليابان ووفد من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وممثلي الجهات اليابانية الحكومية وغير الحكومية المعنية. ولا شك أن هذين المسارين الجديدين سيشكلان إضافة لها ثقلها ودلالتها لمجمل الحوار بين اليابان وكل من العالم الإسلامي والوطن العربي.

خاتمـــة

فى ختام هذا الكتاب، لا يسعنا إلا القول إننا حاولنا قدر المستطاع أن ننقل القارىء المصري والعربي إلى أجواء "دبلوماسية الثقافة" بما يجمع بين النظرية والتطبيق، فلم نحلق في أبراج عاجية تناطح السحاب وتتعالى على المعاش أو تتجاهله، ولم ننفصل عن الواقع جرياً وراء سراب التنظير والمغالاة في المطلق واللانهائي. وبالمقابل، فإننا لم نسمح للحياة اليومية بأن تجرنا إلى التفاصيل دون استنباط القوانين العامة والدروس المستفادة، ولا أن تغرقنا في الجزئيات بعيداً عن المعطيات الكلية ومدلولاتها.

ولا ننكر هنا أن الامثلة المطروحة بين طيات هذا الكتاب ركزت على حالة التفاعل الثقافي والحضاري والفني والعلمي والبحثي والرياضي بين دولتين بعينهما، هما مصر واليابان، ولا ننكر أن لكل حالة خصوصياتها، ولا أنه ينبغي الحذر لدى التعميم من الجزئي إلى الكلي ومن الخاص إلى العام، ونعي جيداً حدود دراسات الحالة ومخاطر الإطلاق في التعميم، ولكننا ندرك أيضاً المشترك فيما يتعلق بتطبيقات المفهوم محل البحث في هذا الكتاب، ألا وهو "دبلوماسية الثقافة".

ومن الصحيح أن الفترة الزمنية محل البحث هنا محدودة وتقتصر بالأساس على العامين ونيف الماضيين، ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الكتاب تناول تلك المرحلة بالكثير من التعمق والتفصيل، ونزعم أنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة متصلة بموضوع الكتاب خلال تلك الفترة إلا وتناولها بالعرض والتحليل والتمحيص والتقييم.

كذلك حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم العلاقة بين تعبير "دبلوماسية الثقافة" وغيره من المفاهيم والتعبيرات ذات الصلة من وجهة نظرنا مثل "القوة الناعمة"

و"الدبلوماسية العامة" وغيرها، أيضًا اعتمادًا على الحالات التطبيقية الخاصة في الاساس بالعلاقات المصرية اليابانية، ودور كل من البلدين في المسائل ذات الصلة بموضوع الكتاب.

ونأمل أن تكون الرسالة وصلت واضحة للقارئ المصري والعربي، ونثق في قدرته على تفهم مقاصدها التى تصب بالضرورة وفي الأساس في خانة تعزيز فهمنا لقدراتنا الذاتية وما نملكه من مصادر القوة التى أحيانًا كثيرة قد لا نكون ندركها على الإطلاق، أو ندركها فقط بشكل جزئي ومن زاوية بعينها دون أخرى.

ولا نملك ختامًا إلا أن نقول إن مقومات القوة والنهوض موجودة وكامنة بداخلنا كشعب ووطن وأمة، وأن منها من نقوم بالفعل بتوظيفه ومنها ما نحتاج لتوسيع نطاق الترويج له بما يخدم طموحاتنا المشروعة في التنمية والتقدم والتفاعل البناء مع العالم المحيط بنا، خاصة دول لم تأخذ حقها بعد من الاهتمام والبحث والدراسة، مثل الحالة اليابانية.

المؤلف في سطور

وليد محمود عبد الناصر:

حصل على البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة. وحصل على دبلوم العلاقات الدولية من معهد الدراسات الدولية بجنيف، ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جنيف.

رأس جمعية المصريين في سويسرا ما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩ وأصدر ورأس تحرير دوريتها "شروق".

من كتبه:

- الإسلاميون التقدميون: عن وجه آخر للفكر والسياسة في إيران، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨.
- حرب العراق: دراسة في الأسباب والنتائج، القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٨.
- حوار الحضارات، القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٧.
- المعارضة الإيرانية: دراسة حالة لمنظمة مجاهدي خلق إيران. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧.
- بعيداً عن السياسة وفي قلب الوطن، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

- حوار الحضارات: رؤية مصرية، واشنطون: المكتب الثقافي والتعليمي المصري، ٢٠٠٦ (باللغة الإنجليزية).

- حوار الحضارات وتحدي العولمة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥.

- اليسار والعولمة، القاهرة : دار نهضة مصر، ٢٠٠٣.

- حوار الحضارات، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع وزارة الشباب، ٢٠٠٣.

- المسار والمصير : قراءة جديدة في سيرة ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة : دار نهضة مصر ، ٢٠٠٢.

- التيارات الدينية في مصر ومواقفها تجاه العالم، القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٢.

- إيران : دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٧.

- مانديلا وجنوب إفريقيا : بين الماضي والحاضر، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩٦.

- ثلاث دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ (باللغتين العربية والإنجليزية).

- جات العالم الثالث، القاهرة : كتاب الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٥.

- الحركة الإسلامية في مصر : رؤى للعلاقات الدولية، لندن : دار كيجان بول ، ١٩٩٤ (باللغة الإنجليزية).

- إيران : صعود وهبوط التيار الإسلامي التقدمي، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ٢٠٠٣.

المراجعة اللغوية : **محمد عز الدين.**
الإشراف الفني : **أنچي چورچ.**

على الرغم من أن ما بات يعرف بـ"دبلوماسية الثقافة" هو في حقيقة الأمر موجود منذ قرون طويلة، وبالتأكيد متبلور منذ فجر العصر الحديث فى التاريخ الإنساني، فإننا سمعنا عن هذا التعبير بتعريف محدد في عالمنا العربي والإسلامي فقط في العقد الأخير من القرن العشرين والألفية الثانية.

وأخذ هذا التعبير أشكالاً متعددة وتداخل مع مفاهيم عديدة وارتبط ببعضها واعتمد على بعضها الآخر، ومن هذه المفاهيم "القوة الناعمة" و"الدبلوماسية العامة" وغير ذلك العديد من المفاهيم والتعبيرات الأخرى ذات الصلة.

وفي هذا الكتاب عرض وتحليل صور متعددة من صور "دبلوماسية الثقافة"، مثل معارض الكتب والآثار، أو الفنون، بما فيها السينما والفنون الشعبية والمسرح، أو الحوار الحضاري بين اليابان وكل من العالمين العربي والإسلامي، أو العلوم والتكنولوجيا، أو الرياضة، بما فيها الرياضة الشعبية الأولى في مصر (كرة القدم)، والرياضة التقليدية العريقة في اليابان (السومو)، وغيرها.

في هذا المجال تم الاعتماد على تجربة العلاقة بين مصر واليابان، وبخاصة خلال تجربة العامين ونيف الماضيين، من واقع تجربة واقعية ومشاهدة فعلية ومشاركة عملية ومراقبة عميقة لأحداث ذات دلالة في هذه العلاقة في مجالات مرتبطة بموضوع "دبلوماسية الثقافة".



